[ما اقتصر عليه القرآن الكريم من كلام العرب]

دراسة نحويَّة وتصريفيَّة

إعداد دكتورة/

رضا عبد الرحيم علي أحمد

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

جامعة الأزهر فرع بني سويف.

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

فيهدف هذا البحث إلى الوقوف على ما اقتصر عليه التنزيل من كلام العرب، ودراسته دراسة نحويَّة وتصريفيَّة؛ وذلك بجمع مسائله، وحصر شواهده من كتاب الله تعالى، وتوضيح علله، والوقوف على لغات القبائل الواردة في مسائل البحث، وإبراز أثر ما دار من خلاف بين النحويين على مسائل البحث ونتائجه، وكذا استقراء ما جاء من كلام العرب نظما ونثرا مما ورد له ذكر في التنزيل، وكذا مما لم يرد، مع الموازنة والترجيح، وذلك بما نص عليه العلماء موافقة ومخالفة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في أمور منها: بيان عناية شيوخنا وعلمائنا الأجلاء بالقرآن الكريم، واهتمامهم به، والتأصيل لذلك، وإظهار ما لديهم من مقدرة فائقة قادرة على استيعابهم ما نزل به القرآن الكريم من أحكام لغوية، وأسرار نحوية، ودقائق أسلوبية، وخصائص تركيبية، وتكشف في الوقت نفسه عن دقة المدارسة، وطول الاشتغال، وعظيم التفكير، وكذا إبراز العناية بالمنهج الاستقرائي الذي كانوا يسيرون عليه عند بناء قواعدهم، وأنَّ عمدتهم في ذلك كله هو كتاب الله تعالى.

كما عنيت الدراسة ــ أيضا ــ بالكشف عن الوجوه، والعلل التي تبين السبب الذي جاء من أجله اختيار القرآن الكريم لهذا الأسلوب دون غيره من كلام العرب، مع وروده بكثرة في كلامهم، أو اختيار القرآن الكريم لهذا الأسلوب دون غيره، مع وروده بقلة في كلامهم...

وجاء هذا البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة فيها أهم ما انتهى إليه من نتائج؛ ولعل من أهمها: أنَّ اللغة العربية حفظها الله تعالى من كل تبديد وضياع وتشتت بالقرآن الكريم، وأنَّ التنزيل الحكيم أعطى العربية بعدا جديدا، وسمتا فريدا جعلها درة بين لغات العالم الإنساني.

وصلى الله وسلم، وبارك على خاتم الأنبياء سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرًا.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بعث إلينا سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين، وأنزل عليه قرآنا عربيا، أعجز بأقصر سورة منه فصحاء العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة صادرة عن يقين وأشهد أنَّ سيدنا ونبينا محمدا صلى الله عليه وسلم المخصوص بالشفاعة العظمى يوم الدين، صلى الله وسلم، وبارك عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته الطيبين الطاهرين، وأدام ذلك إلى يوم الدين، أما بعد:

فتتلخص الأسباب الداعية إلى السير قدما في هذا البحث، والذي عنوانه: (ما اقتصر عليه القرآن الكريم من كلام العرب دراسة نحويَّة وتصريفيَّة) في عدة أمور منها:

أولا: بيان أنَّه لا يقدح في لغة القرآن الكريم، ولا في لغة العرب التي نزل بها، أنَّ التنزيل المبين اقتصر على بعضٍ مما نطقت به العرب، أو أنَّ كل ما نطقت به العرب لم يرد له في كتاب الله تعالى ذكر؛ ولا أدل على ذلك من قول أبي حيان في سياق حديثه عن مسألة: عدم وجود الجر بـ (رُبَّ) في القرآن الكريم:

« لا يلزم كونه لم يرد في القرآن؛ عدم وجوده في لسان العرب، فكم من قاعدة نحوية شهيرة فصيحة لم تأت في القرآن، ولا يدعي أحد أنَّ القرآن أتى على جميع اللغات والقواعد النحوية، ولا انحصر ذلك فيه، هذه (رُبَّ) تجر الأسماء، وقد طفح بها لسان العرب نثرًا ونظمًا، حتَّى إنَّه قل قصيد

لهم يخلو من ذلك، ولم تجيء في القرآن جارة الأسماء، وأما استدلاله بقوله تعالى:﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾(١) فليس المعنى أنَّه مبين لوجوه الإشارة وجميع المعاني الكلاميَّة، وإنَّما هذا عام مخصوص، والمعنى: تبيانًا لأصل كل شيء من أصول الديانات، وأصول الأحكام التكليفية، وإلا فعدد ركعات الصلوات الخمس لم يُبَيَّن في القرآن»(٢).

ثانيا: اقتصار التَّنزيل الكريم على بعض مما جاء به كلام العرب دون الآخر من أجلِّ الأمور التي تسترعي النظر، وتستوجب البحث، وتستدعي الجمع والحصر، فلماذا كان الاقتصار على إضافة (الأب) إلى ياء المتكلم من غير قلب للواو (ياء)، وإدغامها في (ياء المتكلم)؟ قال الله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾(٣)، ولم يقل: (أَبِيّ)، وقوله تعالى: ﴿فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا﴾(٤)، ولم يقل: (أَبِيّ)، وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾(٥)، ولم يقل: (أَبِيّ)، وعلى هذا فلم يأت في التنزيل (أَبِيّ)، وكذا (أَخِيّ)، قال الله تعالى: ﴿هَارُونَ أَخِي﴾ (٦)؛ قياسا على (أَبِي) بعدم رد (اللام)، وإدغامها في (ياء المتكلم) ، مع وروده في كلام العرب بخلاف ذلك، كقول الشاعر:

---

(١) سورة النحل ، من الآية:/٨٩.
(٢) التذييل:٣/ ١٩٣.
(٣) سورة يوسف، من الآية:/٨٠.
(٤) سورة يوسف، من الآية:/٩٣.
(٥) سورة القصص، من الآية:/٢٥.
(٦) سورة طه، الآية:/٣٠.

قَدَر أحَلّك ذا المجاز وقد أرى ... وأبيّ مالك ذو المجاز بدار(١).

ثالثا: غزارة العلل النحوية وتنوعها، وتعدد وجهات نظر النحويين، فمن ذلك: أنَّ ما جاء به التنزيل هو: اللغة الجيدة ــ اللُّغَة الْعليا ــ اللغة القويمة ــ اللغة الفصيحة ــ اللغة الفصحى ــ الأكثر في كلامهم ــ الأفصح. القياس ــ وضع النحويين ــ النظر إلى الأصل ــ الأجود ــ كراهية الإدغام ــ قوة الشبه بالفعل ــ نقص الشبه بالفعل ــ ندرة ما ورد بخلافه ــ عدم وجود ما يدل على المحذوف ــ الأكثر استعمالا ــ عدم وروده في اختيار الكلام ــ شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب ــ معدوم في الفصيح من الكلام أو كالمعدوم. التنبيه على الأصل ــ المشهور ــ الأحسن ــ المطرد ــ خاص بالشعر ... وغير ذلك.

رابعا: قناعة العلماء التامة بهذه الظاهرة، وأنَّ في القرآن الكريم ما ليس في غيره؛ لذا ألزمت الباحثة نفسها بوجوب جمع هذه المسائل من بطون المصادر والمراجع ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، ومناقشتها، وعرضها، وتحليلها في ضوء ما جاءت به أصول هذه الصناعة، وما جادت به قرائح علمائنا من لدن سيبويه حتى يوم الناس هذا، وعقد موازنة بين ما جاء في التنزيل، وما لم يأت به التنزيل من كلام العرب ... ومن شواهد تصريحات العلماء في هذا الصدد:

---

(١) من الكامل لمؤرج السدوسي، وموطن الشاهد قوله: (أبيّ)؛ وذلك برد (اللام)، وإدغامها في (ياء المتكلم).

ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح:١/ ٥٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٢١٣، وشرح التسهيل: ٣/ ٢٨٤ ، وتخليص الشواهد:/ ١٣٦، وتمهيد القواعد:٧/ ٣٢٧٢.

- (**بدل الغلط والنسيان لم يأت في التنزيل**):

قال المبرد: «للبدل مَوضِع آخر: وَهُوَ الَّذِي يُقَال لَهُ: بدل الْغَلَط، وَذَلِكَ قَوْلك (مَرَرْت بِرَجُل حمارٍ) أَراد أَن يَقُول: (مَرَرْت بِحِمَار)، فإِمَّا أَن يكون غلِط فِي قَوْله: (مَرَرْت بِرَجُل) فتدارك فَوضع الَّذِي جاءَ بِهِ، وَهُوَ يُرِيدهُ فِي مَوْضِعه، أَو يكون كأَنَّه نسِي فَذكر، فَهَذَا الْبَدَل لَا يكون مثْله فِي قُرْآن وَلَا شعر، وَلَكِن إِذا وَقع مثْله فِي الْكَلَام غَلطا أَو نِسْيانا، فَهَكَذَا إِعرابه»([1]).

- (**النداء بغير (يا) لم يأت به التنزيل**):

قال الشيخ أبو حيان: «أما ما ذكر من اعتبار صحة النداء بـ (أيا)، و(هيا)، و(أي) فليس بجيد؛ لأنَّ هذه الحروف يقل النداء بها، حتى إنَّها لم يجيء شيء منها في القرآن، ولا في كلام الفصحاء، إلا إن كان بعضها ورد، وإلا في الشعر، فالأولى اعتبار النداء بحرفه المشهور الذي هو (يا)» ([2]).

- (**عدم وجود تركيب الْأَحْوَال، وَلَا تركيب الظروف بنوعيها: الزمان والمكان**):

قال ابن هشام: « لم يَقع فِي التَّنْزِيل تركيب الْأَحْوَال، وَلَا تركيب الظروف، وَإِنَّمَا وَقع فِيهِ تركيب الْأَعْدَاد، نَحْو:﴿إِنِّي رَأَيْت أحد عشر

(١) المقتضب: ١/ ٢٨.

(٢) التذييل: ١/٥٢.

كوكبا﴾ (١)،﴿فانفجرت مِنْهُ اثْنَتَا عشرَة عينا﴾ (٢)،﴿عَلَيْهَا تِسْعَة عشر﴾(٣)، ومجيء هَذَا التَّرْكِيب فِي الْأَحْوَال قَلِيل بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَجِيئه فِي الظروف»(٤).

خامسا: تعلق هذه المسائل التي هي موضوع الدراسة بكثير من لغات القبائل، ومن ذلك: إعمال (ما) في التنزيل، وهو لغة الحجازيين، والتهاميين، والنجديين(٥)، وهي اللغة التي جاء بها التنزيل، وترك الإعمال وهو لغة بني تميم، نصَّ على هذا الاستقراء من العلماء ابن الأنباري؛ إذ قال: « لم يأتِ في التنزيل ترك عمل (ما) في المبتدأ والخبر، نحو: (ما زيد قائم)، (وما عمرو منطلق)، وإن كانت لغة جائزة فصيحة، وهي لغة بني تميم»(٦).

وفي استعمال اسم الإشارة بالمد دون القصر، قال المكودي: «يعني: أنَّ لفظ (أولى) يشار به إلى الجمع مطلقا، أي: سواء كان مذكرا أو مؤنثا، فتقول: (أولى الرجال)، و(أولى النساء)، وقوله: و(المد أولى)(٧)، يعني:

---

(١) سورة يوسف، من الآية:/ ٤ .

(٢) سورة البقرة، من الآية:/ ٦٠ .

(٣) سورة المدثر، الآية:/ ٣٠ .

(٤) شرح شذور الذهب:/١٠٢.

(٥) مغني اللبيب: ١/ ٣٩٩ .

(٦) الإنصاف:٥٦٩/٢ .

(٧) في قول الإمام ابن مالك : وبأولى أشر لجمعٍ مطلقا ... والمدّ أولى ولدى البعد انطقا

ألفية ابن مالك:/١٤.

زيادة (الهمزة) بعد ألف مكسورة؛ وإنَّما كان أولى لأنَّها لغة أهل الحجاز، ولم يجيء في القرآن إلا ممدودا، كقوله تعالى:﴿ها أَنْتُمْ أُولاءِ﴾»(١).

سادسا: موضوع هذه المسائل شديد التعلق بالمسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين وغيرهما، وأساس من أسس الترجيح لا يمكن إغفاله بحال من الأحوال، ومن ذلك:

ــ قول ابن عقيل عند مسألة اقتران خبر (عسى) بـ (أنْ) منبها على مذهب جمهور البصريين: «اقتران خبر (عسى) بـ (أنْ) كثير، وتجريده من (أنْ) قليل، وهذا مذهب سيبويه، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من (أنْ) إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترنا بـ (أنْ)، قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾(٢)، وقال عز وجل: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾(٣)» (٤).

ــ رد أبي البقاء مذهب الكوفيَّين دُخُول (اللَّام) فِي خبر (لكنّ)؛ إذ قال: «أَجَازَ الكوفيَّون دُخُول (اللَّام) فِي خبر (لكنّ)؛ لأنَّها مركَّبة من (لَا) و (إنَّ) زيدت عَلَيْهِمَا الْكَاف، وَقد جَاءَ ذَلِك فِي الشّعْر(... ولكننَّي من حبَّها لعميدُ)(٥)؛ ولأنَّ (لكنّ) لَا تغيَّر معنى الِابْتِدَاء، وَهَذَا عندنَا لَا يجوز؛

---

(١) شرح المكودي:/ ٣٢.

(٢) سورة المائدة، من الآية:/٥٢ .

(٣) سورة الإسراء ، من الآية:/ ٨ .

(٤) شرح ابن عقيل:١/ ٣٢٧ .

(٥) عجز بيت من الطويل، أنشده حميد بن يحيى، وصدره: يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي

موطن الشاهد قوله: (لعميد)؛ وذلك لدخول اللام على خبر (لكن)، ولا حجة فيه.

==

لوَجْهَيْنِ: أَحدها أنَّه لم يَأْتِ مِنْهُ شَيْء فِي الْقُرْآن وَفِي اختيار كَلَامهم، وَإِن جَاءَ فِي شعر فَهُوَ شاذّ سوَّغته الضَّرُورَة، وَالثَّانِي: أنَّ (اللَّام) لَو جَازَت مَعَ (لكنَّ)؛ لتقدَّمت عَلَيْهَا؛ لأنّ موضعهَا صدر الْجُمْلَة، وإنَّما أخّرت فِي (إنَّ) لئلاَّ يتوالى حرفا تَأْكِيد، و(لكنَّ) لَيست للتوكيد بل للاستدراك، وَبِهَذَا تبيَّن أنَّ معنى الِابْتِدَاء لَا يبْقى مَعهَا بالكلِّيَّة؛ لأنَّ الِابْتِدَاء لَا اسْتِدْرَاك فِيهِ»(١) .

- **وأما القيمة العليمة لهذا البحث فتبرز في أمور منها**:

ــ بيان عناية شيوخنا وعلمائنا الأجلاء بالقرآن الكريم، واهتمامهم به، والتأصيل لذلك.

ــ إظهار ما لديهم من مقدرة فائقة قادرة على استيعابهم بعض ما نزل به القرآن الكريم من أحكام لغوية، وأسرار نحوية، ودقائق أسلوبية، وخصائص تركيبية، وتكشف في الوقت نفسه عن دقة المدارسة، وطول الاشتغال، وعظيم التفكير.

ــ العناية بالمنهج الاستقرائي الذي كانوا يسيرون عليه عند بناء قواعدهم، وأنَّ عمدتهم في ذلك هو كتاب الله تعالى.

==

ينظر: البديع في علم العربية:١/ ٥٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش:٤/ ٥٣٦ ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:/ ١٢٣، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ٥/ ٢٣٩٧ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:/٣٥٧ .

(١) اللباب :٢١٧/١ .

ـ ثراء لغة القرآن الكريم، وتنوع استعمالاتها، وتعدد أغراضها، وغزارة شواهدها، وشمولها لكل الأحكام النحوية والتصريفية التي جرى ذكرها على ألسنة النحويين، ثم ذكر ما تتمتع به لغة التنزيل العظيم من خصائص، وتتميز به من سمات ليست لغيرها.

ـ الكشف عن الوجوه، والعلل التي تبين السبب الذي جاء من أجله اختيار القرآن الكريم لهذا الأسلوب دون غيره من كلام العرب، مع وروده بكثرة في كلامهم، أو اختيار القرآن الكريم لهذا الأسلوب دون غيره، مع وروده بقلة في كلامهم، أو أنه لغة، أو خاص بالشعر، أو ضرورة أو أنه ضعيف، أو شاذ، أو نادر، أو ما شاكل ذلك.

وأما المنهج الذي التزمته، وسرت عليه فهو المنهج الوصفي القائم على جمع المادة العلمية، واستقراء جميع ما يخصها من بطون المصادر والمراجع، ثم القيام بتصنيفها وترتيبها، ثم بتحليليها، وذلك بالتعليق عليها، وتفسير ما علق بها من ظواهر، وسمات، وخصائص وصولا إلى النتائج التي يقودني إليها الالتزام بهذا المنهج.

وأمّا الصعوبات التي واجهتها فكان على رأسها: ندرة ما جاء من دراسات في هذا الموضوع؛ فهي في جميعها نتف مبعثرة، تحتاج إلى من يقوم بجمعها من هنا وهناك، فيخرجها في صورة متناسقة، تخدم البحث، وتساعد الدارس على حد سواء.

يضاف إلى ذلك: ما يحتاجه التعامل مع النص القرآني المعجز من وجوب التزود بالثقافة العالية، والقراءة الواسعة للمصادر المتنوعة، والكتب المختلفة، والاستقراء التام لكلام العرب، واستنطاق كثير من أصول الصناعة من سماع، وقياس، وإجماع، وأدلتها الكثيرة، كالاستدلال

بالاستقراء، والاستحسان، وعدم النظير، وعدم الدليل، والاستدلال بالتقسيم، والاستدلال بالأولى، والاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بالأصول، والاستدلال بالباقي(١) مع أخذ الحذر، والحيطة عند إطلاق الأحكام ...

وجاءت خطة البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، أما المقدمة: ففيها بيان للأسباب الدعية إلى السير قدما في هذا الموضوع، وتوضيح القيمة العلمية للدراسة، وأهم ما واجه الباحثة من مصاعب، والمنهج الذي التزمته، وسارت عليه.

- **وأما المبحث الأول فعنوانه**: (**دراسة المسائل النحوية**)، **وهي**:
  - إضافة (الأب، والأخ) إلى ياء المتكلم من غير إدغام.
  - مراعاة لفظ (كلا، وكلتا).
  - اتصال الضمير.
  - مجيء الضمير بعد (لولا) متصلا.
  - لحاق نون الوقاية بـ (ليت).
  - عدم لحاق (نون الوقاية) بـ (لعل).
  - الفصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة.
  - استعمال اسم الإشارة (أولاءِ) بالمد.
  - الإشارة بـ (ذاك، وتيك)، و(ذلك، وتلك) في غير المثنى والمجموع.
  - تذكير (أي).
  - خبر المبتدأ بعد (إذا) ثابت.

(١) ينظر: لمع الأدلة:/١٢٧، والاقتراح:/ ٢٨.

- تقديم خبر (كان) نفسه على اسمها.
- ترك إعمال (ما) في التنزيل.
- مَوضِع الخبر بعد (ما).
- اقتران خبر (عسى) بـــ (أنْ).
- تجرد خبر (كاد) من (أَنْ).
- لزوم الإضمار في (عسى) عند تقدم اسم عليها.
- فتح همزة (أنَّ) بعد فاء الجواب الواقعة بعد (أنَّ) المفتوحة.
- دخول لام الابتداء على خبر (لكنَّ).
- اللغات الواردة في (لعل).
- الاسم المعظم في كلمة الحق: (لا إله إلا الله).
- مفعولي (زعم).
- توحيد الفعل.
- الْعَامِلُ فِي بَابِ التَّنَازُعِ.
- ورود المفعول معه في القرآن الكريم.
- نصب الاستثناء المنقطع.
- تركيب الْأَحْوَال، وتركيب الظروف.
- جر (لَدُنْ) بـــ (مِنْ) في التنزيل.
- الخفض على الجوار في القرآن.
- الجر بـــ (رُبَّ).
- إعمال المصدر المقترن بـــ (أل).
- ذكر فاعل المصدر المضاف إلى مفعوله.
- اسم الفاعل الواقع بعد الظرف المكرر.
- رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر.
- جمع المؤنث لأفعل التفضيل.

- التأكيد بـــ(كلا وكلتا).
- التأكيد بـــ (عامة).
- إبدال المعرفة من المعرفة إذا كانا مضمرين.
- إبدال المضمر من المظهر.
- بدل الغلط والنّسيان.
- الجمع بين حرف النداء والميم المشددة في الكلام.
- النداء بغير (يا).
- القول في (هَلُمَّ).
- تأكيد فعل الشرط بالنون.
- صرف الأعجمي المعرفة الثلاثي الساكن الوسط.
- إظهار(أَنْ) بعد اللام.
- (إِذَنْ) المصدرة.
- النصب بإضمار(أَنْ) في جواب الاستفهام.
- (أَنَّى) الشرطية لم ترد في التنزيل.
- حذف جواب (لو).
- حذف اللام من جواب (لولا).
- اتصال تمييز (كَأَيِّنْ) بها.
- جر تمييز(كَأَيِّنْ).
- جر تمييز(كَأَيِّنْ) بحرف الجر (مِنْ) دون غيره.
- ورود (كَأَيِّنْ) مبتدأ.

- **وأما المبحث الثاني فعنوانه**: (**دراسة المسائل التصريفية**)، **وهي**:

- استعمال (اللسان) مذكرا.

- المضارع من (ضار).
- المضارع من (عضل).
- حذف همزة القطع في فعل الأمر من (يأمر).

وقد جعلت ترتيب مسائل هذا البحث، وعرض قضاياه على النَّحو الذي سار عليه شيخ العربية لزمنه الإمام ابن مالك في خلاصته؛ تيمنا بها، وتعلق الباحثين بحسن ترتيبها، وجودة مسلكها، طيب الله ثراه، وغفر لنا وله.

وخاتمة ذكرت فيها أهم ما انتهى إليه هذا البحث من نتائج، ولعل من أهمها: أنَّ اللغة العربية حفظها الله تعالى من كل تبديد وضياع وتشتت بالقرآن الكريم، وأنَّ التنزيل الحكيم أعطى العربية بعدا جديدا، وسمتا فريدا جعلها درة بين لغات العالم الإنساني، وغير ذلك مما سيراه القارئ الكريم بعون الله تعالى.

وبعد:

فلا أدعي فيما كتبت الكمال، معاذ الله، فإنَّ الكمال لله سبحانه وتعالى وحده، بيد أنَّ الذي يمكنني قوله: أنني أخلصت النية، وبذلت كل جهدي؛ لتوخي الصَّواب، وتوقي الخطأ، فإن وفقت فذلك من فضل الله تعالى، وإن كانت الأخرى فمن نفسي التي بين جنبي، أعوذ بالله من شرها، وأستغفره وأتوب إليه، إنَّه هو الغفور الرحيم؛ لأنَّ هذا العلم دين، وصلى الله وسلم وبارك على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين وسيد ولد آدم، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرًا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول:(دراسة المسائل النَّحوية).

- **إضافة (الأب)، و(الأخ) إلى (ياء المتكلم) من غير إدغام:**

قالوا عند إضافة (الأب)، و(الأخ) إلى (ياء المتكلم): (أَبِي)، وَ(أَخِي)، وقد جاء أيضًا: (أَبِيّ)، وَ(أَخِيّ) برد (اللام) وإدغامها في (ياء المتكلم)، ومن شواهد السَّماع على ذلك قول الراجز:

كأن أبيِّ كَرَما وسُودا ... يُلقى على ذي اللبد الجديدا (١).

وقد ورد التنزيل بالتَّخفيف وهو الأولى؛ لأنَّه اللغة الجيدة، قال ابن مالك: «اللغة الجيدة أنْ يقال في إضافة: (أب)، و(أخ) إلى الياء: (أَبِي)، و(أخي)، كما جاء في القرآن الكريم، ويجوز عند أبي العبَّاس: (أبيّ)، و(أخيّ)، برد اللام وإدغامها في ياء المتكلم (٢)، والذي رآه: مسموع في (الأب) مقيس في (الأخ) ... ولم أجد شاهدا على (أخيّ)، لكن أجيزه قياسا على (أبيّ)، كما فعل أبو العباس» (٣).

فضلا عن أنَّ الذي دفع إلى التخفيف هو كراهية الإدغام وما يحدثه من قلب الحرف، وتغيير الحركة، قال القيسي: «من قال: (أخوك، وأبوك)، و(أخوه، وأبوه)، حذف (الواو) في الإضافة إلى نفسه، فقال: (أبي)،

---

(١) من الرجز، لم أقف على قائله، وموطن الشاهد قوله: (أب)؛ وذلك برد (اللام)، وإدغامها في (ياء المتكلم).

ينظر: شرح الكافية الشافية:٢/٩٩٨، وشرح التسهيل: ٣/ ٢٨٤ ، وتمهيد القواعد:٧/ ٣٢٧٢ ، والهمع :٢/ ٣٥٣ .

(٢) ينظر: المقتضب: ١/٢٢٧.

(٣) شرح التسهيل: ٣/٢٨٤.

و(أخي)؛ كراهية الإدغام، وما يحدثه من قلب الحرف، وتغيير الحركة»(١).

وقد جعله السيوطيُّ مذهب الكوفية، والمبرد، وَابْن مَالك؛ إذ قال السيوطيُّ: « يُقَال فِي (أَب) وَإِخْوَته: (أبي، وَأخي، وحمي، وهني) بِلَا رد؛ لِأَنَّهُ الْمُسْتَعْمل، كالإضافة إِلَى غير الْيَاء، نَحْو:﴿إِنَّ هَذَا أَخِي﴾(٢)، وَجوز الكوفية، والمبرد، وَابْن مَالك أَن يُقَال: (أبيّ) برد اللَّام»(٣).

- **مراعاة لفظ (كلا، وكلتا):**

(كلا، وكلتا) اسمان ملازمان للإضافة، ولفظهما مفرد، ومعناهما مثنى؛ ولذلك أجيز في ضميريهما اعتبار المعنى فيثنى، واعتبار اللفظ فيفرد.

وقد اجتمع الإفراد والتثنية في قول الشاعر:

كلاهما حين جد الجري بينهما ... قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي (٤).

وهما لغتان ذكر ذلك ابن الخشاب؛ إذ قال: «هذا الشاعر قد استعمل

---

(١) إيضاح شواهد الإيضاح:١/ ٥٣، ٥٤.

(٢) سورة ص، من الآية:/ ٢٣.

(٣) الهمع: ٢/ ٥٣٥.

(٤) من البسيط للفرزدق ، والاستشهاد به في موضعين:

الأول: أنَّه اعتبر معنى (كلا)، وثنى الخبر؛ حيث قال: (أقلعا).

الثَّاني: أنَّه اعتبر لفظ (كلا)، ووحد الخبر حيث قال: (رابي).

ينظر: شرح الديوان :١/ ٣٤ ، والخصائص: ٣/ ٣١٧، وتخليص الشواهد:/٦٦ ، وتمهيد القواعد: ١/ ٣٢٦ ، والمقاصد النحوية: ١/ ٢٠٦ ، والتصريح: ١/ ٧٠٩.

اللغتين، أعني: الحمل على اللفظ ــ وهو الأقيس ــ في قوله: (رابي)، ولم يقل: (رابيان)، والحمل على المعنى في قوله: (قد أقلعا)، ولم يقل:(قد أقلع)»(١).

واللغة التي جاء بها التنزيل هي مراعاة اللفظ، نص على ذلك ابن الناظم؛ إذ قال: « إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء التنزيل، قال الله عز وجل: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها﴾(٢)، ولم يقل: (آتتا)، فلما كان لـ (كلا وكلتا) حظ من الإفراد، وحظ من التثنية أجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارة، ومجرى المثنى أخرى، وخص إجراؤهما مجرى المثنى بحال الإضافة إلى المضمر؛ لأن الإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرع عن الإضافة إلى الظاهر؛ لأن الظاهر أصل المضمر، فجعل الفرع مع الفرع، والأصل مع الأصل؛ تحصيلا لكمال المناسبة»(٣).

وما جاء به التنزيل هو الأولى؛ لأنه الظاهر، قال ابن الخباز: «الحمل على اللفظ أولى؛ لأنه الظاهر، ولم يأت في التنزيل إلا هو في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها﴾»(٤).

والأجود قال ناظر الجيش: « إفراد ما لـ (كلا) و (كلتا) أجود من تثنيته؛ ولذلك جاء القرآن العزيز بالإفراد قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ

(١) المرتجل: ١/ ٧٠ .
(٢) سورة الكهف ، من الآية:/ ٣٣ .
(٣) شرح ابن الناظم:/٢٣ ، ٢٤ .
(٤) توجيه اللمع: / ٢٧٤.

أُكُلَها﴾» (١).

وفي الوقت نفسه قلة مراعاة المعنى، قال الشيخ خالد: «يجوز مراعاة لفظ (كلا) و(كلتا) في الإفراد، نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها﴾، ومراعاة معناهما، وهو قليل»(٢)، ولا شك أنَّ مراعاة اللفظ أوقع في النفس وأبقى أثرا في القلب، ولاسيما في مثل هذا الحالة التي تؤثر فيها المعاينة والمشاهدة تأثيرا كبيرا.

- **اتصال الضمير**:

يصح أن نقول:(سلنيه، أو سلني إياه)، و(أعطنيه، أو أعطني إياه)، و(ملكنيه، أو ملكني إياه) ما دام أنَّ الفعل ليس قلبيا، وليس من باب (كان).

إلا أنَّ الذي عليه التنزيل هو الاتصال وليس الانفصال، ومن شواهده:

قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ﴾(٣)، وقوله تعالى:﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا﴾ (٥)، وقوله تعالى:﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾(٦)، الْعَلِيمُ﴾(٦)، فتقول على كل حال: (سلنيه)، و(أعطنيه).

---

(١) تمهيد القواعد: ٧/ ٣٢٠٨ .
(٢) التصريح: : ١/ ٧٠٩.
(٣) سورة الأنفال، من الآية:/٤٣.
(٤) سورة هود، من الآية:/ ٢٨.
(٥) سورة محمد، من الآية:/: ٣٧
(٦) سورة البقرة، من الآية:/ ١٣٧.

وقد نص على هذا الاستقراء ابن مالك؛ إذ قال:« فكل ضمير تراه كهاء (أعطيتكه) في كونه ثاني منصوبين بفعل غير قلبي، فهو جائز الاتصال والانفصال، واتصاله أجود؛ ولذلك لم يأت في القرآن إلا متصلا، كقوله تعالى:﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ﴾» (١).

وقال ابن هشام: «فالأول نحو: (الصديق كنته)، والثاني نحو: (الصديق كانه زيد) يجوز أن تقول فيهما: (كنت إياه)، و(كان إياه زيد)، واتفقوا على أنَّ الوصل أرجح في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبيا، نحو: (سلنيه)، و(أعطنيه)؛ ولذلك لم يأت في التنزيل إلا به، كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾، ﴿إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا﴾ ،﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾» (٢).

والأولى ما جاء به التنزيل؛ لأنَّه الأرجح نظرا إلى الأصل، قال الشيخ خالد: «لكون الوصل أرجح لم يأت التنزيل إلا به، قال الله تعالى:﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾،﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾،﴿إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا﴾ كل ذلك من الوصل» (٣). وقال ابن هشام :« فمتى تأتي اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله» (٤)، ولا يخفى أنَّ ما جاء به التنزيل فيه ضرب من الاختصار، الاختصار، والإيجاز.

---

(١) شرح التسهيل: ١/ ١٥٣ .

(٢) شرح قطر الندى: /٩٦.

(٣) التصريح: ١/ ١١٠.

(٤) أوضح المسالك:١/ ١٠٥.

- **مجيء الضمير بعد (لولا) متصلا**:

الضمير الواقع بعد (لولا) حسب استعمال العرب مرة يكون متصلا، كقولنا: (لولاك، ولولاي ،ولولاه)، ومنه قول الشاعر:

وكم موطنٍ لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قلة النيق منهوي؟ (١).

ومرة يكون منفصلا كقول الراجز، وهو يَحْدُو برسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ :

لَا هُمَّ لولا أنتَ ما اهتَدَينَا ... ولا تَصَدَّقْنَا ولا صَلَّينَا(٢).

والذي جاء به التنزيل هو الانفصال، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (٣).

ومع ورود هذا الاستعمال، وصحَّة ثبوته في ألسنة الفصحاء إلا أنَّ المبرد سارع إلى القول بإنكار وقوع الضمير المتصل بعد (لولا)، وعدَّ ما ورد من قبيل الخطأ، والشعر الذي فيه (لولاي) ليس بالفصيح، قال أبو

---

(١) من الطويل، ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، وموطن الشاهد: قوله:(لولاي)؛ فقد جاء الضمير بعد (لولا) متصلا.
ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣/ ١٣٥، و شرح كتاب سيبويه للرماني:١/٦٣٨ والإنصاف:٢/ ٥٦٦.

(٢) من الرجز لعبد الله بن رواحة ــ رضي الله عنه ــ ونسب لعامر بن الأكوع ــ رضي الله عنه ــ والشاهد قوله: (لولا أنت)؛ فقد جاء الضمير بعد (لولا) منفصلا .
ينظر: ديوان عبد الله بن رواحة ــ رضي الله عنه ــ:/ ١٣٩، وفيه: (تاللهِ لولا اللهُ ما اهتدينا) ، وشرح الكتاب للسيرافي:٣/ ١٣٨ ، وشرح المفصل: ٢/ ٣٤٢ .

(٣) سورة سبأ، من الآية:/٣١ .

علي الفارسي: «أبو العباس يذهب إلى أنَّه غلط، ويقول: إنّ الشِّعر الذي فيه (لولاي) ليس بالفصيح، وكذلك قول الآخر: (لولاك هذا العامَ لَمْ أحْجُجِ)(١)» (٢).

وأما من ذهب إلى غير ذلك ــ في نظر المبرد ــ فمكابرة منه؛ لاعتراف القائل بجودة ما جاء من الضمائر منفصلا بعد لولا، وبُعْدَ ما جاء من الضمائر متصلا بعدها؛ ووجه ذلك عند المبرد عدم مجيئه في التنزيل؛ إذ قال :« الذي أقوله: أن هذا خطأ لا يصلح إلا أن نقول: (لولا أنت)، كما قال الله عز وجل:﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، ومن خالفنا فهو لا بد يزعم أنَّ الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر، فيجيزه على بعده» (٣).

وقريب من مذهب المبرد ما انتهى إليه ابن الحاجب من أنَّ اتصال الضمائر بـ (لولا) لغة ضعيفة(٤)، وهو عند ابن السراج شاذ في القياس (٥)، وأمَّا العلوي فقد اقتصر على القول بأنَّ ذلك لغة(٦).

---

(١) عجز بيت من السريع لعمر بن أبي ربيعة، وقيل : للعرجي .
موطن الشاهد قوله: (لولاك)؛ فقد جاء الضمير بعد (لولا) متصلا.
ينظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة:/ ٤٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:١٣٧/٣ ، والمفصل:/١٧٥ ، والإنصاف:٢/ ٥٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٣٤٤ ، والكناش:١/ ٢٥٤ ، والتذييل:١١/ ٣٠٩ ، والهمع : ٢/ ٤٥٨ .
(٢) التعليقة:٨٩/٢ .
(٣) الكامل:٣ /٢٤٧ .
(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب:٢/ ٤٨٨ .
(٥) ينظر: الأصول:١٢٤/٢.
(٦) ينظر: الأزهار الصافية: ٢/ ٦٣.

يضاف إلى ذلك: ما وضحه الدكتور الراجحي ــ رحمه الله تعالى ــ قائلا: «(لولا) حرف شرط يدل على الامتناع للوجود، أي: يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط، وهو يدخل على الجملة الاسمية، أي: لا بد أن يكون بعده مبتدأ، وخبره محذوف وجوبا إذا دل على كون عام كما سنعرف في الشرط. ومعنى ذلك: أنَّ الضمير الذي يقع بعد (لولا) ينبغي أن يكون ضميرا منفصلا ليكون مبتدأ، فتقول: (لولا أنت، ولولا أنتم)، ولكنا نلحظ في الاستعمال الشائع غير ذلك» (١).

وما جاء به التنزيل هو الأولى؛ لكثرته وفصاحته وقوته، قال ابن الأنباري: « أمَّا مجيء الضمير المنفصل بعده، نحو: (لولا أنا، ولولا أنت)، كما قال تعالى: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(٢)، فلا خلاف أنَّه أكثر في كلامهم، وأفصح» (٣)، واستعمال القرآن الكريم ﴿لَوْلا أَنْتُمْ﴾ أبين وأوضح من (لولاك)؛ لأنَّ استعمال الضمير المنفصل بعد (لولا) فيه من الوضوح والبيان ما ليس في المتصل بعد (لولا)؛ إذ الاستعمال الثاني يعتريه شيء من الإبهام واقع في (لولا) أولا والضمير المتصل ثانيا.

بيد أنَّ الإشكال الذي وقع فيه المبرد حاصل في إنكاره ورود الضمير متصلا بعد (لولا) ألبتة، مع انعقاد الإجماع على وقوعه؛ يؤيد ذلك قول أبي سعيد السيرافي: «ما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب، قد روى قصيدته النَّحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا

(١) التطبيق النحوي: /٤٦ .
(٢) سورة سبأ، من الآية:/٣١ .
(٣) الإنصاف:٢/٥٩٦ .

البيت وغيره من القصيدة، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب»(١).

وقال ابن يعيش: «إنكارُ مثلِ هذا لا يحسن؛ إذ الثقفي من أعيانِ شعراءِ العرب، وقد روى شِعْرَه الثقاتُ، فلا سبيلَ إلى مَنعِ الأخذِ به، مع أنه قد جاء من غير جهةِ الثقفي، نحوُ: بيت عمر وهو قوله:

لولاكَ هذا العامَ لم أحْجُجِ » (٢).

وقال ابن الأنباري: «أما إنكار أبي العباس المبرد جوازه فلا وَجْهَ له؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كلامهم، وأشعارهم»(٣).

- **لحاق نون الوقاية بـ (ليت):**

يتلخص القول في هذه المسألة بأنه إذا كان عامل النَّصب ليـاء المتكلم (ليت) وجب ذكر نون الوقاية؛ لشبه (ليت) بالفعل وعدم وجود الثقل، قال ابن هشام : «لشبه (ليت) بالفعل، مع أنَّه لا ثقل يلحقها بسبب (النُّون)»(٤) ومع ذلك جاءت (ليت) بدون (النون)، قال الشاعر:

كمنية جابر إذ قال ليتي ... أصادفه وأتلف جل مالي (٥).

---

(١) شرح كتاب سيبويه :٣/ ١٣٨ .

(٢) شرح المفصل: ٢/٣٤٣ ، ٣٤٤ .

(٣) الإنصاف:٢/٥٦٦ .

(٤) تخليص الشواهد:/١٠٠.

(٥) من الوافر لزيد الخير رضي الله عنه، وموطن الشاهد قوله: (ليتي) بإسقاط نون الوقاية من (ليتني)، وهو ضرورة.

==

وقول الآخر:

فيا ليتني إذا ما كان ذاكم ... شهدت، وكنت أولهم ولوجا(١).

أما القرآن الكريم فلم تأت فيه (ليت) بدون ذكر (النون)، قال المرادي: «كثر لحاق النون مع (ليت)، ولم يأت في القرآن إلا كذلك» (٢).

وقال المكودي: «لحاق نون الوقاية لـ (ليت) كثير، وعدم لحاقها قليل، فـ (ليتني) أكثر من (ليتي)، ولم يجيء في القرآن إلا بـ(النون)، كقوله تعالى: ﴿يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾(٣)» (٤).

وهذا هو الأولى؛ لأنَّ القياس يقتضيه، قال أبو حيان: « فالقياس يقتضي ثبات النون؛ لأنَّه لا يلتقي مثلان ولا متقاربان»(٥)؛ ولقوة الشبه بالفعل قال الشيخ خالد: «إنَّما وجبت (النُّون) مع (ليت)؛ لقوة شبهها بالفعل،

==

ينظر: الديوان :/ ٨٧ ، والكتاب :٢/ ٣٧٠ ، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٢٠١ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٣٠٠، والتذييل:١٨٦/٢.

(١) من الوافر لورقة بن نوفل، وموطن الشاهد قوله: (ليتي) بإسقاط نون الوقاية من (ليتني)، وهو ضرورة.

ينظر: نتائج الفكر :/ ١٥١، وتخليص الشواهد: /١٠٠ ، والمقاصد النحوية: ١/ ٣٣٣ .

(٢) توضيح المقاصد:٣٨٠/١ .

(٣) سورة النساء ، من الآية:/٧٣ .

(٤) شرح المكودي على الألفية:/ ٢٦.

(٥) التذييل: ١٨٦/٢.

لكونها تغير معنى الابتداء، ولا تعلق ما بعدها بما قبلها» (١)، وهو الأولى.

أما الاستعمال الآخر فضرورة، قال البغدادي: «حذف نون الْوِقَايَة من (ليتي) ضَرُورَة» (٢).

- **عدم لحاق (نون الوقاية) بـ (لعل):**

ضَعْفُ وجوب لحاق النون بـ (لعل) مرده نقص شبهها بالفعل، قال ابن مالك: «لما نقص شبه (لعل) بالفعل من أجل أنها تُعَلِّقُ في الغالب ما قبلها بما بعدها، ومن أجل أنَّها تجُرُّ على لغة(٣)، ضعف وجوب لحاق النون المذكورة بها»(٤)، ومع ذلك وردت في كلامهم بإثبات (النون)، قال الشاعر:

فقلت أعيراني القدوم لعلّني ... أخطّ بها قبرا لأبيض ماجد(٥).

---

(١) التصريح:١/١١٨.

(٢) خزانة الأدب: ٥/٣٧٥.

(٣) الجر بـ (لعل) هو لغة عقيل.

ينظر: التسهيل :/ ١٤٨، وشرح التسهيل: ٣/ ١٨٦ ، والجنى الداني:/ ٥٨٢ ، وأوضح المسالك :٣/ ٦، وتمهيد القواعد:٣/ ١٣٨٤.

(٤) شرح التسهيل:١/ ١٣٧.

(٥) بيتٌ من الطّويل، وهو لِمُدْرِك بن حصْن الأسديّ، وموطن الشاهد قوله: (لعلّني)؛ (لعلّنى)؛ حيث جاء بنون الوقاية مع (لَعَلَّ) ، وهو ضرورة عند الشّارح، وقليلٌ عند أكثر النُّحاة.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:١/ ١٣٧، وشرح ابن الناظم:/ ٤٣ ، والمقاصد الشافية:١/ ٣٣٣.

والذي جاء به التنزيل هو عدم ذكر (النون)، نصَّ على ذلك المرادي بقوله: «مع (لعل) اعكس، يعني: أن الحذف معها هو الكثير، ولم يأت في القرآن إلا كذلك»(١)، وقال الشاطبي: «لم تأت في القرآن إلا بدون نون، كقوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٢)»، والمكودي بقوله: «مع (لعل) اعكس، يعني: أنَّ عدم لحاق النون لـ (لعل) كثير، ولحاقها لها قليل، فهي بالعكس من (ليت)، ولم تأت في القرآن إلا بدون (نون)، كقوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾» (٣).

والاستعمال الذي جاء به التنزيل هو الأولي ؛ لأنَّه الأفصح، ولضعف شبه (لعل) بالفعل، ولندور ما ورد(٤) بالنون، وقلة ما جاء(٥)، وضرورة ما استعمل(٦)، وهو الأحسن، قال ابن الصائغ: «ما الأقيسُ فيه ثبات النّون، النّون، والأحسنُ حذفها، وهي (لَعَلَّ)؛ لأنّ القُرآن العظيم جاء بحذفها من نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾، وقد أُلحقت (النّون) في ضرورة الشّعر»(٧).

(١) توضيح المقاصد :١/ ٣٨١ .
(٢) سورة غافر، من الآية :/ ٣٦ .
(٣) شرح المكودي على الألفية : / ٢٦ .
(٤) توضيح المقاصد:١/ ٣٨١ .
(٥) ينظر: شرح ابن عقيل:١/ ١١٢، والمقاصد الشافية١/٣٣٣.
(٦) ينظر: شرح ابن الناظم:/ ٤٣ ، واللمحة في شرح الملحة: ٢/٤٥٤.
(٧) اللمحة في شرح الملحة : ٢/ ٥٤٥ ، ٥٤٦.

- **الفصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة**:

الذي عليه التنزيل هو الفصل بين (ها) التنبيه واسم الإشارة بضمير المشار إليه، نحو: (ها أنا ذا)، و(ها نحن ذان)، و(ها نحن أولاء)، و(ها أنا ذي)، و(ها نحن تان)، و(ها نحن أولاء)، و(ها أنت ذا)، و(ها أنتما ذان)، و(ها أنتم أولاء)، و(ها أنت ذه)، و(ها أنتما تان)، و(ها أنتن أولاء)، و(ها هو ذا)، و(ها هما ذان)، و(ها هم أولاء)، و(ها هي تا)، و(ها هما تان)، و(ها هن أولاء)، ومنه قوله تعالى:﴿هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ﴾(١)، ﴿هَا أَنْتُم هَؤُلَاءِ﴾ (٢) .

وبغيره قليلا، نحو قول الشاعر:

تَعَلَّمْنْ هَا لعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَما ... فاقْدِرْ بذَرْعِكَ وانظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ (٣).

وقول الآخر:

وَنَحنُ اقتَسَمْنا المَالَ نِصْفَينِ بينَنَا ... فقلتُ لهمْ هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيا(٤).

---

(١) سورة آل عمران، من الآية:/ ١١٩.

(٢) سورة آل عمران، من الآية:/٦٦ ، وسورة النساء من الآية :/ ١٠٩ ، وسورة محمد، من الآية:/٣٨ .

(٣) من البسيط لزهير بن أبي سلمى، وموطن الشاهد قوله : (هَا لعَمْرُ اللهِ ذَا)، ففصل بين (ها)، وبين (ذا) بغير ضمير المشار إليه.

ينظر: الديوان:/١٨٢، والكتاب: ٣/٥٠٠، والمقتضب: ٢/ ٣٢٣ ، وشرح أبيات سيبويه:٢/ ٢٢٣، وخزانة الأدب: ٥/٥١ .

(٤) من الطويل للبيد بن ربيعة، و موطن الشاهد قوله: (هَا وَذَا)، ففصل بين (ها) و(ذا) بغير ضمير المشار إليه.

==

أما قول الأشموني: «يفصل بين (ها) التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه، نحو: (ها أنا ذا)، و(ها نحن ذان)، و(ها نحن أولاء)، و(ها أنا ذي)، و(ها نحن تان)، و(ها نحن أولاء)، و(ها أنت ذا)، و(ها أنتما ذان)، و(ها أنتم أولاء)، و(ها أنت ذه)، و(ها أنتما تان)، و(ها أنتن أولاء)، و(ها هو ذا)، و(ها هما ذان)، و(ها هم أولاء)، و(ها هي تا)، و(ها هما تان)، و(ها هن أولاء) وبغيره قليلا، نحو:

هَا إِنَّ ذِي عِذْرَةٌ إن لم تكن نفعت ... فإن صاحبها قد تاه في البلد»(١).

والاستشهاد بالبيت: (هَا إِنَّ ذِي عِذْرَةٌ ...) على الفصل فيه نظر؛ وذلك لأنَّ (ذي) اسم (إن)، و(عذرة) الخبر، قال أبو حيان: «هذا ليس من جنس ما فصل به بين (ها) التنبيه واسم الإشارة؛ لأنَّ (ذي) اسم (إن)، و(عذرة) الخبر، فلا يمكن تركيب (ها) التنبيه و(ذي) في ذلك، فتقول: فصل بينهما بـ (إِنَّ)؛ لأنك لو قلت: (هذي إن عذرة) لم يكن كلامًا، فـ (ها) هنا لم تدخل على اسم الإشارة» (٢).

==

ينظر: ملحقات الديوان:/ ٣٦٠، والكتاب: ٢/ ٣٥٤ ، والمقتضب:٢/ ٣٢٣ ، والتعليقة: ١/ ٣٤٣ ، وشرح المفصل: ٥/ ٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك :١/ ٢٤٥.

(١) من البسيط للنابغة، وموطن الشاهد قوله: (هَا إِنَّ ذِي عِذْرَةٌ) فلم يفصل هاء التنبيه وذي؛ وذلك لأن (ذي) اسم، و(عذرة) الخبر.

ينظر: الديوان:/ ١٤، وشرح التسهيل لابن مالك:١/ ٢٤٥ ، والتذييل:٣/ ١٩٩ ، وتمهيد القواعد:٢/ ٨٠٥ ، والهمع:٢/٥٨٧ .

(٢) التذييل: ٣/١٩٨.

والفصل بالضمير هو الأولى؛ وذلك لكثرته، قال أبو حيان: « (ها) للتنبيه من اسم الإشارة المجرد من كاف الخطاب بـــ (أنا) وأخواته من ضـــمائر الرفع المنفصلة يكثر، فتقول: (هأناذا)، و(هأناذي)، و(ها نحـــن أولاء)، و(ها أنت ذا)، و(ها أنت ذي)، و(ها أنتما ذان)، و(ها أنتما تان)، و(هـــا أنتم أولاء)، و(ها هوذا)، و(ها هي ذي)، و(ها همـــا ذان)، و(هـــا همـــا تان)، و(ها هم أولاء)، وقال تعالى: (هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ) (١) ، وفي الحـــديث (هأناذا يا رسول الله) (٢)» (٣).

- **استعمال اسم الإشارة (أولاءِ) بالمد**:

لفظ (أولى) بالقصر يشار به إلى الجمع مطلقا، أي: سواء أكان مذكرا أم مؤنثا، فتقول: (أولى الرجال)، و(أولى النساء) وهي لغة بنـــي تمـــيم ، وبالمد أيضا، يعني: زيادة الهمزة بعد ألف مكســـورة وهـــي لغـــة أهـــل الحجاز(٤).

والذي جاء به التنزيل هو المد وهي لغة أهل الحجاز، وممن نص علـــى هذا الاستقراء ابن عقيل بقوله: «فيها لغتان: المـــد: وهـــي لغـــة أهـــل

(١) سورة آل عمران، من الآية:/ ١١٩.
(٢) مسند الإمام أحمد:١١/ ٤٨٩ ،
(٣) التذييل: ١٩٨/٣ .
(٤) ينظر: شرح ابن الناظم:/٥٢، وشـــرح المكـــودي:/ ٣٢، والتصـــريح:١/ ٤٥ ، وشرح الأشموني:١/١٢٠.

الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز، والقصر: وهي لغة بني تميم»(١).

والمكودي؛ إذ قال: «لفظ (أولى) يشار به إلى الجمع مطلقا، أي: سواء كان مذكرا أو مؤنثا، فتقول: (أولى الرجال)، و(أولى النساء)، وقوله: و(المد أولى) ، يعني: زيادة الهمزة بعد ألف مكسورة؛ وإنَّما كان أولى لأنَّها لغة أهل الحجاز، ولم يجيء في القرآن إلا ممدودا، كقوله تعالى: ﴿ها أَنْتُمْ أُولاءِ﴾» (٢).

وما جاء به القرآن الكريم هو الأولى؛ لكثرته، قال الشاطبي: «لأنَّ المد لغة القرآن، ففيه: ﴿هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ (٣)،﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ﴾(٤)، وهو كثير» (٥)؛ ولأنه اللغة الفصحى، قال المرادي: «فيه لغتان: القصر: وهي لغة بني تميم، والمد: وهو لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى، وبها جاء القرآن»(٦).

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ١٣٣.
(٢) شرح المكودي:/ ٣٢.
(٣) سورة آل عمران، من الآية:/ ١١٩.
(٤) سورة آل عمران، من الآية:/ ٦٦.
(٥) المقاصد الشافية: ١/ ٤٠٢ .
(٦) توضيح المقاصد: ١/ ٤٠٨ .

- **الإشارة بـ (ذاك، وتيك)، و(ذلك، وتلك) في غير المثنى، والمجموع**:

(ذاك)، و(تيك) مستعملتان للإشارة عند بني تميم(١)؛ إذ ليس من لغتهم استعمال (الكاف) مع (اللام)، قال أبو حيان: «أنَّ التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام»(٢)، وأما (ذلك، وتلك) فمستعملتان للإشارة عند الحجازيين(٣)، فليس من لغتهم استعمال (الكاف) بلا (لام).

أمَّا التَّنزيل فقد جاءت الإشارة فيه على لغة الحجازيين إلى المفرد باللام والكاف معًا، قال أبو حيان: «القرآن العزيز ليس فيه الإشارة إلا بمجرد (اللام، والكاف) معًا، أو بمصاحب لهما معًا، أعني: غير المثنى والمجموع»(٤).

- **تذكير (أي)**:

ذكر الشاطبي في قول ابن مالك:

أي كَـ(مَا) وأعربت مَا لم تضف ... وَصدر وَصلهَا ضمير انحذف (٥).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل:١/ ٢٤٢ ، وتوضيح المقاصد: ١/٤١٠ ، وتمهيد القواعد: ٢/ ٨٠١ ، وتعليق الفرائد: ٢/ ٣٢٢.

(٢) التذييل:٣/ ١٩٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٤٢ ، وتوضيح المقاصد:١/٤١٠ ، وتمهيد القواعد: ٢/ ٨٠١ ، وتعليق الفرائد: ٢/ ٣٢٢.

(٤) التذييل:٣/ ١٩٣.

(٥) ألفية ابن مالك:/ ١٤ .

أنَّ الأكثر في (أَيْ) أن تكون كـ (ما) تقع على المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد، وكذا المذكر والمؤنث بلفظ واحد أيضا، وقد تؤنث بالهاء موافقة لـ (التي)؛ إذ قال:

«(أي) كـ (ما)، يعني: أنَّ (أيا) في هذا الباب مثل (ما) في جميع ما تقدم من الأحكام، وهي الأربعة: الأول: كونها اسما، الثاني: كونها موصولة، الثالث: كونها تقع على المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد، فتقول: (أكرم أيهم خرج)، أردت بأيٍ واحدا كان أو اثنين أو أكثر، الرابع: كونها تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد أيضا، كقولك: (اضرب أيهن فعلت كذا) من غير أن تؤنث (أي)،وهذا على ما نقل في (التسهيل) هو الأكثر؛ لقوله: (وقد تؤنث بالهاء موافقة للتي) (١)، وما نقله صحيح»(٢).

وقال الأشموني: «تكون بلفظ واحد في الإفراد والتذكير، وفروعهما»(٣).

والذي جاء به القرآن الكريم هو الإفراد والتذكير، قال ابن الخباز: « (أي) سؤال عن ذوي العلم وغيرهم؛ لأنَّها بعض من كل، ومعناها يستبين بإضافتها، تقول: (أي الرجال عندك؟) فيقول: (زيد)، و(أي الدواب ركبت؟) فيقول: (الأشقر)، وتقول: (أي النساء عندك؟)، و(أية النساء عندك؟)، فمن ذكر حمله على البعض، ومن أنث قال: (هو امرأة)، والذي

(١) ينظر: التسهيل:/٣٤، وشرح التسهيل: ١/ ١٩٦.
(٢) المقاصد الشافية: ٤٩٩/١.
(٣) شرح الأشموني:١٥٢/١.

جاء في التنزيل:﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾(١) فذكر»(٢).

وهو الأولى، أما التأنيث، والتذكير، والتثنية، والجمع فلغة لبعض العرب(٣).

- **خبر المبتدأ بعد (إذا) ثابت**:

ورد الخبر محذوفا بعد (إذا) الفجائية عند بعضهم نصَّ على ذلك ابن عقيل؛ إذ قال: «فمثال حذف الخبر أن يقال: (من عندكما)، فتقول: (زيد)، التقدير: (زيد عندنا)، ومثله في رأيٍ: (خرجت فإذا السبع)، التقدير: فإذا السبع حاضر»(٤).

قال أبو الفداء : «مثال حذف الخبر: (خرجت فإذا السبع)، والمعنى: فإذا السبع موجود؛ لأنّ هذه (إذا) للمفاجأة يحذف الخبر بعدها إذ لا يفاجأ الشيء إلّا بعد وجوده»(٥).

أما التنزيل فلم يرد فيه مبتدأ بعد (إذا) إلا وخبره ثابت غير محذوف ، نصَّ على ذلك ابن مالك؛ إذ قال: «من الحذف الجائز: الحذف بعد (إذا) المفاجأة، نحو: (خرجت فإذا السبع)، والحذف بعد (إذا) قليل؛ ولذا لم يرد

---

(١) سورة لقمان ، من الآية:/ ٣٤ .

(٢) توجيه اللمع:/٥٨١ .

(٣) ينظر: إرشاد السالك:١/١٥١، وتوضيح المقاصد:١/٤٤٨، وشرح الأشموني١/١٥٢.

(٤) شرح ابن عقيل:١/٢٤٤.

(٥) الكناش:/ ١٥٠.

في القرآن مبتدأ بعد (إذا) إلا وخبره ثابت غير محذوف، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾ (١)، و﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ (٢)، و﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ﴾ (٣)، و﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾ (٤)» (٥).

ونص على ذلك السيوطي أيضا؛ إذ قال: «يقل بعد (إِذا) الفجائية، نَحْو: (خرجت فَإِذا السَّبع)، ولَم يَقع فِي الْقُرْآن بعْدهَا إِلَّا ثَابتا» (٦)؛ ووجه ذلك ذلك عند أبي حيان أنه لم يدل على حذفه دليل؛ وذلك إذ قال: «أما قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾ إلى آخر ما ذكر مما جاء في القرآن، فإنما لم يحذف الخبر؛ لكونه لا يدل على حذفه دليل، ولم يمكن جعل (إذا) في الآيات خبرًا؛ لأنَّ المقصود الإخبار عن المبتدأ الذي بعد (إذا) بأشياء لم تكن معلومة للسامع إلا من ذكر الخبر»(٧).

والأولى ما جاء به التنزيل؛ لأنَّ الخبر محط الفائدة، فالأولى عدم الاستغناء عنه.

---

(١) سورة طه، من الآية:/ ٢٠.
(٢) سورة الأعراف، من الآية :/ ١٠٨، وسورة الشعراء من الآية :/ ٣٣ .
(٣) سورة يسن، من الآية:/ ٥٣ .
(٤) سورة الزمر، من الآية :/٦٨ .
(٥) شرح التسهيل: ١/ ٢٧٥ ، ٢٧٦.
(٦) الهمع:١/٣٩٠.
(٧) التذييل:٣/٢٨٠.

- **تقديم خبر (كان) نفسه على اسمها:**

الوارد في التنزيل تقديم معمول خبر (كان) وحده على الفعل الناسخ من غير تقديم للخبر نفسه، ومنه قول الله تعالى: ﴿أَهَـؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾(٢)، وقوله تعالى:﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِؤُونَ﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ﴾ (٤).

أما تقديم الخبر نفسه فهذا غير وارد في التنزيل إطلاقا فبالنسبة لـ (دام) امتنع التقديم بالاتفاق؛ لئلا يتقدم مَعْمُول الصِّلَة على الْمَوْصُول، قال ابن هشام: «أَما امْتِنَاعه فِي خبر دَامَ فبالاتفاق؛ لِأَنَّك إِذا قلت: (لَا أصحبك مَا دَامَ زيد صديقك)، ثمَّ قدمت الْخَبَر على (مَا دَامَ) لزم من ذَلِك تَقْدِيم مَعْمُول الصِّلَة على الْمَوْصُول؛ لِأَن مَا هَذِه مَوْصُول حرفِي يقدر بِالْمَصْدَرِ كَمَا قدمْنَاهُ، وَإِن قَدمته على (دَامَ) دون (مَا) لزم الْفَصْل بَين الْمَوْصُول الْحرفِي وصلته، وَذَلِكَ لَا يجوز، لَا تَقول: (عجبت مِمَّا زيدا تصْحَب)، وَإِنَّمَا يجوز ذَلِك فِي الْمَوْصُول الاسمي غير الْألف وَاللَّام، تَقول: (جَاءَنِي الَّذِي زيدا ضرب)، وَلَا يجوز فِي نَحْو: (جَاءَ الضَّارِب زيدا) أَن تقدم (زيدا) على ضَارب»(٥).

---

(١) سورة سبأ، من الآية:/٤٠

(٢) سورة الأعراف، من الآية:/١٧٧.

(٣) سورة التوبة، من الآية:/٦٥ .

(٤) سورة النساء، من الآية:/ ٩٤.

(٥) شرح قطر الندى:/١٣٣ .

وامتناع التقديم في خبر (ليس) ــ أيضا ــ هو الصحيح، ولا وجه للاستدلال بتقديم الظرف في قوله تعالى:﴿أَلا يَوْم يَأْتِيهم لَيْسَ مصروفا عَنْهُم﴾ (١)؛ لأَنهم توسعوا فِي الظروف بمَا لم يتوسعوا فِي غَيرهَا، فضلا عن أنَّه لم يسمع، قال ابن هشام: «لأنَّه لم يسمع مثل: (ذَاهِبًا لست)؛ وَلِأَنَّهَا فعل جامد، فَأَشْبَهت (عَسى)، وخبرها لَا يتَقَدَّم بِاتِّفَاق»(٢).

على أنَّ بعض المغاربة منع تقديم الخبر مطلقا ظرفا، وغير ظرف؛ لوجود الفاصل، قال الشيخ الدماميني: «نقل بعض المغاربة أنَّ تقديم معمول الخبر وحده على (كان) وأخواتها، لا يجوز ظرفا كان أو غيره؛ لكثرة الفصل» (٣) .

ولأنَّ الأصل تأخير الخبر عن (كان) واسمها كما هو وارد في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبك قَدِيرًا﴾ (٤) ، وأنَّ الخبر صراحة لم يرد مقدما في التنزيل، وأن ما استشهدوا به من آيات قرآنية كريمة تقدم فيها معمول الخبر لم تسلم من التأويل؛ أرى أنَّه ينبغي الاكتفاء بالاستشهاد على القول بتقديم الخبر بما جاء في كلام العرب نظما ونثرا، ولا داعي للاعتماد على العلل النحوية الافتراضية، كقولهم: (تقديم معمول الخبر مؤذن بتقديم العامل)، وقولهم : (معمول الخبر يعد من تام الخبر) فهذا في حقيقة الأمر جدل عقلي، وفلسفة منطقية لا يؤكدهما الواقع الفعلي ولو لدى النَّحويين شاهد واحد من التنزيل لأبرزوه وذكروه وما أغفلوه، لكنهم لم يفعلوا؛

(١) سورة هود، من الآية:/ ٨ .
(٢) شرح قطر الندى:/١٣٣ .
(٣) تعليق الفرائد : ٣/ ٢٣٩ .
(٤) سورة الفرقان، من الآية:/ ٥٤ .

فدل ذلك على أنه ليس في القرآن الكريم تقديم خبر (كان) نفسه عليها، وإذا كان هذا مع (كان) التي هي أم الباب، والتي يتوسع فيها بما لا يتوسع في غيرها، فغيرها من باب أولى يمتنع تقديم الخبر عليها في التنزيل.

- **ترك إعمال (ما) في التنزيل**:

اجتمعت كلمتهم على أنَّ للعرب في (ما) النافية مذهبين: الأول: رفع الاسم بها، ونصب الخبر، والثاني: رفع ما بعدها على الابتداء والخبر، ولا عمل لـ (ما).

والأول: لغة الحجازيين، والتهاميين، والنجديين(١)، وهي اللغة التي جاء بها التنزيل، وممن نصَّ على هذا الاستقراء من العلماء:

ابن الأنباري؛ إذ قال: «لم يأتِ في التنزيل ترك عمل (ما) في المبتدأ والخبر، نحو: (ما زيد قائم)، (وما عمرو منطلق)، وإن كانت لغة جائزة فصيحة، وهي لغة بني تميم»(٢).

وابن يعيش بقوله: «أهل الحجاز يشبهونها بـ(لَيْسَ)، ويرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر كما يُفْعَل بـ (لَيْسَ)، كذلك تقول: (ما زيدٌ منطلقًا)، و(ما أخوك خارجًا)، فاللغة الأولى أقيسُ، والثانيةُ أفصحُ، وبها ورد الكتابُ العزيزُ، قال الله تعالى:﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾(٣)، وقال: ﴿مَا هُنَّ

(١) مغني اللبيب:١/ ٣٩٩ .
(٢) الإنصاف:٢/٥٦٩ .
(٣) سورة يوسف، من الآية:/٣١ .

أُمَّهَاتِهِمْ﴾(١)» (٢).

وقال ابن مالك: «للعرب في (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان: أحدهما: مذهب أهل الحجاز، وهو إلحاقها في العمل بـ (ليس)، وعلى مذهبهم نزل القرآن، قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، وقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾»(٣).

قال ابن هشام: «أما (ما)، فأعملها الحجازيون، وبلغتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم﴾» (٤).

ووجه إعمالها عند أهل الحجاز ومن معهم أنهم حملوها على (ليس) فرفعوا الاسم بعدها ، ونصبوا الخبر، كما يرفعون الاسم بـ (ليس)، وينصبون الخبر بها، كما حملت (ليس) على (ما)، قال ابن هشام: «إِعْطَاء (مَا) النافية حكم (لَيْسَ) فِي الإعمال، وَهِي لُغَة أهل الْحجاز، نَحْو ﴿مَا هَذَا بشرا﴾، وَإِعْطَاء لَيْسَ حكم (مَا) فِي الإهمال عِنْد انْتِقَاض النَّفْي بـ (إلا)، كَقَوْلِهِم: (لَيْسَ الطّيب إِلَّا الْمسك) وَهِي لُغَة بني تَمِيم»(٥) .

وهذه اللغة عند ابن هشام ــ طيب الله ثراه ــ وهي إعمال (ما) عمل (ليس) هي اللغة القويمة التي جاء بها التنزيل؛ وذلك إذ قال: «لُغَة الْحِجَازِيِّينَ وَهِي اللُّغَة القويمة وَبهَا جَاءَ التَّنْزِيل، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿مَا هَذَا

(١) سورة المجادلة ، من الآية :/ ٢ .
(٢) شرح ابن يعيش: ١/ ٢٦٨ .
(٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٦٩ .
(٤) أوضح المسالك: ١/ ٢٦٥.
(٥) مغني اللبيب:٩١٧ .

بشرا﴾(١)، ﴿مَا هن أمهاتهم﴾(٢)» (٣).

وعلى هذا فالقياس يقبلها لأن (ما) تشبه (ليس) في نفي الحال، لخصَّ كل ذلك السيرافي بقوله: «أهل الحجاز حملوا (ما) على (ليس)، فرفعوا الاسم بعدها بها، ونصبوا الخبر أيضا، كما يرفعون الاسم بـ (ليس)، وينصبون الخبر بها إذا قالوا: (ليس زيد قائما)»(٤).

ومع ثبوت اللغتين: الحجازية والتميمية، وعدم القدرة على جواز رد إحداهما بالأخرى؛ لصحة اللغتين وفصاحتهما، أذهب إلى القول بتقديم الحجازية، وأنها اللغة العليا؛ لكثرة استعمالها وشيوع المسموع بها؛ فقد نبَّه ابن جني على أنَّ: « استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله، من ذلك: اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياسًا، وإن كانت الحجازية أسير استعمالا؛ وإنما كانت التميمية أقوى قياسًا من حيث كانت عندهم، كـ (هل) في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ، كما أنَّ (هل) كذلك، إلا أنك إذا استعملت أنت شيئًا من ذلك، فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترى أنَّ القرآن بها نزل، وأيضًا فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر، أو نقض النفي، فزعت إذ ذاك إلى التميمية، فكأنك من الحجازية على حرد، وإن كثرت في النظم

(١) سورة يوسف، من الآية:/٣١ .
(٢) سورة المجادلة، من الآية:/ ٢ .
(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى:/ ١٤٣.
(٤) شرح كتاب سيبويه:٣٢٣/١ .

والنثر»(١).

ويكفي أن القرآن الكريم نزل بها، قال ابن الأنباري: «أمَّا قولهم ــ أي: قول الكوفيين ــ: إنّ القياس يقتضي ألا تعمل؛ قلنا: كان هذا هو القياس إلا أنَّه وجد بينها وبين (ليس) مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿مَا هَـذَا بَشَـرًا﴾، وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾»(٢).

- **مَوضِع الخبر بعد (ما):**

نصَّ كثير من العلماء على أنَّ الْخَبَر بعد (مَا) لم يجِئ فِي التَّنْزِيل مُجَردا من الْبَاء إِلَّا وَهُوَ مَنْصُوب؛ لأنَّها في هذه الحالة ستكون (ما) الحجازية لا التميمية؛ وذلك لأنَّ القرآن الكريم جاء بالحجازية، قال ابن هشام:« قَوْلهم فِي نَحْو:﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ﴾(٣)، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾(٤) إِنَّ الْمَجْرُور فِي مَوضِع نصب، أَو رفع على الحجازية والتميمية، وَالصَّوَاب الأول؛ لِأَن الْخَبَر بعد (مَا) لم يجِيء فِي التَّنْزِيل مُجَردا من (الْبَاء) إِلَّا وَهُوَ مَنْصُوب، نَحْو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (٥)، ﴿مَا هَذَا بشرا﴾ (٦)»(٧).

---

(١) الخصائص:١/١٢٥ ، ١٢٦.

(٢) الإنصاف:١/ ١٣٥.

(٣) سورة فصلت، من الآية:/ ٤٦ .

(٤) سورة البقرة، من الآية:/ ٧٤ ، ٨٥ ، ١٤٠ ،١٤٤ ،١٤٩ ، وسورة آل عمران ، من الآية:/ ٩٩ .

(٥) سورة المجادلة، من الآية:/٢.

(٦) سورة يوسف، من الآية:/٣١.

(٧) مغني اللبيب:/٧٧٦ .

فلما كان هناك نصٌّ على أن (ما) الواردة في التنزيل حجازية كانت حجازية؛ بدليل قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بشرا﴾، قال الدماميني: «تزاد (الباء) كثيرًا في الخبر المنفي بـ (ليس)، نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾(١)، و(ما) أختها وهي الحجازية، نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾،﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾(٢)، فإن قلت: لم جعلت (ما) في الآيتين حجازية لا تميمية؟ قلت: لأن الخبر لم يجيء في التنزيل مجردًا من (الباء) إلا وهو منصوب، نحو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ ، ﴿مَا هَذَا بشرا﴾ ، فيحمل المشكوك على المتيقن» (٣).

وعلى ذلك فهي (ما) الحجازية، وجاءت (الباء) زائدة في الخبر؛ ووجه زيادتها حاصل في واحد من ثلاثة أشياء:

ـ أن تكون لرفع توهم الإثبات.

ـ أن تكون للتأكيد.

ـ أن تكون لاتساع دائرة الكلام.

يؤكد ذلك ما ذكره الشيخ خالد؛ إذ قال: «تزاد (الباء) بكثرة في خبر: (ليس) غير الاستثنائية، وفي خبر (ما)، نحو:﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾ وذلك عند البصريين؛ لرفع توهم الإثبات، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام، وعند الكوفيين لتأكيد النفي، قالوا: (ليس زيد

(١) سورة الزمر، من الآية :/ ٣٦ .

(٢) سورة البقرة، من الآية:/ ٧٤ ، ٨٥ ، ١٤٠ ،١٤٩ ، وسورة آل عمران ، من الآية:/ ٩٩ .

(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٣/٢٦٧ .

بقائم)، رد لأن زيدًا لقائم، فـ(الباء) بمنزلة (اللام)» (١).

والصبان منبها على الغرض من الزيادة بقوله: «هذه (الباء) لتأكيد النفي على مذهب الكوفيين وهو الصحيح. وقال البصريون: لدفع توهم الإثبات؛ لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام، وقيل: إنما زيد الحرف سواء كان (الباء) أو غيرها؛ لاتساع دائرة الكلام؛ إذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه إلا بزيادة الحرف، ومحل المجرور بها نصب على الإعمال، وعليه يحمل ما ورد في القرآن؛ لأن خبر (ما) لم يقع في القرآن مجردًا من (الباء) إلا منصوبًا» (٢).

- **اقتران خبر (عسى) بـ (أنْ):**

يفهم من قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ (٣)، وقول الشاعر:

عسى الكَرْبُ الذي أمْسَيتَ فيه ... يكونُ وَراءَه فَرَجٌ قَرِيبُ(٤).

أن خبر (عسى) يقترن بـ (أَنْ) تارة، ويتجرد منها تارة أخرى، قال الشهاب الخفاجي: «يجوز في خبرها أن يقرن بـ (أنْ) وهو أكثر، وقد

---

(١) التصريح:١/٢٧٢ .

(٢) حاشية الصبان:١/٣٦٨ .

(٣) سورة الإسراء ، من الآية :/ ٨ .

(٤) من الوافر، لهدبة بن الخشرم .

الشاهد قوله: (يكون وراءه) حيث وقع خبر(عسى) فعلا مضارعا مجردا من (أنْ) المصدرية.

ينظر: الكتاب:٣/ ١٥٩ ، والمقتضب:٣/ ١٧٠ ، والمفصل :/ ٣٥٨ ، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٤٥٥، ومغني اللبيب:١/ ٢٠٣ .

يُجَرَّد منها»(١).

لكن الثابت لديهم أنَّ اقترانه بـ (أنْ) كثير، والتجرد قليل، والذي عليه جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من (أن) إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترنا بـ (أَنْ)، قال ابن الأثير: «لم ترد في التنزيل محذوفة»(٢).

وقال ابن عقيل منبها على مذهب جمهور البصريين: «اقتران خبر (عسى) بـ (أنْ) كثير، وتجريده من (أَنْ) قليل، وهذا مذهب سيبويه، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من (أَنْ) إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترنا بـ (أَنْ)، قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾(٣)، وقال عز وجل: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾» (٤).

وإنَّما لَزِمت فِيهِ (أنْ) لتمحّضه على الِاسْتِقْبَال، قال أبو البقاء: «إنَّما كَانَ خبر عَسى فعلا مُسْتَقْبلا ؛لأنَّها تدل على المقاربة، والمقاربة فِي الْمَاضِي محالٌ؛ لِأَنَّهُ قد وجد وَلم يكن اسْما؛ إِذْ لَا دلَالَة للاسم على الِاسْتِقْبَال؛ وإنَّما لَزِمت فِيهِ (أنْ) لتمحّضه على الِاسْتِقْبَال، وَلم يكن (السِّين) و (سَوف)؛ لأنَّهما يدلاَّن على نفس زمَان الْفِعْل، وَالْغَرَض هُنَا تقريبه، فإنْ جَاءَ شَيْء من ذَلِك فَهُوَ شاذّ»(٥).

---

(١) حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي : ١/ ٤٠٣ .

(٢) البديع في علم العربية:١/٤٨٣.

(٣) سورة المائدة، من الآية:/ ٥٢ .

(٤) شرح ابن عقيل:١/ ٣٢٧ .

(٥) اللباب:١/ ١٩٣.

ووجه إسقاط (أن) كثرة الاستعمال عند الواحدي؛ إذ قال: «جاء في القرآن بدخول (أَنْ)، كقوله: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ (١)،﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ (٢)؛ ولما كثرت عند العرب في ألفاظهم أسقطوا (أَنْ) كما قال الشاعر:

عَسَى فَرَجٌ يأتي به اللهُ إنه ... له كلّ يَوْمٍ في خَلِيقَتِه أمْرُ(٣)» (٤).

وتشبيها لها بـ(كاد) عند الطيبي؛ إذ قال: «شرط الخبر: أن يكون (أن) مع الفعل المضارع، وربما يستعمل بغير (أن)؛ تشبيها لها بـ(كاد)، نحو قوله:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب»(٥).

أو حملا على (كاد)، قال أبو الوفاء: «يجوز في الناقصة حذف (أنْ) من خبرها حملا على (كاد) ، فتقول: عسى زيد يخرج»(٦).

لكن ابن الخشاب جعل ذلك ضرورة؛ إذ قال: « قد يحذف من خبرها (أن)

---

(١) سورة الإسراء، من الآية:/ ٨.

(٢) سورة النمل ، من الآية:/ ٧٢ .

(٣) من الطويل ، لمحمد بن إسماعيل.

الشاهد قوله: (عسى فرج يأتي به الله)؛ حيث جاء خبر (عسى) فعلا مضارعا مجردا من (أنْ) المصدرية.

ينظر: التذييل:٤/ ٣٥٤، والارتشاف:٣/ ١٢٣١ ، وشرح ابن عقيل:١/ ٣٢٦ ، وتعليق الفرائد:٣/ ٢٩٩ ، وتمهيد القواعد: ٣/١٢٧٠ .

(٤) التَّفْسِيرُ البَسِيْط :١٣٥/٤ .

(٥) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٦/ ٥٩١ .

(٦) الكناش في فني النحو والصرف: ٢/ ٤٦ .

في الضرورة، تشبيها لها بـــ (كاد)، وحملا لها عليها؛ لاشتراكهما فـــي المقاربة، وإن اختلفا في صفته»(١).

- **تجرد خبر (كاد) من (أَنْ):**

يلاحظ من قول الشاعر:

أَبَيْتُمْ قَبُوْلَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُ ... لَدَى الْحَرْبِ أنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ(٢).

ومن قول الآخر:

إذا غير النأي المحبين لم يكد ... رسيس الهوى من حب ميَّة يبرح(٣).

اقتران خبر (كاد) بـــ (أنْ) في الأول، (أنْ تُغْنُوا)، وتجرد الخبر من (أنْ) في الثاني: (يبرح) والذي جاء به التنزيل من النوعين هو التجرد لـــيس غير، قال برهان الدين: «المشهور تجرد خبرها من (أن)، ولم يرد فـــي القرآن إلا كذلك، واقترانه بـــ (أن) قليل، كقوله:

كادت النفس أن تفيض عليه ... ...

---

(١) المرتجل: ١/ ١٣٠ .

(٢) من الطويل، لا يعلم قائله .

الشاهد قوله: «فكدتم أن تغنوا السيوف»؛ حيث اقترن المضارع الواقع خبرا لكاد بـــ (أنْ).

ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٩١ ، وشرح ابن الناظم:/ ١١٢، والتـــذييل: ٤/ ٣٣٧ ، و تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:/ ٣٣٠ ، والمقاصد الشافية:٢/٢٧٢ .

(٣) من الطويل لذي الرمة ، وموطن الشاهد قوله: (يبرح) خبرا لـــ (كـــاد) بـــدون (أنْ).

ينظر: الديوان:٢/١١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٣٨٣ ، وشـــرح الكافيـــة الشافية:١/ ٤٦٨ ، وشرح التســـهيل: ١/ ٤٠٠ ، والتـــذييل: ٤/ ٣٦٨ ، وتمهيـــد القواعد: ٣/ ١٢٨٥.

وسر ذلك أنَّ (أنْ) تخلص الفعل للاستقبال، و(كاد) تدل على قربه» (١).

ويعني ابن القيم بهذا السر: أن (كاد) وضعت مقاربة الفعل؛ ولهذا قالوا: (كاد النعام يطير)، لوجود جزء من الطيران فيه)، و(أنْ) وضعت لتدل على تراخي الفعل، ووقوعه في الزمان المستقبل، فإذا وقعت بعد (كاد) نافت معناها الدال على اقتراب الفعل، وحصل في الكلام ضرب من التناقض(٢).

والذي عليه ابن الأنباري أن اقتران الخبر بـ (أنْ) مع عدم وروده في القرآن الكريم لم يأت ـ أيضا ـ في كلام فصيح؛ وذلك إذ قال: «فأما في اختيار الكلام فلا يستعمل مع (كاد)؛ ولذلك لم يأتِ في قرآن ولا كلام فصيح، قال الله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (٣)، وقال تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ (٤)، وكذلك سائر ما في القرآن من هذا النحو»(٥).

وفي ذلك نظر؛ وذلك لما جاء في الحديث الشريف، في شأن أمية بن أبي الصلت: (كاد أن يسلم)(٦).

---

(١) إرشاد السالك: ١/ ٢٢٠ .

(٢) مجلة الجامعة الإسلامية:٢٧/١٩٥.

(٣) سورة البقرة، من الآية:/ ٧١ .

(٤) سورة التوبة، من الآية:/ ١١٧.

(٥) الإنصاف: ٢/ ٤٦١ ، ٤٦٢ .

(٦) ينظر: سنن ابن ماجه ، كتاب: الأدب، باب: الشعر.

وكذا قوله صلى الله عليه وسلم: (كاد الفقر أن يكون كفرا)([1]).

وقول أنس رضي الله عنه: (فما كدنا أن نصل إلى منازلنا)([2]).

وقول جبير بن مطعم رضي الله عنه: (ثم رفع رأسه فلم يكد أن يسجد ثم سجد، فلم يكد أن يرفع رأسه)([3]).

من أجل ذلك لم يمنع ابن مالك وروده مطلقا، ورأى أنه أتى وورد ولكن بقلة ؛ إذ قال: «الشائع في خبر (كاد) وروده مضارعا غير مقرون بـــ (أنْ)، كقوله تعالى:﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْـــهِ لِبَـــدًا﴾([4])، ووروده مقرونـــا بـــ(أنْ) قليل، ومنه ما جاء في حديث عمر رضي الله عنه: (ما كـــدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب)([5])» ([6]) .

والذي عليه الأندلسيون أنه مخصوص بالشعر، قال ابن عقيل: «ما نص عليه الأندلسيون من أنَّ اقتران خبرها بـــ (أنْ) مخصوص بالشعر»([7]).

أمَّا أبو حيَّان فخصه بالضرورة؛ إذ قال: «التَّجريد مـــع (كـــاد، وكـــرب) أعرف، يعني: وتجريد المضارع الواقع خبرًا لهما من (أن) أعرف مـــن

---

(١) ينظر: شعب الإيمان :٩/ ١٢ .

(٢) ينظر: صحيح البخاري، كتاب: الجمعة، باب: الاستسقاء على المنبر.

(٣) ينظر: سنن ابن خزيمة، جُمَّاعُ أَبْوَابِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ، باب: الْبُكَاءِ وَالدُّعَاءِ فِـــي السُّجُودِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ.

(٤) سورة الجن ، من الآية:/ ١٩.

(٥) ينظر: صحيح مسلم، كِتَابُ: الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ، باب: الـــدَّلِيلِ لِمَـــنْ قَـــالَ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ

(٦) شرح التسهيل: ١/ ٣٩١ .

(٧) شرح ابن عقيل:١/٣٣٠ .

اقترانه بها، أما اقترانه بها معهما فهو عند أصحابنا من باب الضرورة، لا يقع في الكلام»(١).

أما الفارسي فرأى ذلك ضرورة تشبيها لها بـ (عسى) ؛ إذ قال: «حكم (عسى) أن يقعَ بعدها (أنْ) مع ما يَتَّصِلُ بها؛ لأنّها خلافُ (كاد)، لبُعْدِها مِنَ الحالِ، فَمِنْ حَيْثُ لم يُسْتَعْمَلْ بعدَ (كادَ) (أنْ)؛ لِقُرْبِها مِن الحالِ، اسْتُعْمِلَ بعد (عسى)؛ لبُعْدِها مِن الحال، فحُكمُ (عسى) أنْ يُسْتعملَ بعدها (أنْ)، وحُكْمُ (كاد) ألاّ يُسْتعملَ بعدها (أنْ)، وهذا على جميع ما في التَّنزيل مِنْ هذا، ثمَّ يُضْطَرُّ الشَّاعِرُ فيُشَبِّه (عسى) بـ(كاد)، و(كادَ) بـ(عسى)»(٢).

والسر في جعل الفعل خبرا لـ (كاد) هو مقاربته للحال؛ إجراء له مجرى ما قاربه، قال أبو حيان: «هذا النوع الذي هو لمقاربة ذات الفعل، نحو: (كاد زيد يفعل)، جعلوا فعل الحال في موضع خبره في فصيح الكلام؛ لمقاربته للحال إجراء له مجرى ما قاربه، ولما قصدوا المناسبة بين الأفعال المقاربة وأخبارها، وكانت المناسبة لا تحصل إلا بالفعل لا بالاسم، عدلوا لذلك عن أن يجعلوا أخبارها الأسماء إلا في ضرورة منبهة على الأصل» (٣).

وهذا وإن دل فإنما يدل على أن القرآن الكريم من عند الله تعالى ولو كان من عند النبي صلى الله عليه وسلم لبرز خبر كاد في القرآن الكريم

---

(١) التذييل: ٤/ ٣٣٧.

(٢) التعليقة: ٢/ ٢٦٩.

(٣) التذييل: ٤/٣٣٦.

مقترنا بـ (أن) كما جاء في حديث من لا ينطق عن الهوى صلى الله عليه وسلم السالف الذكر ... وغير ذلك مما جاء على سمت كلام العرب مما نطق به النبي الكريم صلى الله عليه وسلم ولم يأت به القرآن الكريم.

- **لزوم الإضمار في (عسى) عند تقدم اسم عليها**(١):

لغتان في (عسى) إن تقدم عليها اسم هو المسند إليه الفعل في المعنى، وتأخر عنها (أن) والفعل، نحو: (زيد عسى أن يقوم): لغة أهل الحجاز، ولغة بني تميم.

فعلى لغة أهل الحجاز تقول: (هند عسى أن تقوم)، و(الزيدان عسى أن يقوما)، و(الزيدون عسى أن يقوموا)، و(الهندان عسى أن تقوما)، و(الهندات عسى أن يقمن).

وعلى لغة بني تميم تقول: (هند عست أن تقوم)، و(الزيدان عسيا أن يقوما)، و(الزيدون عسوا أن يقوموا) ، و(الهندان عستا أن تقوما)، و(الهندات عسين أن يقمن).

فـ(عسى) على لغة أهل الحجاز تامة، فاعلها (أن والفعل)، ويكون المعنى زيد قرب قيامه حينما تقول: (زيد عسى أن يقوم)، أما على لغة بني تميم فعسى مسندة إلى الضمير العائد إلى الاسم المتقدم عليها، فيكون هذا الضمير اسمها، وتكون (أن) والفعل في موضع نصب على الخبر، فتكون ناقصة، والمعنى : زيد قارب القيام.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم:/ ١٧٢ ، ١٧٣ ، وإرشاد السالك: ١/ ٢٢٨، وتوضيح المقاصد:١/ ٥٧١ ، ٥٧٢ ، والمقاصد الشافية:٢/٢٩٦، وشرح الأشموني:١/٢٩٠.

والذي عليه التنزيل هو الخلو من الضمير وهو الأولى؛ لأنه الأفصح، قال الشيخ خالد: «تقول على تقدير الخلو من المضمر في (عسى): (هند عسى أن تفلح)، و(الزيدان عسى أن يقوما)، و(الزيدون عسى أن يقوموا)، و(الهندات عسى أن يقمن)، فتقدر (عسى) خالية من الضمير في الأمثلة جميعها، وهي تامة، وأن والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها، وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها، والخلو من الضمير هو الأفصح، وبه جاء التنزيل، قال الله تعالى:﴿لَا يَسْخَرْ قَومٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾ (١)» (٢).

- **فتح همزة (أنَّ) بعد فاء الجواب الواقعة بعد (أنَّ) المفتوحة:**

يصح في (أنَّ) الواقعة بعد فاء الجواب: الكسر والفتح، وذلك في نحو: (من يأتني فإنَّه مكرم)

فمن كسر جعل ما بعد (الفاء) جملة غير مؤولة بمصدر، كما لو قال: (من يأتني فهو مكرم)، ومن فتح جعل ما بعد (الفاء) في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، والأول أولى؛ لأنَّه لا يحوج إلى تقدير محذوف، كالواقعة بعد (إذا).

وعلى هذا فهما وجهان جائزان يؤكد ذلك قول سيبويه: « زعم الخليل: أنَّ مثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ

(١) سورة الحجرات، من الآية :/١١.
(٢) التصريح: ١/ ٢٩٠ ، ٢٩١.

فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾(١)، ولو قال: (فإن) كانت عربية جيدة، وسمعناهم يقولون في قول ابن مقبلٍ:

وعِلْمِي بأَسْدامِ المِياهِ فلم تَزَلْ ... قَلائصُ تَخْدِى في طريقٍ طَلائحُ

وأنَّى إذا ملَّت رِكابي مُناخَها ... فإنِّي على حظَّي من الأمر جامحُ(٢)»(٣).

يقصد أنَّ ما بعد فاء الجواب يأتي فيه الكسر والفتح، وهذا هو المقصود بقوله: (كانت عربية جيدة)، قال السيرافي: «قال سيبويه: (ولو قال: فإنّ كانت عربية جيدة)، يريد ولو قال: (فإنّ له نار جهنم) بالكسر، وجودة هذا الوجه واضحة؛ لأن (الفاء) وما بعدها جواب الشرط، وهو في حكم كلام مستأنف، و(الفاء) في جواب الشرط تدخل على المبتدأ وخبره، كقولك: (إن تأتني فأنت محسن)، و (إنّ) المكسورة تدخل في الموضع الذي يدخل فيه الابتداء» (٤).

ولذلك لم يجيء في القرآن فتحٌ إلا مسبوق بـــ (أَنَّ) المفتوحة(٥)، نحو: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾، فإذا لم تسبق

---

(١) سورة التوبة، من الآية:/ ٦٣.

(٢) من الطويل لتميم بن مقبل، وموطن الشاهد قوله: (فإنِّي على حظَّـي)؛ ووجـه الاستشهاد كسر همزة (إنّ) الثانية.

ينظر: الديوان:/٥١، وفيه: (ركبتُ، ولم تعجز عليَّ المنادحُ) بدلا من: (فـإنِّي علـى حظَّي من الأمر جامحُ)، وشرح أبيات سيبويه: ١٢٢/٢ ، و المقاصـد الشـافية: ١/ ٣٣٤ .

(٣) الكتاب: ١٣٤/٣.

(٤) شرح أبيات سيبويه:٢/ ١٢٢ .

(٥) شرح التسهيل:٢/ ٢٣.

(أنّ) المفتوحة فكسر (إنّ) بعد الفاء مجمع عليه من القراء السبعة، نحو:﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ (١)، و﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾(٢) ، و﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾(٣).

- **دخول (لام الابتداء) على خبر (لكنَّ):**

ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز دخول (اللام) في خبر(لكنَّ)، كما يجوز في خبر (إنَّ) (٤)، نحو: (ما قام زيد لَكِنَّ عمرًا لقائم)، ومن ذلك عندهم قول الشاعر:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ولكنّني من حبِّها لعميد.

أما التنزيل فلم يرد فيه دخول اللام في خبر (لكنَّ)، قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾(٥) ؛ ووجه ذلك أنَّه لو جاز دخول (اللام)؛ لتقدمت على (لكنَّ)، وكان الكلام في هذه الحالة على معنى الابتداء، ومعلوم أنَّ الِابْتِدَاء لَا اسْتِدْرَاك فِيهِ، بين ذلك أبو البقاء؛ إذ قال: «أَجَازَ الكوفيُّون دُخُول (اللَّام) فِي خبر (لكنّ)؛ لأنَّها مركَّبة من (لَا) و (إنَّ) زيدت

(١) سورة طه، من الآية:/ ٧٤ .
(٢) سورة يوسف، من الآية:/٩٠ .
(٣) سورة الجن، من الآية:/ ٢٣ .
(٤) ينظر: التذييل: ٥/ ١١٦ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٣٥٢/٣، وشرح ابن عقيل:٣٦٣/١ ، والمقاصد الشافية :٢/ ٣٤٦ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٥٢ ، والهمع:١/ ٥٠٦ .
(٥) سورة البقرة، من الآية:/ ٢٥١ .

عَلَيْهِمَا الْكَاف، وَقد جَاءَ ذَلك فِي الشّعْر(... ولكننَّي من حبَّها لعميدُ)؛ ولأنَّ (لكنّ) لَا تغيَّر معنى الِابْتِدَاء وَهَذَا عندنَا لَا يجوز لوَجْهَيْن: أَحدها أنَّه لم يَأْتِ مِنْهُ شَيْء فِي الْقُرْآن، وَفِي اختيار كَلَامهم، وَإِن جَاءَ فِي شعر فَهُوَ شاذّ سوَّغته الضَّرُورَة، وَالثَّانِي: أنَّ (اللَّام) لَو جَازَت مَعَ (لكنَّ) لتقدَّمت عَلَيْهَا؛ لأنّ موضعهَا صدر الْجُمْلَة؛ وإنَّما أخَّرت فِي (إنَّ) لئلاَّ يتوالى حرفا تَأْكِيد، و (لكنَّ) لَيست للتوكيد بل للاستدراك، وَبِهَذَا تبيَّن أنَّ معنى الِابْتِدَاء لَا يبْقى مَعهَا بالكلِّيَّة؛ لأنَّ الِابْتِدَاء لَا اسْتِدْرَاك فِيهِ» (١).

لذا فالواجب التمسك بما جاء به التنزيل؛ لأن ما احتجوا به قد تطرق إليه التأويل والاحتمال، فضلا عن أن هذا القولَ لم يعرف لَهُ قَائِل، وَلَا تَتِمَّة، وَلَا نَظِير ... قال ابن هشام: « لَا تدخل اللَّام فِي خَبَرهَا خلافًا للكوفيين؛ احْتَجُّوا بقوله: (... ولكنني من حبها لعميد)،وَلَا يعرف لَهُ قَائِل، وَلَا تَتِمَّة، وَلَا نَظِير، ثمَّ هُوَ مَحْمُول على زِيَادَة (اللَّام)، أَو على أَن الأَصْل: (لَكِن إِنَّنِي)، ثمَّ حذفت الْهمزَة تَخْفِيفًا، وَنون (لَكِن) للساكنين»(٢).

(١) اللباب :٢١٧/١ .

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:/٣٨٥.

- **اللغات الواردة في (لعل):**

تعدَّدت اللغات في (لعل)(١)، قال أبو البقاء: «يدلُّ على ذلك تَعَدُّدُ اللُّغـاتِ في (لَعل)؛ فقد قَالوا: (لَعلّ)، و (عَـلّ)، و (عَـنَّ)، و(غَـنَّ)، و(لَعَـنَّ)، و(لَغَنَّ)، وكلٌّ منها لغةٌ غيرَ الأُخرى»(٢).

وقد اختلفوا في الحصر؛ قال ابن مالك: «فيها تسع لغـات»(٣)، وقـال أيضا: «في (لعل) عَشر لغات»(٤)، وقال المرادي: «في (لعل) اثنتا عشرة لغة. وهي: (لعل)، و(عل)، و(لعن)، و(عن)، و(لأن)، و(أن)، و(رعـل)، و(رعن)، و(لغن)، و(رغن)، و(عن)، وهذه الثلاثـة بـالغين المعجمـة، و(لعلت) بتاء التأنيث» (٥). وقال العيني: «(لعلَّ)، وفيها: إحدى عشـرة لغة: (لعل)، و(علّ)، و(لعـنَّ، و(لغَـنَّ) بالمعجمـة، و(لأنّ)، و(لعلـت)، و(عنَّ)، و(غنَّ) بالعجمة، و(إنَّ)، و(رعنَّ)، و(رغـنَّ) بالمعجمـة»(٦)، وقال السيوطي: «فيهَا لُغَات أخر: عدتهَا: ثَلَاث عشرَة لُغَة»(٧).

---

(١) ينظر: المقتضب:٣/ ٧٣، والإنصـاف:١/ ١٧٧، واللبـاب:٢/ ٣٣٣، وشـرح المفصل لابن يعيش:٤/٥٥٨، والتذييل: ٥/ ١٧٨، ١٧٩، والجنى الـداني:/ ٥٨٢ ، وتمهيد القواعد: ١٠/٥٢٥٩ ، والمقاصد النحوية: ١/ ٢٦٧ ، وتاج العـروس:٣٦/ ١٢٣، مادة (ل. غ. ن)، وبحوث ومقالات في اللغة :/ ٣٧ .

(٢) التبيين :/ ٣٦١ .

(٣) شرح الكافية الشافية: ١/٤٧٢.

(٤) شرح التسهيل: ٢/٤٦.

(٥) الجنى الداني:/ ٥٨٢.

(٦) المقاصد النحوية: ١/ ٢٦٧.

(٧) الهمع: ١/ ٤٨٨ .

ولعل الداعي إلى تنوع هذه اللغات هو كثرة دوران هذا الحرف على ألسنتهم، يقول ابن يعيش:« اعلم أنَّ العرب قد تَلعّبتْ بَهذا الحرف كثيرًا؛ لكثرته في كلامهم؛ لأنّ معناه الطمع، ولا يخلو إنسانٌ من ذلك» (١).

وأما التنزيل فلم يأت فيه إلا (لعَّل) ، قال ابن يعيش: «لم يأتِ في التنزيل العزيز من لغاتها إلَّا (لَعَلَّ)»(٢) مع أن جميعها لغات أصلية، وليست إحداها مستعيرة من الأخرى؛ بدليل قول ابن السراج:«الذي يقول: (لَعلَّ) لا يقولُ: (عَلّ) إلا مستعيرًا لغةَ غيره»(٣)، وقول أبي البقاء: «كلٌّ منها لغةٌ غيرَ الأُخرى»(٤).

وهو الأولى عندي؛ وإنما كان الاستعمال القرآني أولى لأنَّه الأصل والأكثر استعمالا، قال ابن عصفور:« إنَّما جُعِل الأصل (لعلَّ)؛ لأنه أكثر استعمالًا» (٥).

(١) شرح المفصل: ٤/٥٧٢.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش:٤/ ٥٧٤ .
(٣) الأصول: ٢/٢٢٠.
(٤) التبيين:/ ٣٦١.
(٥) الممتع الكبير: ١/ ٢٦٢.

- **الاسم المعظم في كلمة الحق(لا إله إلا الله):**

في الاسم المعظم الواقع في كلمة الحق، وهي: (لا إله إلا الله) بعد (إلا) الرفع، والنصب([1]).

والذي جاء به القرآن الكريم وهو رفع الاسم المعظم الواقع بعد (إلا) هو الفصيح الغالب في اللغة، ولم يرد في القرآن الكَريم غيره.

---

(١) أمَّا الرفع فمن أوجه، وهي:

١- أن خبر (لا) محذوف، و(إلا الله) بدل من موضع (لا) مع اسمها، أو من موضع اسمها قبل دخولها، وهذا هو الإعراب المشهور لدى المتقدمين وأكثر المتأخرين.

٢- أن خبر(لا) محذوف كما سبق، والإبدال من الضمير المستكن فيه.

٣- أن الخبر محذوف أيضا، و(إلا الله) صفة لـ (إله) على الموضع، أي: موضع (لا) مع اسمها، أو موضع اسمها قبل دخول (لا).

٤- أن يكون الاستثناء مفرغا، و(إله)اسم (لا) بني معها، و(إلا الله) الخبر، وهذا الإعراب منقول عن الشلوبين، ونقله ابن عمرون عن الزمخشري.

٥- أن (لا إله) في موضع الخبر، و(إلا الله) في موضع المبتدأ، وهذا الإعراب منسوب للزمخشري.

٦- أن تكون (لا) مبنية مع اسمها، و(إلا الله) مرفوع بـ (إله) ارتفاع الاسم بالصفة، واستغني بالمرفوع عن الخبر، كما في مسألة: (ما مضروبٌ الزّيدان)، و(ما قائمٌ العَمْران).

وأما نصب ما بعد (إلا) فمن وجهين:

١- أن يكون على الاستثناء إذا قدر الخبر محذوفا، أي: لا إله في الوجود إلا الله عز وجل.

٢- أن يكون الخبر محذوفا، كما سبق، و(إلا الله) صفة لاسم (لا) على اللفظ، أو على الموضع بعد دخول (لا)؛ لأن موضعه النصب

ينظر: رسالة في إعراب لا إله إلا الله لابن هشام الأنصاري:/ ٤١ ، ٤٢.

ومن الذين نصوا على ذلك ناظر الجيش؛ إذ قال: «ممـــا يتعـــين ذكـــره، والإشارة إليه في هذا المكان: الكلام على إعراب كلمة الحق، وهـــي: (لا إله إلا الله)، فنقول: اعلم أنَّ الاسم المعظم في هذا التركيب يرفع، وهـــو الكثير، ولم يأت في القرآن غيره»(١).

- **مفعولي (زعم):**

في قول الشاعر:

زَعَمَتْنِي شَيْخا ولَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبا(٢)

يلاحظ أن المفعول الأول للفعل (زعم) هو: (يـــاء المـــتكلم)، وأن كلمـــة (شيخا): مفعوله الثاني

وفي قول الشاعر:

وَقَدْ زعَمَتْ أني تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ... وَمَنْ ذَا الذِي يَا عَزُّ لَا يَتغَيَرُ(٣).

---

(١) تمهيد القواعد: ٣/ ١٤٢٨.

(٢) من الخفيف لأبي أمية الحنفي ، وموطن الشاهد قوله: (زَعَمَتْنِـــي شَـــيْخا) فقـــد نصبت (زعم) مفعولين، الأول: ياء المتكلم، والثاني: (شيخا).

ينظر: العين: ١/ ٣٦٦ ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجَـــوجَري:٢/ ٦٤٤، والتصريح :١/ ٣٦١ .

(٣) من الطويل لكثير عزة ، وموطن الشاهد فيه قوله: (زعمـــت أنـــي تغيـــرت)؛ إذ نصب الفعل (زعمت) مفعولين، وقد سدت مسدهما (أن) مع اسمها وخبرهـــا، وهـــي (أني تغيرت).

ينظر: الديوان:/ ٣٢٨ ، والتذييل:٦/٢٤، وتخلـــيص الشـــواهد:/ ٤٢٨، والمقاصـــد النحوية:٢/٨٣٣. وخزانة الأدب:٥/٣١٤،٢٢٢ .

سدت مسد المفعولين (أن) مع اسمها وخبرها وهي (أني تغيرت).

والذي جاء به التنزيل هو وقوع مفعولي (زعم) على (أنَّ)، أو (أنْ) وصلتهما، قال الله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾ (١)، نص على هذا الاستقراء أبو حيان؛ إذ قال: «لم يجيء في القرآن متعديًا إلى اثنين، وإنما جاء بعده (أنَّ)، و(أنْ)» (٢).

وقال ابن هشام: «الْغَالِب على زعم أَلا يَقع على المفعولين صَرِيحًا بل على (أَن) وصلتها، وَلم يَقع فِي التَّنْزِيل إِلَّا كَذَلِك»(٣) .

وقال السيوطي: «ذكر صَاحب الْعين أَنَّ الْأَحْسَن أَن توقع على (أَنَّ)، و(أَنْ)، وَلم يرد فِي الْقُرْآن إِلَّا كَذَلِك»(٤).

وما جاء به التنزيل هو الأولى ؛ لأنه الأحسن، ذكر ذلك الخليل رحمه الله تعالى؛ إذ قال: «أما في الكلام، فأحسن ذلك أن توقع الزعم على (أن) دون الاسم» (٥).

ولكثرته قال الشهاب الخفاجي: «الغالب على (زعم) أن لا يقع على المفعولين الصريحين، بل على ما يسد مسدهما من (أن) وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك، يعني: أنه أكثر في كلامهم، ولم يقع مصرّحا به

(١) سورة التغابن، من الآية:/٧ .
(٢) التذييل: ٦/ ٢٤ .
(٣) المغني:/٧٧٤.
(٤) الهمع: ١/ ٥٣٨ ، ٥٣٩ .
(٥) العين: ١/ ٣٦٦ ، باب العين والزاي والميم معهما .

في القرآن إلا على الأكثر»(١)، وهو الغالب كما نبه على ذلك الشيخ ابن هشام(٢).

- **توحيد الفعل**:

لك عند إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر المثنى، أو المجموع مذكرا كان أو مؤنثا على حد ما ورد عن العرب وجهان:

أولا: التجريد للفعل من ألف التثنية، أو واو الجماعة، أو نون النسوة، فتقول: (سعد أخواك)، و(فاز الشهداء)، و(قام الهندات).

ووجه ذلك عند ابن الناظم : «أنها أسماء، فلا يلحق شيء منها الفعل إلا مسندًا إليه، ومع إسناد الفعل إلى الظاهر لا يصح ذلك؛ لأنَّ الفعل لا يسند مرتين»(٣).

ثانيا: إلحاق الفعل علامة التثنية، أو الجمع، أو نون النسوة ، وهذه اللغة لغة طيء، وحكى بعضهم أنها لغة أزد شَنوءَةَ، قال المرادي : «حكى بعض النَّحويين أنَّها لغة طيء ، وحكى بعضهم أزد شَنوءَةَ» (٤)؛ وذلك قياسا على تاء التأنيث؛ لأنها تلحق الأفعال، قال ابن الناظم: « فتقول: (سعدا أخواك)، و(سعدوا إخوتك)، و(قمن الهندات)؛ لأنَّها حروف، فلحقت

(١) حاشية الشهاب: ٢٠٠/٧.
(٢) ينظر: المغني:/٧٧٤.
(٣) شرح ابن الناظم:/ ١٥٩.
(٤) توضيح المقاصد: ٥٧٨/٢.

الأفعال مع ذكر الفاعل علامة على التثنية والجمع، كما تلحق (التاء) علامة على التأنيث»(١).

وهذه اللغة ثابتة لا يمكن ردها بحال من الأحوال، قال المرادي: «لا يقبل قول من أنكرها» (٢).

والذي جاء به التنزيل وهو التجريد هو اللغة الفصحى، نبَّه على هذا الشيخ خالد؛ إذ قال : «من أحكام الفاعل: أنَّ فعله وما هو بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه، كما يوحد مع إفراده، فكما تقول: (قام أخوك)، و(أقائم أخوك)، كذلك تقول: (قام أخواك)، و(أقائم أخواك)، و(قام إخوتك)، و(أقائم إخوتك)، و(قام نسوتك)، و(أقائم نسوتك) بتوحيد المسند في الجميع؛ لأنه لو قيل: (قاما أخواك)، و(قاموا إخوتك)، و(قمن نسوتك) لتوهم أنَّ الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم، وكذا في تثنية الوصف وجمعه، فالتزم توحيد المسند دفعًا لهذا الإيهام، وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث؛ حيث ألحقوا علامة للتأنيث دون علامتي التثنية والجمع؛ لأن علامة التأنيث ليست بعلامة إضمار، فلا تلتبس بعلامة الإضمار، ولغة التوحيد هي الفصحى، وبها

(١) شرح ابن الناظم :/ ١٥٩ .

(٢) توضيح المقاصد: ٢/٥٧٨.

جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾(١)، ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾(٢)، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾(٣)، وإليها أشار الناظم بقوله:

وجرّد الفعل إذا ما أسندا ... لاثنين أو جمعٍ كفاز الشّهدا (٤)» (٥).

وهو الأولي دفعًا للإيهام الحاصل عند قولنا: (قاما أخواك)، و(قاموا إخوتك)، و(قمن نسوتك)، ولأنَّ ما ورد مما ظاهره مخالف لذلك لم يسلم من التأويل والاحتمال؛ لكونه قد حمل على أنه خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر، أو على إبدال الظاهر من المضمر، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾(٦)، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾(٧).

وقد رأى المرادي أنه لا ينبغي حمل ما جاء من التنزيل على هذه اللغة؛ لأنها في رأيه لغة ضعيفة، فلا يحمل القرآن إلا على اللغات الفصيحة؛ وذلك إذ قال: «نسب بعض النحويين هذه اللغة إلى طيء، وقال بعضهم: هي لغة أزد شنوءة، ومن أنكر هذه اللغة تأول ما ورد من ذلك، فبعضهم يجعل ذلك خبرا مقدما ومبتدأ مؤخرا، وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل ضمائر، والأسماء الظاهرة أبدال منها، وهذان تأويلان صحيحان؛ لما سمع من ذلك من غير أصحاب هذه اللغة، وأما من يحمل جميع ما ورد

(١) سورة المائدة، من الآية:/ ٢٣.
(٢) سورة الفرقان، من الآية:/ ٨ .
(٣) سورة يوسف، من الآية:/٣٠.
(٤) ألفية ابن مالك :/ ٢٥ .
(٥) التصريح: ١/ ٤٠٣.
(٦) سورة المائدة ، من الآية :/ ٧١ .
(٧) سورة طه، من الآية:/ ٦٢، وسورة الأنبياء، من الآية:/ ٣ .

من ذلك على التأويل فغير صحيح؛ لأنَّ المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أنَّ ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب وحمل بعضهم على هذه اللغة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ ،﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾ ، قلت: ولا ينبغي ذلك؛ لأن هذه اللغة ضعيفة، فلا يحمل القرآن إلا على اللغات الفصيحة»(١).

وقد أورد ابن الخباز في قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾(٢) ستة عشر وجها؛ وذلك إذ قال: «أما قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ ففي (الَّذِينَ) أقوال كثيرة، فقيل: بدل من (الناس)، وقيل: بدل من الضمير في (حسابهم)، وقيل: بدل من (هم)، وقيل: بدل من (معرضون)، وقيل: بدل من الضمير فيه، وقيل: بدل من الضمير في (يأتيهم)، وقيل: بدل من الضمير في (ربهم) ، و قيل: بدل من الضمير في (استمعوه)، وقيل: بدل من (هم)، وقيل: بدل من الواو في (يلعبون)، وقيل: بدل من الهاء والميم في (قلوبهم)، وقيل: بدل من الواو في (أسروا)، وقيل: فاعل (النجوى)، وقيل: فاعل (أسروا)، وقيل: مبتدأ، (أسروا) خبره. وقيل: خبر مبتدأ محذوف» (٣).

---

(١) الجنى الداني:/ ١٧١ .

(٢) سورة الأنبياء، من الآية:/٣ .

(٣) توجيه اللمع :/ ١٢٢.

- **الْعَامِلُ فِي بَابِ التَّنَازُعِ:**

لا خلاف بَينَ البَصْرِيِّينَ والْكُوفِيِّينَ فِي جَواز إِعْمَال أيّهمَا شئت ، ولكن الخلاف فِي الرَّاجح مِنْهُمَا، يقول الجَوْجَرِيُّ: «أمَّا حكم المتنازعين، فاتفق أهل البصرة والكوفة من النَّحْوِيِّين عَلَى جَواز إِعْمَال أيّهمَا شئت، لكن اختلفوا فِي الرَّاجح» (١).

وعلى هذا تقول : (ضربت وضربني زيد) بالرفع على الإضمار في الأول، وإعمال الثاني؛ لقربه وتقول: (ضربت وضربني زيدا) على إعمال الأول، والإضمار في الثاني، قال ابن الأثير: «إِذَا اجتمَعَ فِعْلان بَعْدَهمَا اسم لَه بهمَا تعلق فِي المعنى ، حمله البصريُّ عَلَى الثَّانِي؛ لأنَّه الأقرب ، وحمله الكوفِي عَلَى الأَوَّل؛ لأنَّه الأسبق ، تقول : (قَامَ وقَعَدَ زيدٌ) ، فالبصريُّ يرفع (زيدًا) بـ (قَعَد)، والكوفِيُّ بـ (قَامَ) ، وتقول : (ضَرَبْتُ وضَرَبني زيدٌ) ، فالبصريُّ يرفع (زيدًا)؛ لأنَّه فاعل ، والكوفِي ينصبه؛ لأنَّه مفعول، وفِي الأَوَّل عِنْدَ البصريِّ ضمير، وفِي الثَّانِي عِنْدَ الكوفِيِّ ضميرٌ، فإِذَا ثنَّيت قلت عِنْدَ البصريِّ: (قَامَا وقَعَدَ الزَّيْدَانِ)، و(ضَرَبتُ وَضَرَبَنِي الزَّيدان)، وعِنْدَ الكوفيِّ: (قَامَ وقَعَدَا الزَّيدَانِ)، و(ضَرَبْتُ وضَرَبَانِي الزَّيدين)، ولم يَحْتَجْ البصريُّ فِي مثل هَذَا إِلَى تَثْنِيَة ضميرِ المفْعُولِ؛ لأنَّه فَضْلَةٌ» (٢).

وإعمال الثاني هو الذي جاء به التنزيل نص على ذلك ابن يعيش؛ إذ قال: «قال صاحب الكتاب: وكذلك إذا قلت: (ضربت وضربني زيد) رفعته؛

---

(١) شرح شذور الذَّهب للجوجري : ٢/٧٤٣.

(٢) البديع : ١/١١٠.

لإيلائك إياه الرافع، وحذفت مفعول الأول؛ استغناءً عنه، وعلى هذا تُعمل الأقرب أبدًا فتقول: (ضربت وضربني قومك)، قال سيبويه: ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: (ضربت وضربوني قومك) ، وهو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل، قال الله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾(١)، و﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾(٢)، وإليه ذهب أصحابنا البصريون»(٣) .

والذي جاء به التنزيل هو الأولى؛ لأمور منها:

الأول: السماع الوارد بإعمال الأول في كتاب الله تعالى.

الثَّاني: أنَّ الْفِعْلين إِذَا توجها إِلَى مفعول بجِهَة المفْعُولية، وأُعمل الأَوَّل قبح الحَذْف مَعَ الثَّانِي كقولك: (لقيت زيدًا وأكرمته)، ولو قلت : (وأكرمتُ) قبح.

الثَّالث: أنَّ المقتضيين إِذَا اجتمَعَا عَلَى شيءٍ واحد، فالمغلَّب هو الأخير؛ بدليل قوله :(عَلِمْتُ لزَيدُ مُنْطَلِقٌ)، ألا ترى إِلَى تعليق اللام (علمت) مَعَ أنَّها حَرْف، وهو فِعْل.

الرَّابِع: أنَّ فِي إِعْمَال الأَوَّل فصلاً بَينَه وبَينَ مَعمُوله بالثَّانِي، والحمل عَلَى عدمه أَوْلى.

الخامس: أنَّ القربَ له أثرٌ شديد فِي هَذِهِ الصِّناعة(٤)؛ دلَّ عَلَى ذَلِكَ

(١) سورة الكهف ، من الآية:/٩٦ .

(٢) سورة الحاقة ، من الآية :/ ١٩ .

(٣) شرح المفصل: ١/ ٢٠٨.

(٤) ينظر: المحصول فِي شرح الفُصُول:٢/٦١٦ .

ابن أبي الرَّبيع بقوله: « إِذَا كَانَ يقولون: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَـرِب) (١)، بخفض (خَرِبٍ) ؛ لِقُرْبِ جواره من (الضَّبِ)، وإن كَانَ الخراب فِي المعنى للجُحرِ، فأحرى أن يحملوا عَلَى الأقرب مَعَ صحَّة المعنى»(٢) .

السَّادس : التزام إِعْمَاله إِذَا كَانَ ثالثًا أَوْ فوق ذَلِـكَ بالاسـتقراء ، ولا يوجد إِعْمَال غَيْره ،ومِنْهُ : (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّد وعَلَـى آلِ مُحَمَّـد ، وارْحَمْ مُحَمَّدًا وآلَ مُحَمَّد ، وبَارِكْ عَلَى مُحَمَّد وعَلَى آلِ مُحَمَّد ،كَمَا صَلَّيْتَ ورَحِمْتَ وبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ)(٣) ، ولو أعمل الأَوَّل لقيل : (كمَا صليت ورحمتهم وباركت عَلَيْهِم عَلَى آل إبراهيم) .. وفِي لزوم إِعْمَال الأقرب إِذَا كَانَ ثالثًا دَلالَة بَيِّنَة عَلَى رُجحان إِعْمَاله إِذَا كَانَ ثانيًا(٤).

- **ورود المفعول معه في القرآن الكريم**:

المفعول معه هو: «اسم، فضلة، تالٍ لواو بمعنى مع، تالية لجملـة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ: (سرت والطريـق) و(أنـا سـائر

---

(١) ينظر:الكِتَاب:١/ ٤٣٦، وشرح شعر زهير لثعلب:/ ٧٧، والنُّكت فِي تفسير كتاب سِيبَوَيْهِ:١/٢٩٨، والمحاجاة بالمسَائِل النَّحْوية للزَّمخشري:/٩٠ ، والإنصـاف:١/٩٢ ، وتذكرة النُّحَاة: /٣٤٦ .

(٢) ينظر: الملخص: ١/٢٨٤.

(٣) روايته في سنن البيهقي: « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّد وعَلَى آلِ مُحَمَّد ، وبَارِكْ عَلَى مُحَمَّد وعَلَى آلِ مُحَمَّد وارْحَمْ مُحَمَّدًا وآلَ مُحَمَّد كَمَا صَلَّيْتَ وبَارَكْتَ وتَرَحَّمْـتَ عَلَـى إِبْرَاهِيمَ وعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ » .

ينظر: سنن البيهقي : كتاب: الصلاة ، باب: وجوب الصلاة عَلَى النبي ــ صـلى الله عَلَيْهِ وسلم ــ .

(٤) ينظر: شرح التَّسْهِيل : ٢/١٦٨.

والنيل)» (١)، وقد نبَّه كثير من العلماء على وردوه في القرآن الكريم، ومن شواهد ذلك:

ـ قوله تعالى: ﴿فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ﴾(٢)، قال أبو حيان: «(مَنْ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، إِمَّا عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي (ذَرْنِي)، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ»(٣).

ـ قوله تعالى: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾(٤)، قال السمين الحلبي: «﴿وَأَزْوَاجَهُمْ﴾: العامَّةُ على نصبه، وفيه وجهان: أحدهما: العطفُ على الموصول، والثاني: أنه مفعولٌ معه»(٥)

ـ قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾(٦)، قال العلائي: «فَإِنَّهُ يجوز أَن يكون مَفْعُولا مَعَه؛ فَيكون مَوضِع (مَنْ) نصبا بذلك»(٧).

ـ قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ﴾(٨)، قال ابن مالك:« فلا يجوز أن يجعل ﴿شُرَكَاءَكُمْ﴾ معطوفا؛ لأنَّ (أجمع) لا ينصب إلّا الأمر والكيد ونحوهما، ولك أن تجعل (شُرَكَاءَكُمْ) مفعولا معه، وأن تجعله

(١) أوضح المسالك:٢/٢١٢.
(٢) سورة القلم ، من الآية :/ ٤٤ .
(٣) البحر المحيط: ١٠/٢٤٨.
(٤) سورة الصافات ، من الآية :/ ٢٢ .
(٥) الدر المصون:٩/ ٢٩٩.
(٦) سورة هود، من الآية:/ ١١٢ .
(٧) الفصول المفيدة في الواو المزيدة:/ ٢٠٤.
(٨) سورة يونس ، من الآية:/ ٧١ .

مفعولا بـ (أجمعوا) مقدرا، كأنه قيل: (فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم)»(١).

ـ قَوله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾(٢)، قال العلائي: «يحْتَمل أَن يكون (الْإِيمَان) مَفْعُولا مَعَه، أَي: مَعَ الْإِيمَان»(٣) .

والذي عليه ابن هشام في (المغني) أنَّه لم يرد بيقين في القرآن الكريم؛ وذلك إذ قال: «وَاو الْمَفْعُول مَعَه كـ (سرت والنيل)، وَلَيْسَ النصب بهَا خلافًا للجرجاني(٤)، ولَم يَأْتِ فِي التَّنْزِيل بيَقِين، فَأَما قَوْله تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ﴾ فِي قِرَاءَة السَّبْعَة(٥)،﴿فَأَجْمِعُوا﴾ فِيهِ ذَلك، وَأَن تكون عاطفة مُفردا على مُفْرد بتَقْدِير مُضَاف، أَي: وَأمر شركائكم، أَو جملَة على جملَة بتَقْدِير فعل، أَي: واجمعوا شركاءكم بوصل الْهمزَة، وَمُوجب التَّقْدِير فِي الْوَجْهَيْنِ أَن أجمع لَا يتَعَلَّق بالذوات، بل بالمعاني»(٦).

والذي يراجع كلام ابن هشام في (شرح شذور الذهب) يجد قوله: «هُوَ عبارَة عَمَّا اجْتمع فِيهِ ثَلَاثَة أُمُور: أَحدهَا: أَن يكون اسْما، وَالثَّانِي: أَن يكون وَاقعا بعد (الْوَاو) الدَّالَّة على المصاحبة وَالثَّالِث: أَن تكون تِلْكَ

(١) شرح التسهيل:٢/٢٦١.
(٢) سورة الحشر، من الآية:/ ٩ .
(٣) الفصول المفيدة في الواو المزيدة:/ ٢٠٤.
(٤) ينظر: الجمل فِي النَّحْو:/ ٧٦، ٧٧ .
(٥) ينظر: السبعة في القراءات:/٣٢٨ ، وحجة القراءات:/ ٤٥٦، وإتحاف فضلاء البشر:/ ٣١٦ .
(٦) مغني اللبيب:١/ ٤٧٢.

(الْوَاو) مسبوقة بِفعل، أَو مَا فِيهِ معنى الْفِعْل وحروفه، وَذَلِكَ كَقَوْلِك (سرت والنيل)، و(استوى المَاء والخشبة)، وَجَاء الْبرد والطيالسة، وكقول الله تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ﴾ (١)، أَي: فَأَجْمعُوا أَمركُم مَعَ شركائكم، فـ ﴿شُرَكَاءَكُمْ﴾ مفعول مَعَه؛ لاستيفائه الشُّرُوط الثَّلَاثَة، وَلَا يجوز على ظَاهر اللَّفْظ أَن يكون مَعْطُوفًا على﴿أَمْرَكُمْ﴾ ؛لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ شريك لَهُ فِي مَعْنَاهُ، فَيكون التَّقْدِير: (أَجمعُوا أَمركُم، وَأَجْمعُوا شركاءكم)، وَذَلِكَ لَا يجوز؛ لِأَن (أجمع) إنما يتَعَلَّق بالمعاني دون الذوات»(٢).

وكذا نص ابن هشام في (شرح قطر الندى)، فالقارئ يراه قد استشهد للمفعول معه بكل وضوح؛ وذلك بقوله : «لَا بُد أَن يكون مَسْبُوقا بِفعل، أَو بِمَا فِيهِ معنى الْفِعْل وحروفه، فَالْأول كَقَوْلِك: (سرت والنيل)، وَقَول الله تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ﴾، وَالثَّانِي كَقَوْلِك: (أَنا سَائِر والنيل)»(٣).

وعلى هذا فليس المقصود من ظاهر قوله في (المغني): (لم يَأْتِ فِي التَّنْزِيل بِيَقِين) أنَّه لم يرد مطلقا، بل ورد، ولكن النَّصوص الواردة ليست قطعية النصب على المفعول معه بل تحتمل المفعول معه وغيره من الوجوه الأخرى ، وليس ذلك بوجه قاطع.

(١) سورة يونس ، من الآية:/٧١ .
(٢) شرح شذور الذهب:/ ٣٠٨ ، ٣٠٩.
(٣) شرح قطر الندى:/ ٢٣٢.

- **نصب الاستثناء المنقطع**:

الاستثناء المنقطع نحو: (مَا فِي الدَّار أحد إِلَّا الْخيام) (١) هو: ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، أو كما قال أبو حيَّان: « الاستثناء المنقطع: هو ألا يكون المستثنى بعض المستثنى منه، أو يكون بعضه، إلا أنَّ معنى العامل غير متوجه عليه»(٢).

وفيه لغتان: أهل الحجاز: يلتزمون النصب(٣)، وبنو تميم: يُجوِّزون الإتباع مع النصب (٤)، قال ابن مالك: « ما أتبع من المنقطع عند التميميين، ملتزم النصب عند الحجازيين»(٥).

والذي جاء به القرآن الكريم هو لغة أهل الحجاز، قال ابن الشجريّ: «أهل الحجاز مجمعون فيه على النصب، وعلى ذلك أجمع القرّاء في قوله تعالى: ﴿ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اِتِّباعَ الظَّنِّ﴾(٦)» (٧).

وقال ابن هشام: «إِن كَانَ الاسْتِثْنَاء مُنْقَطِعًا فَأهل الْحجاز يوجبون النَّصب، فَيَقُولُونَ: (مَا فِيهَا أحد إِلَّا حمارا)، وبلغتهم جَاءَ التَّنْزِيل، قَالَ الله

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١/١١٠، وخزانة الأدب: ٣/٣٥١.

(٢) التذييل: ٨/ ١٦٨ .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٠٣ ، وشرح التسهيل: ٢/٢٨٧، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٦٧٠ .

(٤) ينظر: المقتضب: ٤/ ٤١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٥٥ ، وشرح التسهيل: ٢/٢٨٧، والتذييل: ٨/ ١٦٨.

(٥) شرح التسهيل: ٢/٢٨٧.

(٦) سورة النساء، من الآية:/ ١٥٧.

(٧) أمالي ابن الشجري:١/ ١١٠.

تَعَالَى: ﴿ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اِتِّباعَ الظَّنِّ﴾(١)، وبَنُو تَمِيم يجيزون النصب والإبدال»(٢).

وقد نبَّه الدكتور/ رمضان عبد التواب على أنَّ استقراء النَّحويين لهذه الظاهرة، وهي قصرهم جواز النصب والإتباع في الاستثناء المنقطع على بني تميم خاصة جاء ناقصا، منبها على أنَّ جواز النصب والإتباع ليست لهم وحدهم، وإنَّما ذلك لغة العديد من القبائل العربية؛ وذلك إذ قال: «من الأمور التي تلفت النظر، في تراثنا النَّحوي الضخم، خلوه في بعض الأحيان من الاستقراء الكامل، لبعض صور الظاهرة الواحدة، من الظواهر النَّحوية. ويكفي أن نذكر هنا بما يقوله النَّحاة، منذ أيام سيبويه، من أنَّ الاستثناء في الكلام التَّام غير الموجب المنقطع، كما في مثالهم المشهور: (ما قام القوم إلا حمارًا) يجب فيه نصب المستثنى على لغة أهل الحجاز، وبها نزل قول الله تعالى: ﴿ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اِتِّباعَ الظَّنِّ﴾، أمَّا بنو تميم فإنَّهم يجيزون فيه الإتباع ... ، وليس النحاة على حق في هذا، فليس بنو تميم وحدهم في تجويز الإتباع هنا، فهذا جران العود النميري يقول:

وبلدة ليس بها أنيس ... إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ(٣).

---

(١) سورة النساء، من الآية:/ ١٥٧.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى:/ ٢٤٦.

(٣) بيتان من مشطور الرجز.

الشاهد قوله: (إلا اليعافير)؛ حيث رفع (اليعافير) على الإبدال ــ على لغة تميم ــ مع أنه استثناء منقطع.

==

كما يقول ضرار بن الأزور في يوم اليمامة، وضرار شاعر من بني أسد، ومثله قول الأخطل التغلبي:

فرابية السكران قفر فمالهم ... بها شبح إلا سلامٌ وحرمل(١).

والسلام: الحجارة. والحرمل: شجر. ومثله قول سعد بن مالك بن ضبيعة، جد طرفة بن العبد البكري:

والحرب لا يبقى لجا ... حمها التخيلُ والمراحُ

إلا الفتى الصبارُ في ... النجدات والفرس الوقاح(٢).

فهذه الأبيات ــ كما ترى ــ لشعراء من نمير، وأسد، وتغلب، وبكر، وغيرها كثير، يثبت أن استقراء النحاة العرب لهذه الظاهرة، كان استقراء ناقصا»(٣)، والحق أنَّ النَّحويين أدركوا هذا جيدا ولم يغب عنهم هذا، ولا أدل على ذلك مما صرح به برهان الدين بن القيم؛ إذ قال: «الاستثناء منقطعا، وهو: ما لم يكن المستثنى داخلا في المستثنى منه، والمستثنى منه غير موجب، فأكثر العرب يوجبون نصب المستثنى»(٤)، وأما قول الشاطبي «إن كان الاستثناء منقطعًا وجب نصب ما بعد (إلا)

==

ينظر: الديوان:/ ٥٢، والكتاب:١/٢٦٣ ، والمقتضب:٤/٤١٤ ، والإنصاف:١/ ٢١٩، والجنى الداني:/ ١٦٤ ، وأوضح المسالك:٢/

(١) ينظر: ديوان الأخطل:/ ٢٢٢.

(٢) الشاهد قوله: (إلا الفتى) ارتفع على أنه بدلٌ من التخيل، على لغة بني تميم . ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي:/ ٣٦٥ .

(٣) بحوث ومقالات في اللغة :/ ١٥٥ .

(٤) إرشاد السالك:١/ ٣٨٥.

عند جميع العرب»(١) ففيه نظر؛ إذ التميميون يجيزون الْإِبْدَال، ولغة القرآن هي الأولى والأقوى، فهي اللغة العليا، قال ابن هشام : «إن كَانَ مُنْقَطِعًا فالحجازيون يوجبون نَصبه، وَهِي اللُّغَة الْعليا؛ ولِهَذَا أَجمعت السَّبْعَة على النصب فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اِتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾(٢)، وقَوله تَعَالَى ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾(٣) ، ولَو أبدل مِمَّا قبله لقريء برَفْع ﴿إِلاَّ اِتِّبَاعَ﴾، و﴿إِلَّا ابْتِغَاء﴾؛ لِأَن كلا مِنْهُمَا فِي مَوضِع رفع، إما على أَنه فَاعل بالجار وَالْمَجْرُور الْمُعْتَمد على النَّفْي، وإما على أَنه مُبْتَدأ تقدم خَبره عَلَيْهِ، والتميميون يجيزون الْإِبْدَال، ويختارون النصب»(٤).

(١) المقاصد الشافية: ١ /٢١٦.

(٢) سورة النساء، من الآية:/ ١٥٧.

(٣) سورة الليل، الآيتان:/١٩ ، ٢٠ .

(٤) شرح شذور الذهب :/ ٣٤٤ .

- **تركيب الْأَحْوَال، وتركيب الظروف**:

ورد في كلامهم تركيب الأحوال، فقالوا: (شغر بغر) ،أي: منتشرين، و(شذَر مذَر)، أي: متفرقين، و(خذعَ مذعَ)، أي: منقطعين، و(أخولَ أخولَ)، أي: متفرقا، و(تركت البلاد حيثَ بيثَ)، أي: مبحوثة، و(هو جاري بيتَ بيتَ)، أي: مقاربا: و(لقيته كَفّةَ كفّةَ)، أي: مواجها و(أخبرته صحرةَ بحرةَ)، أي: منكشفا، و(بادي بدا)، أي: مبدوءا به ، ومن الوارد من ظروف الزمان المركبة: (صباح مساء)، و(يوم يوم)، و(أزمان أزمان)

ومن ظروف المكان: (بين بين) وكله مسموع(١).

قال أبو حيان: «المسموع: (صباح مساء)، و(يوم يوم)، و(أزمان أزمان)، هذا من ظرف الزمان، ولا يقاس عليه، فيقال: (فلان يأتينا وقت وقت)، ولا (نهار ليل)، ولا (عام عام)، ولا (ساعة ساعة)، وأما المسموع من ظرف المكان فـ(بين بين)، ولا يقاس عليه» (٢).

ولم يقع فِي التَّنْزِيل تركيب الْأَحْوَال، وَلَا تركيب الظروف بنوعيها الزمان والمكان، نص على ذلك ابن هشام؛ إذ قال: «لم يَقع فِي التَّنْزِيل تركيب الْأَحْوَال، وَلَا تركيب الظروف، وَإِنَّمَا وَقع فِيهِ تركيب الْأَعْدَاد، نَحْو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾(٣)، ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾(٤)، ﴿عَلَيْهَا

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٠٥ ، والمقتضب ٢/ ١٦٢ ، واللمع :/ ١٦٢ ، والتسهيل:/١٢٢، وتوضيح المقاصد:٣/ ١٠٠٥

(٢) التذييل: ٩/ ٣٨١.

(٣) سورة يوسف، من الآية:/٤ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية:/ ٦٠ .

تِسْعَةَ عَشَرَ﴾(١)، ومجيء هَذَا التَّرْكِيب فِي الْأَحْوَال قَلِيل بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَجِيئه فِي الظروف»(٢)، وهو الأولى؛ لقلته.

- **جر (لَدُنْ) بـ (مِنْ) في التنزيل**:

(لَدُنْ) مبنية؛ لشبهها بالحرف في لزومها استعمالًا واحدًا، وهو كونها مبدأ غاية زمانية أو مكانية، وامتناع الإخبار بها وعنها، وقد أعربتها قيس؛ تشبيها لها بـ (عند).

على كل حال ترد (لَدُنْ) ـ وهي مبنية ـ منصوبة مَحلاً على الظرفيّة الزمانية، نحو: (سافرتُ لَدُنْ طُلوعِ الشمسِ)، أو المكانيّة، نحو: (جلستُ لَدُنْك).

ومن ورودها منصوبة قول القطامي:

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ ... لَدنْ شَبَّ حتَّى شَاب سُودُ الذَّوائِبِ(٣).

فـ(لَدُنْ): ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب؛ وذلك لأَنَّ ظُرُوفَ المَكان لا يُضَافُ مِنها إلى الجملة إلاّ (حيث) ، قال أبو حيان: «لا

(١) سورة المدثر، الآية :/ ٣٠.

(٢) شرح شذور الذهب:/١٠٢ .

(٣) من الطويل للقطامي.

وموطن الشاهد قوله: (لدن)؛ فقد وردت ظرف زمان مبنيا على السكون في محل نصب غير مجرورة بـ (من).

ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٤٧٩ ، وشرح التسهيل:٢/ ٢٣٧ ، والتذييل:٨/ ٧٢ ، وتمهيد القواعد:٤/ ٢٠٠٨ .

يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا (حيث) وحدها»(١).

لكن القارئ لكتاب الله تعالى يرى أن (لَدُنْ) لم ترد في القرآن الكريم منصوبة، وإنما جاءت مجرورة وبـ (مِنْ)، نص على هذا الاستقراء كثير من العلماء، أذكر منهم الشيخ ابن مالك؛ إذ قال: «استعمال (لَدُنْ) دون (مِنْ) قليل، قلت: ولذلك لم تَخْلُ في القرآن من (مِنْ)، وإلى ذلك أشرت بقولي: (وقلّما تَعْدم (مِنْ) (٢))» (٣).

واستعماها مجرورة بـ (مِنْ) هو الأولى؛ وذلك لشدة شبهها بالحرف في لزومها استعمالا واحدا، وهو الظرفية، وابتداء الغاية، وعدم جواز الإخبار بها.

قال ابن عقيل: «فأما (لَدُنْ) فلابتداء غاية زمان أو مكان، وهي مبنية عند أكثر العرب؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية، وابتداء الغاية، وعدم جواز الإخبار بها، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بـ (مِنْ) وهو الكثير فيها؛ ولذلك لم ترد في القرآن إلا بـ(مِنْ)، كقوله تعالى:﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا(٤) ﴾، وقوله تعالى:﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ﴾(٥)» (٦).

---

(١) التذييل: ٨/ ٧٣ .

(٢) ينظر: التسهيل:/ ٩٧ .

(٣) شرح التسهيل:٢/٢٣٧.

(٤) سورة الكهف، من الآية:/ ٦٥.

(٥) سورة الكهف، من الآية:/٢ .

(٦) شرح ابن عقيل: ٣/٦٧.

قال الدماميني:« جر (لَدُنْ) ذات النون بـ (مِنْ) أكثر من نصبها ....، حتى أنَّها لم تجيء في التنزيل منصوبة ألبتة، وإنَّما جاءت فيه مجرورة بـ (مِنْ)»(١).

- **الخفض على الجوار في القرآن الكريم**:

من العلماء من أنكر وقوع الخفض على الجوار في القرآن الكريم، ومن ذلك: أبو جعفر النحاس معترضا على أبي عبيدة في إعرابه (قِتَالٍ) مخفوضا على الجوار من قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾(٢) مختارا القول بالبدلية.

قال أبو جعفر: «لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل، ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط ، وإنما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)؛ والدليل على أنَّه غلط قول العرب في التثنية: (هذان جحرا ضب خربان)، وإنِّما هذا بمنزلة الإقواء، ولا يحمل شيء من كتاب الله عز وجل على هذا، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها، ولا يجوز إضمار (عن)، والقول فيه أنَّه بدل»(٣).

وقال ابن الحاجب في إعرابه (وَأَرْجُلَكُمْ) من قوله تعالى:﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾(٤) أنَّه من العطف على قوله: (برؤوسكم)، وأنَّ المراد: (واغسلوا) ورده على الإمام

(١) شرح مغني اللبيب المسمى بشرح المزج:٢/٧٩٠ .
(٢) سورة البقرة ، من الآية:/ ٢١٧ .
(٣) إعراب القرآن: ١/ ١٠٩ .
(٤) سورة المائدة، من الآية:/ ٦

الجويني من أنَّه مخفوض على الجوار، يقول ابن الحاجب: «قال الإمام : إنَّه مخفوض على الجوار، وليس بجيد؛ إذ لم يأت الخفض على الجوار في القرآن، ولا في الكلام الفصيح، وإنَّما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب، فلتحمل الآية على ما ذكر، والله أعلم بالصواب» (١).

وقد قال الرازي في هذا السياق موضحا موقفه من مسألة العطف على الجوار في القرآن الكريم: «فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا كُسِرَ عَلَى الْجِوَارِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، وَقَوْلِهِ: (كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ) (٢) قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْكَسْرَ عَلَى الْجِوَارِ مَعْدُودٌ فِي اللحن الذي قد يُتَحَمَّلُ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ فِي الشِّعْرِ، وَكَلَامُ اللَّهِ يَجِبُ تَنْزِيهُهُ عَنْهُ» (٣).

وحتى تتضح الصورة لا بد من تبيين المقصود من الخفض على الجوار، وله حالتان:

الأولى: أن يكون الخفض على الجوار: عبارة عن أن يكونَ الشيءُ تابعا لمرفوعٍ أو منصوبٍ من حيثُ اللفظُ والمعنى، فَيُعْدَلَ به عن تَبَعِيَّتِه لمتبوعِه لفظا، ويُخْفَض لمجاوَرَتِه لمخفوضٍ، كقولِهم : (هذا جُحْرُ ضَبٍّ

(١) أمالي ابن الحاجب:١ / ٢٨٠.

(٢) عجز بيت من الطويل لامرئ القيس ، وصدره: (كأن ثبيراً في عَرانين وَبْلِهِ)، وموطن الشاهد قوله: (مزمل) فقد خفض (مزمل) وَهُوَ نعت (كَبِير) وَهُوَ فِي مَحل رفع، فخفضه على الْجوَار.

ينظر: الديوان:/٢٥، والرواية فيه: (كأنَّ أبانا في أفانين ودقه ...)، والجمل للخليل:/ ١٩٧، وفقه اللغة وسر العربية:/ ٢٢٤، وخزانة الأدب: ٩٨/٥.

(٣) مفاتيح الغيب:١١ /٣٠٥.

خَرِبٍ) بجر (خَرِبٍ) ، وكان من حقِّه الرفعُ؛ لأنَّه من صفاتِ الجحر لا من صفاتِ الضبِّ (١)، وهذا هو الإشكال.

الثانية: أن يكون الخفض على الجوار: عبارة عن أن يكونَ الشيءُ تابعا لمخفوضٍ، فَخَفْضُه بكونه جاور مخفوضاً، أي: صار تابعاً له في هذه الحالة، فهذا لا إشكال فيه، ففرق بين الملاصقة الحقيقية والملاصقة التقديرية.

أمَّا أنَّه جائز لكثرته وشهرته كما ذهب إلى ذلك أبو البقاء؛ في سياق حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾؛ إذ قال: « يُقْرَأُ بِالْجَرِّ، وَهُوَ مَشْهُورٌ أَيْضًا كَشُهْرَةِ النَّصْبِ، وَفِيهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الرؤوس فِي الْإِعْرَابِ، وَالْحُكْمُ مُخْتَلِفٌ، فالرؤوس مَمْسُوحَةٌ، وَالْأَرْجُلُ مَغْسُولَةٌ، وَهُوَ الْإِعْرَابُ الَّذِي يُقَالُ هُوَ عَلَى الْجِوَارِ، وَلَيْسَ بِمُمْتَنِعٍ أَنْ يَقَعَ فِي الْقُرْآنِ؛ لِكَثْرَتِهِ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالشِّعْرِ، فَمِنَ الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ (٢) عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ جَرَّ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ:﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾(٣)، وَالْمَعْنَى مُخْتَلِفٌ؛ إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِحُورٍ عِينٍ (٤)؛ ففيه نظر، والأولى تنزيه القرآن عنه.

---

(١) الدر المصون:٢/ ٣٩٠.

(٢) سورة الواقعة، الآية:/ ٢٢ .

(٣) سورة الواقعة، من الآية:/ ١٨.

(٤) الدر المصون: ٤ /٢١٢ .

وقد قال أبو حيان:« الْخَفْضَ عَلَى الْجِوَارِ فِي غَايَةِ الشُّذُوذِ»([1]) ، وقال السمين الحلبي: «الجِوار من مواضعِ الضرورةِ، أو الشذوذِ، فلا يُحْمَلُ عليه»([2]).

والأولى من هذا كله الحمل على حذف مضاف، كما ذهب إلى ذلك ابن جني؛ إذ قال: «تلخيص هذا أنَّ أصله: (هذا جحر ضب خربٍ جحره)، فيجري (خرب) وصفًا على (ضب)، وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: (مررت برجل قائم أبوه)، فتجري (قائمًا) وصفًا على (رجل)، وإن كان القيام للأب لا للرجل؛ لما ضمن من ذكره، والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه، فلما كان أصله كذلك حذف (الجحر) المضاف إلى (الهاء)، وأقيمت (الهاء) مقامه فارتفعت؛ لأنَّ المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب)، فجرى وصفًا على (ضب)، وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف على ما أرينا، وقلت: آية تخلو من حذف المضاف نعم، وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع»([3]).

(١) البحر المحيط :١٠/ ٣٤.

(٢) الدر المصون: ٣٨٩/٢.

(٣) الخصائص:١٩٣/١.

- **الجر بـ(رُبَّ):**

من شواهد الجر بـ (رُبَّ) قول النبي صلّى الله عليه وسلّم: (يا رُبَّ كاسية في الدّنيا عارية يوم القيامة)(١)، وقوله: (رُبَّ أشعث أغبر لا يؤبه له لو أقسم على الله لأبرّ قسمه)(٢)، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: (يا رُبَّ صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه) (٣).

ولكنه لم يرد في القرآن الكريم، ولا يلزم كونه لم يرد في القرآن؛ عدم وجوده في لسان العرب، فكم من قاعدة نحوية شهيرة فصيحة لم تأت في القرآن، قال أبو حيان: « لا يلزم كونه لم يرد في القرآن؛ لعدم وجوده في لسان العرب، فكم من قاعدة نحوية شهيرة فصيحة لم تأت في القرآن، ولا يدعي أحد أن القرآن أتى على جميع اللغات والقواعد النحوية، ولا انحصر ذلك فيه، هذه (رُبَّ) تجر الأسماء، وقد طفح بها لسان العرب نثرًا ونظمًا، حتى إنه قل قصيد لهم يخلو من ذلك، ولم تجيء في القرآن جارة الأسماء» (٤).

---

(١) ينظر: صحيح البخاري، كتاب: التهجد ، باب: تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب.

(٢) ينظر: مسند البزار :١٣/ ٩٧ .

(٣) ينظر: شواهد التوضيح:/١٦٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة:/٢٦٥، وأوضح المسالك:/٤٧، وتمهيد القواعد :٦/٣٠٢١، والتصريح:١/ ٦٥٨.

(٤) التذييل:٣/١٩٣.

- **إعمال المصدر المقترن بـ (أل):**

يعمل المصدر منونا في كلامهم مثل: (عجبت من إعطاءٍ زيدٌ عمرًا درهما)، قال سِيبَوَيْهِ: « هَذَا بابٌ من المَصَادِرِ جَرَى مَجْرى الْفِعْلِ المُضَارِعِ فِي عَمَلِه وَمَعْنَاه، وذَلِكَ قولك:(عَجِبْتُ مِن ضَرْبٍ زيدًا)، فَمَعْنَاه: أنَّه يَضربُ زيدًا، وتقول :(عَجِبْتُ مِن ضَرْبٍ زيدًا بَكْرٌ)،و(مِن ضَرْبٍ زيدٌ عمرًا) إِذَا كَانَ هو الْفَاعِل، كَأَنَه قال: (عَجِبْتُ من أنَّه يَضرب زيدٌ عَمرًا)، و(يَضْرِبُ عَمْراً زيدٌ)» (١).

ومضافا، نحو: (أعجبني إكرامُ زيدٍ عمرا)، ومقترنا بالألف واللام، كـ (عَجِبْتُ مِن الضَّرب زَيدًا)، قال سيبويه: « تَقُولُ: (عَجِبْتُ مِن الضَّرب زَيدًا)، كَمَا قُلْتَ: (عَجِبْتُ مِن الضَّارِبِ زَيدًا) يَكُونُ الأَلِفُ واللامُ بِمَنْزِلة التَّنْوين»(٢).

نصَّ على هذه الأقسامَ الثَّمَانِينِيُّ بِقَوْلِهِ: « اعْلَمْ أنَّ المَصْدَرَ يَجُوزُ أنْ يُسْتَعْمَلَ عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُب: أَحَدِهَا: أَنْ يُسْتَعْمَلَ بالتَّنْوين وَهُو الأَصْلُ ... ، وَالثَّانِي: أَنْ تُضِيفَهُ : فإِذَا أَضَفْتَه إِلَى مَفْعُولٍ انجرَّ وارتفعَ الْفَاعِلُ، والثَّالِثِ: أنْ يَكُونَ فِيه الأَلِفُ واللامُ»(٣) .

وأقواها إعمالا المنون لشدة شبهه بالفعل، ثم المضاف، وأضعفها ما كان فيه الألف واللام؛ لبعده عن شبه الفعل، قال أبو البقاء: «أقوى المصادر عملا المنوَّنُ؛ لأنَّه أشبه بِالْفِعْلِ إِذْ كَانَ نكرة، وَأن الْفِعْل لا يضاف ثّم يَلِيهِ

(١) الكِتَاب: ١/١٨٩.

(٢) الكتاب: ١/ ١٩٢ .

(٣) الفوائد والقواعد: /٧٢٧.

الْمُضَاف؛ لأنَّ الْإِضَافَة فِي حكم الْأَسْمَاء، وَقد لَا تعرف، وَإِذا عرّفت كَانَ التَّعْرِيف ساريا من الثَّانِي إِلَى الأوّل بعد أَن مضى لَفظه على لفظ النكرَة، بِخِلَاف الْألف وَاللَّام، ثمَّ مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام، وَعَمله ضَعِيف؛ لأنَّ الْألف وَاللَّام أداةٌ زَائِدَة فِي أوّله تنقله من التنكير إِلَى التَّعْرِيف فِي أوّل أَحْوَاله، وَمَعَ ذَلِك فعمله جَائِز؛ لأنَّ الشّبَه فِيهِ باقٍ وَهُوَ قَلِيل فِي الِاسْتِعْمَال» (١) .

أما إعمال المصدر في التنزيل فقد جاء منونا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾(٢)، ومضافا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾(٣)، بخلاف ما كان فيه الألف واللام، فقد تضافرت النصوص على أنه لم يرد استعماله في التنزيل(٤).

قال ابن يعيش: « إعمال المصدر، وفيه الألف واللام، فنحو قولك: (عجبت من الضرب زيدٌ عمرًا)، أي: من أن ضرب زيدٌ عمرًا، ولا أعلمُه جاء في التنزيل»(٥).

وحكم ابن الخشاب على إعمال المصدر معرفاً باللام بأنه من المعدوم في الفصيح من الكلام، أو كالمعدوم؛ إذ قال: « فأما التنزيل فلم يجيء في ظاهره شيء من هذا القسم، أعني: إعمال المصدر معرفا باللام، وأظنهم قد استنبطوا آية في القرآن حملوها على هذا القسم، والله أعلم بكتابه،

(١) اللباب:١/ ٤٥٠ .
(٢) سورة البلد، الآية:/ ١٤، ومن الآية :/ ١٥.
(٣) سورة البقرة ، من الآية:/٢٥١، وسورة الحج، من الآية:/٤٠.
(٤) ينظر: توجيه اللمع:/٥٣٣.
(٥) شرح المفصل: ٤/ ٧٩ .

وبالجملة فهو معدوم في الفصيح من الكلام أو كالمعدوم، وعلة قلة هـذا القسم في الاستعمال أنه يبعد من شبه الفعل في الحكم؛ إذ كان الفعـل لا يتعرف البتة، وتقديره بأن والفعل اللذين لا يعمل المصدر إلا بتقديرها مع الألف واللام فيه تعسف» (١).

وجعله الشيخ خالد من القليل في السَّمَاع ، الضعيف في القياس؛ إذ قال: «عملُه مُعَرَّفًا بـ(أَلْ) قليل في السَّمَاع ، ضعيف في القياس؛ لبعده مـن مشابهة الْفِعْلِ بدُخُول(أَلْ) عَلَيهِ»(٢).

وأما قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾ (٣) فقد ذكر الإِمَام ابن مَالك أنَّ وروده في هَذَا المَوْضِعِ مُحْتَمَلٌ؛ إِذْ قال :« لم يجيء إِعْمَال المقترن بالألف واللام إلا فِي موضع محتمل، وهـو قولـه تَعَالَى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾ فيحتمـل أن يكون (مَن) فِي موضع رفع بالجهر عَلَى تقدير: (لا يُحِبُّ اللهُ أَنْ يُجَـاهِرَ بِالسُّوءِ مِن الْقَوْلِ إلا مَنْ ظُلِمَ)، ويحتمل أن يكون الكلامُ قد تمَّ قبلَ (إلا)، وتَكُون فِي موضعِ نَصْبٍ عَلَى الاستثناءِ»(٤) .

وقال ابن الخباز: « تأولوا آية حملوها على هذا، وهي قوله تعالى: ﴿لَـا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾، والتقدير: لا يحب الله أن يجهر بالسوء إلا المظلوم، ومن لم يحملها على إعمال المصـدر جعـل

(١) المرتجل في شرح الجمل:/ ٢٤٦.
(٢) التَّصريح:٣/ ٢٥٧ .
(٣) سورة النساء ، من الآية:/ ١٤٨.
(٤) شرح التَّسْهِيل: ١١٦/٣ .

(مَنْ) استثناء منقطعًا»(١)؛ والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

على أنَّ أبا البقاء جعله من العمل في الظرف والظرف يتسع فيه بما لا يتسع في غيره؛ وذلك إذ قال:« لم يَأْتِ فِي الْقُرْآن مِنْهُ مُعْمَلٌ فِي غير الظّرْف فِيمَا علمنَا، وإنما جَاءَ معملاً فِي الظّرْف كَقَوْله تَعَالَى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾» (٢).

- **ذكر فاعل المصدر المضاف إلى مفعوله**:

المصدر يضاف إلى الفاعل؛ لوقوعُه منه، ويضاف إلى المفعول؛ لوقوعه به ، قال ابن يعيش: «أمّا إعماله وهو مضاف، فإنّه يضاف إلى الفاعل، وإلى المفعول؛ لتعلُّقه بكل واحد منهما، فتعلّقُه بالفاعل وقوعُه منه، وتعلّقه بالمفعول وقوعه به، وإضافتُه إلى الفاعل أحسن؛ لأنّه له، وإضافتُه إلى المفعول حسنة؛ لأنّه به اتّصل، وفيه حَلَّ، وذلك نحو قولك: (سَرَّني ضربُ زيد عمرًا)، إذا أضفتَه إلى الفاعل، و(ضرب زيد عمرٌو)، إذا أضفته إلى المفعول تخفض ما تضيفه إليه إن كان فاعلًا، وإن كان مفعولًا، فإن أضفته إلى الفاعل، جررت الفاعلَ، ونصبت المفعول؛ وإذا أضفته إلى المفعول، جررتَه أيضًا، ورفعت الفاعل»(٣).

---

(١) توجيه اللمع: / ٥١٩ ، ٥٢٠ .

(٢) اللباب:١/ ٤٥٠ .

(٣) شرح المفصل: ٧٦/٤ ، ٧٧.

لكن إضافة المصدر إلى الفاعل ناصبا بعده المفعول به كثيرة جدا، قال ابن الأنباري: «إضَافَةُ المصدر إلى الفاعل أكثر من أن تحصى» (١).

ومن ذلك قولهم : (ضربي زيدًا قائمًا)، و(أكثر شُرْبِي السويقَ ملتُوتًا)، وأما إضافته للمفعول ثم يكمل عمله برفع فاعله، نحو كقولك: (عجبت من ضرب عمرو زيد)؛ على أنَّ (زيد) فاعل و(عمرو) مفعول وهو قليل، قال برهان الدين: «الأكثر أن يضاف إلى الفاعل، ثم يؤتى بالمفعول بعده منصوبا، نحو: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾(٢)، وعكسه قليل»، وقال الشيخ خالد: « يقل عكسه، وهو أن يضاف المصدر إلى مفعوله، ثم يأتي فاعله مرفوعًا»(٣).

وفي الوقت نفسه إضافته إلى الفاعل مع وجود المفعول أحسن؛ حتى لا يزال الفاعل عن رتبته، قال أبو حيان: «الإضافة إلى المفعول مع وجود الفاعل جائزة، لكن إضافته إلى الفاعل مع وجود المفعول أحسن؛ لأنه لا يتصور ذلك حتى يزال الفاعل عن رتبته، فيقدم عليه المفعول؛ ولشدة طلب المصدر للفاعل استسهل الفصل بالمفعول بينه وبين الفاعل مبقى على اقتضائه من إضافته إليه، وجعلوه كلا فصل» (٤).

---

(١)الإنصاف: ١/ ١٨٨.

(٢) سورة البقرة ، من الآية:/ ٢٥١ ، وسورة الحج ، من الآية:/ ٤٠ .

(٣) التصريح : ٢/ ٨ .

(٤) التذييل:١١/ ٩٠ .

لذا قال أبو الحسين بن أبي الربيع: «لا أعلمه جاء في القرآن، لكنَّه جاء في الشعر، وفي قليل من الكلام»(١).

وفيما قال ابن أبي الربيع نظر؛ فقد ثبت وروده، وذلك في قراءة ابن عامر:(ذكر رحمةِ ربك عَبْدُهُ زَكَرِيَّاءُ) برفع الدال والهمزة(٢) ، وفي الحديث النبوي الشريف، قال المرادي: «أن يضاف إلى مفعوله، ثم يكمل عمله برفع فاعله، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: (... وحج البيت من استطاع إليه سبيلا)(٣)، وهو قليل، قيل: ولم يجيء في القرآن إلا ما روي عن ابن عامر أنه قرأ: (ذكر رحمةِ ربك عَبْدُهُ زَكَرِيَّاءُ) ـــ برفع الدال والهمزة ــ وليس ذلك مخصوصا بالضرورة على الصحيح»(٤).

- **اسم الفاعل الواقع بعد الظرف المكرر**:

يصح في اسم الفاعل الواقع بعد الظرف المكرر الرفع والنصب؛ ففي نحو: (زيدٌ في الدَّارِ قائما فيها)، يجوزُ في (قائمٍ): الرَّفع، والنَّصب، قال أبو البقاء : «إذا كانَ الظَّرفُ خبرا لمبتدأ، وكررتَه بعدَ اسمِ الفاعلِ جازَ فيه النَّصبُ والرَّفعُ، كقولك: (زيدٌ في الدَّارِ قائما فيها)، يجوزُ في (قائمٍ): الرَّفع، والنَّصب»(٥).

---

(١) المرجع السابق:١١/٩٠ .

(٢) ينظر: معجم القراءات:٥/ ٣٣٣ .

(٣) معجم ابن عساكر: ١/ ٢٣ .

(٤) توضيح المقاصد:٢/ ٨٤٧.

(٥) التبيين:/ ٣٩٢ .

والوارد في كتاب الله تعالى هو النصب، قال المبرد:« إن كررت الظّرْف فَكَذَلك تَقول:(إن زيدا فِي الدَّار قَائم فِيهَا)، وَ(كَانَ زيد فِي الدَّار قَائما فِيهَا)، وَإِن شِئْت قلت:(إن زيدا فِي الدَّار قَائما فِيهَا) يجْرِي مجْرَاه قبل التَّثْنِيَة، قَالَ الله جلّ وَعز:﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾(١)، وَقَالَ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾(٢)، فَكَانَ ذَلك بِمَنْزِلَة هَذَا فِي الِابْتِدَاء»(٣)؛ لذلك التزم الكوفيون النصب لأنَّه لم يأتِ في القرآنِ الرّفع، قال أبو البقاء: « قالَ الكُوفِيُّون: لم يأتِ في القرآنِ الرّفع من هذا القبيل، بل جاءَ بالنَّصب، كالآيةِ التي ذكرناها، وكقوله تَعالى: ﴿فكان عاقِبَتُهُمَا أنَّهما في النّارِ خَالِدَيْنِ فيها﴾»(٤).

- **رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر**:

اسم التفضيل يكثر رفعه للضمير المستتر، نحو: (خالد أعلم من أخيه)، ففي (أعلم) ضمير مستتر فاعل يعود على (خالد)، وأما رفعه للضمير الظاهر فلغة ضعيفة، قال أبو حيان: «لغة ضعيفة يَرفع فيها الظاهرَ، فتقول: (مررتُ برجلٍ أَفضَلَ منه أبوه)، أي: زائد عليه في الفضل أبوه»(٥).

(١) سورة الحشر، من الآية :/ ١٧ .
(٢) سورة هود ، من الآية :/ ١٠٨ .
(٣) المقتضب: ٤/ ٣١٧ .
(٤) التبيين:/ ٣٩٢ .
(٥) التذييل: ١٠/٢٨٥ .

ولكن يطرد رفعهُ للظاهر إذا سبقهُ نفي أو نهي أو استفهام فيه معنى النفي، وأمكن أن يحل محله فعل بمعناه، وأن يكون مرفوعُه أجنبيا مفضلاً على نفسه باعتبارين، نحو: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) ، قال السيوطي: «عُرفت الْمَسْأَلَة بِمَسْأَلَة (الْكحل)، وأفردت بالتآليف، فـ(الكحل) فَاعل بِـ(أَحْسَن)، وَهُوَ مفضل بِاعْتِبَار كَونه فِي عين زيد على نَفسه حَالا فِي عين غَيره، وواقع بَين ضميرين ثَانِيهمَا لَهُ وَهُوَ الضَّمِير فِي (مِنْهُ)، وَالْأول للموصوف وَهُوَ الضَّمِير فِي عينه وَقد تقدم النَّفْي أول الْجُمْلَة»(١).

وإنما اشترطوا ما اشترطوه؛ لكونه ضعيف الشبه باسم الفاعل وبالصفة المشبَّهة به، أشار إلى ذلك ابن الناظم؛ إذ قال: «(أفعل) التفضيل من قبل أنَّه في حال تجرده لا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع، ضعيف الشَّبه باسم الفاعل وبالصفة المشبَّهة به، فلم يرفع الظاهر عند أكثر العرب إلا إذا ولي نفيًا أو استفهامًا، وكان مرفوعه أجنبيًا، مفضلا على نفسه باعتبارين، نحو قولهم: (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)»(٢).

أو رفعه الظاهر راجع إلى معاقبته الفعل، قال الشيخ خالد الأزهري: «السبب في اطراد رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تهيئته بالقرائن التي قارنته؛ لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها، فإنه يجوز أن يقال: (ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في

(١) الهمع: ٣/٩٢.
(٢) شرح ابن الناظم:/ ٣٤٦.

عين زيد)، فيؤتى بالفعل، وهو (يحسن) مكـــان أفعـــل التفضـــيل، وهـــو (أحسن)، ولا يتغير المعنى»(١).

ومع قوة هذا التركيب، وفصاحته، وشهرته(٢)، واطراده(٣)، ووروده في حديث أفصح الخلق ــ صلى الله عليه وسلم ــ وكلام العرب نثرا ونظمـــا إلا أنه لم يقع في القرآن الكريم، نصَّ على ذلك ابن هشام؛ إذ قال: « ذَلِكَ كَقَوْل النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم: (مَا من أَيَّام أحب إِلَى الله فِيهَا الصَّـــوْم مِنْهُ عشر ذِي الْحجَّة)(٤)، وَقَول الْعَرَب: (مَا رَأَيْت رجلا أحسن فِي عينه الْكحل مِنْهُ فِي عين زيد)، وَبِهَذَا الْمِثَال لقبت الْمَسْأَلَة بِمَسْـــأَلَة الْكحـــل، وَقَوله:

ما رأيتُ امْرَأ أحَبَّ إليه الْ بَذْلُ منه إليكَ يَا ابْن سَنَانِ (٥).

---

(١) التصريح :/ ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) قال المكودي: «هذه اللغة لجميع العرب، وهى أن (أفعل) يرفع الظاهر، لكن ذلك مشروط بأن يكون معاقبا للفعل وذلك إذا ولى نفيا، وكان فاعله أجنبيا مفضـــلا علـــى نفسه باعتبار محلين، كقولهم: (ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه في عـــين زيد)، والتقدير ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه في عين زيد» ، شـــرح المكودي على الألفية:/٢١١ .

(٣) إرشاد السالك:١/ ٥٨٩ .

(٤) ينظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: ٤/ ٣٦٧، وعقود الزبرجد:٢٣/٢.

(٥) من الخفيف، ولم أقف على نسبته، والشاهد في البيت قوله: (أحب، البذل)؛ وذلك لرفع (أفعل) التفضيل الاسم الظاهر

ينظر: شرح التسهيل:٣/ ٦٥، والتذييل : ١٠/ ٢٨٥، وشرح شـــذور الـــذهب لابـــن هشام:/٥٣٣، والمقاصد الشافية:٤/ ٥٩٨ ، والتصريح:١/ ٣٩٣.

وَلَم يَقع هَذَا التَّرْكِيب فِي التَّنْزِيل»(١).

وما جاء به التنزيل هو الأولى؛ ولعل عدم وروده راجع إلى ضعفه في العمل ببعده عن شبه الفعل، فهو إنما عمل هذا العمل في المقام الأول؛ لأنه أمكن أن يحل محله فعل والبون شاسع بين ما يقوم به الفعل وما يحل محله، وهو معنى ما قاله الشيخ خالد؛ ويقوي ذلك أن علة الرفع في هذه الحالة قد يكون سببها تنزيل المظهر منزلة المضمر، أو هي لون من ألوان التوسع.

- **جمع المؤنث لأفعل التفضيل**:

أفعل التفضيل المحلى بـ (أل) يطابق في التذكير والتأنيث موصوفه، فتقول: (زيد الأفضل)، و(الزيدان الأفضلان)، و(الزيدون الأفضلون)، و(هند الفضلى)، و(الهندان الفضليان)، و(الهندات الفضليات)، وهكذا

وقد نص على هذه المطابقة ابن هشام؛ إذ قال: «حَالَة يكون فِيهَا مطابقا لموصوفه؛ وَذَلِكَ إِذا كَانَ بـ(أل)، نَحْو: (زيد الأفضل)، و(الزيدان الأفضلان)، و(الزيدون الأفضلون)، وَ(هِنْد الفضلى)، و(الهندان الفضليان)، و(الهندات الفضليات، أَو الْفضل)»(٢).

وإنما لزمت المطابقة؛ لأنه نقصَ شَبَهُه بأَفْعَلَ المتعجَّبِ به بكونه قُرن بـ (أل)، قال أبو حيان: «مثال اقترانه بـ (أل) ومطابقته ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث قولك: (زيدٌ الأفضلُ)، و(الزيدان

(١) شرح شذور الذهب:/٥٣٣ .

(٢) شرح قطر الندى:/ ٢٨١.

الأفضلان)، و(الزيدون الأفضلون، أو الأَفاضِل)، و(هندٌ الفُضلى)، و(الهندان الفُضْلَيان)، و(الهنداتُ الفُضْلَيات، أو الفُضَل)؛ وإنما لزمت المطابقة لأنه نقصَ شَبَهُه بأَفْعَلَ المتعجَّبِ به بكونه قُرن بـ (أل)»([1]).

وقد جاء أفعل التفضيل مجموعا في التنزيل جمعا مذكرا في آيات كريمة كثيرة منها:

ـ (الْأَخْسَرُونَ) ، قال تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾([2]).

ـ (الْأَخْسَرِينَ) ، قال تعالى: ﴿ وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ﴾ ([3]).

ـ (الْأَذَلِّينَ)، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾ ([4]).

ـ (الْأَرْذَلُونَ) ، قال تعالى:﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾([5]).

ـ (الْأَسْفَلِينَ) ، قال تعالى: ﴿ أَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَسْفَلِينَ﴾ ([6]).

ـ (الْأَعْلَوْنَ)، قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾([7]).

---

(١) التذييل:١٠/٢٦٥.

(٢) سورة هود ، الآية:/ ٢٢.

(٣) سورة الأنبياء، الآية:/ ٧٠.

(٤) سورة المجادلة ، الآية:/ ٢٠.

(٥) سورة الشعراء ، الآية:/ ١١١.

(٦) سورة الصافات، الآية:/ ٩٨ .

(٧) سورة آل عمران، الآية:/ ١٣٩.

ـ (الْأَقْدَمُونَ)، قال تعالى: ﴿أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ﴾ (١).

ـ (الْأَقْرَبُونَ)، قال تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾(٢).

ـ (الْأَقْرَبِينَ)، قال تعالى: ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (٣).

ـ (الْأَوَّلُونَ)، قال تعالى: ﴿ بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ﴾(٤).

ـ (الْأَوَّلِينَ)، قال تعالى:﴿ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ (٥).

أما جمع المؤنث لأفعل التفضيل فلم يقع في القرآن الكريم، قال الشيخ عضيمة ناصا على هذا الاستقراء: «أمَّا جمع المؤنث لأفعل التفضيل فلم يقع في القرآن»(٦).

ومن وقوعه في كلام العرب:

حتَّى إِذَا ما انجلت عن وجهه فلق ... هاديه في أخريات الليل منتصب (٧).

---

(١) سورة الشعراء ، الآية :/ ٧٦ .

(٢) سورة النساء ، من الآية :/٧.

(٣) سورة الشعراء، الآية:/ ٢١٤.

(٤) سورة المؤمنون، الآية:/ ٨١.

(٥) سورة الشعراء، الآية:/ ٢٦.

(٦) دراسات لأسلوب القرآن: ٧/ ١٢٠.

(٧) من البسيط لذي الرمة، وموطن الشاهد قوله: (أخريات)؛ لجمعه أفعل التفضيل لمؤنث جمع مؤنث سالم.

==

والأولى ما جاء به القرآن الكريم؛ لأنَّ جمع أفعل التفضيل جمعا مؤنثا غير مطرد إذ ذاك منحصر في خمسة أمور، قال الصبان: «اعلم أنَّ الجمع بالألف والتاء يطرد في خمسة أنواع: ما فيه تاء التأنيث مطلقًا، وما فيه ألف التأنيث مطلقًا، ومصغر مذكر ما لا يعقل، كـ(دريهم)، وعلم مؤنث لا علامة فيه، كـ(زينب)، ووصف مذكر عاقل، كـ ﴿أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾(١)، ونظمها الشاطبيُّ فقال:

وَقِسْه في ذِي التَّا ونَحو ذِكْرَى ودِرْهَم مُصَغَّرٍ وَصَحْرَا

وَزَيْنَبَ وَوَصْفِ غَيْرِ العَاقِلِ وغَيْرِ ذَا مُسَلَّم للنَّاقِل(٢).

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع، كـ (سموات، وأرضات، وسجلات، وحمامات، وثيبات، وشمالات وأمهات)»(٣).

- **التأكيد بـ(كلا وكلتا)**:

يؤكد بـ (كلا) المثنى في التذكير، وبـ (كلتا) المثنى في التأنيث، قال ابن عقيل: «يؤكد بـ(كلا) المثنى المذكر، نحو: (جاء الزيدان كلاهما)، وبـ(كلتا) المثنى المؤنث، نحو: (جاءت الهندان كلتاهما)»(٤).

==

ينظر: الديوان:/٩٢ ، والإيضاح العضدي:/ ٢٧٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٣٣٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ١٣٥.

(١) سورة البقرة ، من الآية:/ ٢٠٣ .

(٢) المقاصد الشافية:٦/ ٤٦٢ .

(٣) حاشية الصبان: ١٣٧/١.

(٤) شرح ابن عقيل: ٢٠٨/٣.

وللتأكيد بهما شروط ذكرها ابن هشام بقوله : «إِنَّمَا يؤكده بهما بِشُرُوط :أَحدهَا: أَن يكون الْمُؤَكّد بهما دَالا على اثْنَتَيْنِ، الثَّانِي: أَن يَصح حُلُول الْوَاحِد مَحلهمَا، فَلَا يجوز على الْمَذْهَب الصَّحِيح أَن يُقَال: (اخْتصم الزيدان كِلَاهُمَا)؛ لِأَنَّهُ لَا يحْتَمل أَن يكون المُرَاد اخْتصم أحد الزيدين، فَلَا حَاجَة للتَّأْكِيد، الثَّالِث: أَن يكون مَا أسندته إِلَيْهِمَا غير مُخْتَلف فِي الْمَعْنى، فَلَا يجوز (مَاتَ زيد، وعاش عَمْرو كِلَاهُمَا)، الرَّابِع: أَن يتَّصل بهما ضمير عَائِد على الْمُؤَكّد بهما»(١).

والغرض من التوكيد بهما هو تقرير أمر المتبوع في الشمول، قال الجوجري : «بيان تقرير الشمول في التوكيد بهذه الألفاظ أنك تقول: (جاءني الزيدان)، وأنت تريد أحدهما، كما في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾(٢)، أي: من أحدهما، فبقولك: (كلاهما) ارتفع ذلك الاحتمال، ومن أجل ذلك لا يؤكد، نحو: (اختصم الزيدان)؛ لأنَّه لا يصح: اختصم أحد الزيدين»(٣).

وعند الشيخ خالد أنَّ علة التوكيد بهما راجعة إلى رفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن؛ وذلك إذ قال:«(كلا، وكلتا، وكل، وجميع، وعامة) يؤكد بهن لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن، فمن ثم، أي: من أجل الاحتمال المذكور جاز أن يقال: (جاءني الزيدان كلاهما)، و(المرأتان كلتاهما)، لجواز أن يكون الأصل: (جاء أحد الزيدين،

(١) شرح قطر الندى:/ ٢٩٤ .
(٢) سورة الرحمن، الآية:/ ٢٢ .
(٣) شرح شذور الذهب للجوجري: ٢/ ٧٦١ .

أو إحدى المرأتين)، وأنه أطلق المثنى وأريد به واحد، كما قال الله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ بتقدير: يخرج من أحدهما وهو البحر الملح، و﴿اللُّؤْلُؤُ﴾: كبار الدر، و﴿الْمَرْجَانُ﴾: صغاره، وامتنع على الأصح أن يقال: (اختصم الزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما)؛ لامتناع التقدير المذكور؛ لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين»(١)، ولم يأت التوكيد بهما في التنزيل؛ ولعل ذلك راجع إلى قلة الاستعمال في التأكيد بهما.

- **التأكيد بـ (عامة)**:

أكدوا بـ (عامة) فقالوا: (جاء الجيش عامَّتُهُ، والقبيلة عامَّتُهَا، والزيدون عامَّتُهُم، والهندات عامَّتُهُن) ، و(أكلت الخبزَ عامَّتَه) (٢).

ولا أدل على هذا من قول سيبويه: «أمَّا (كلُّهم، وجميعُهم، وأَجمعون، وعامَّتُهم، وأنفسُهم) فلا يكنَّ أبدا إلاّ صفةً»(٣) ، ويعني بالصفة التوكيد ، وقال أيضا: «أما جميعهم فقد يكون على وجهين: يوصَف به المضمَر والمظهر كما يوصَف بـ (كلهم)، ويُجرى في الوصف مجراه، ويكون في

(١) التصريح: ١٣٩/٢ .

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٩٧٢، والمقاصد الشافية: ٥/ ١٢ ، وشرح المكودي على الألفية:/ ٢١٨، وشرح الأشموني:٢/ ٣٣٨ ، وحاشية الصبان:١١١/٣.

(٣) الكتاب: ٣٧٧/١ .

سائر ذلك بمنزلة: (عامتهم، وجماعتهم)، يُبتدأ ويُبنى على غيره؛ لأنه يكون نكرة تدخله الألف واللام»(١)، ويقصد بـ (الوصف): التوكيد.

ووجه استعمال (عامة) من ألفاظ التوكيد المعنوي هو وروده في كلام العرب، نص على ذلك المرادي عند حديث عن قول ابن مالك:

واستعملوا أيضا ككلٍّ فاعله ... من عمّ في التوكيد مثل النافلة(٢).

قال المرادي : «استعملت العرب في التوكيد وزن (فاعلة) من (عم)، يعني: عامة، وتوصل إلى ذكرها بذكر وزنها؛ لتعذر دخولها في النظم، وأشار بقوله: (ككل) إلى أنها يؤكد بها ما سوى المثنى مما يؤكد بـ(كل)، وأنها تضاف إلى ضمير المؤكد، فيقال: (جاء الجيشُ عامتُهُ، والقبيلة عامتها، والزيدون عامتهم، والهندات عامتهن)»(٣).

و(عامة) بمعنى (كل)، قال المكودي: «من ألفاظ التوكيد: (عامة) بمعنى (كل) تقول: (جاء الجيش عامته)، أي: كله، و(القبيلة عامتها، والزيدون عامتهم)؛ ولمَّا لم يتزن له لفظ (عامة) لما فيه من الجمع بين ساكنين، وذلك لا يتأتى في الشعر عبَّر عنها بـ (فاعلة) من (عَمَّ)، فإذا بنيت من (عم) فاعلة قلت: (عَامِمَة)، فاجتمع مثلان، فأُدْغِم الأول في الثاني»(٤).

وأمَّا التوكيد بـ (عامة) فلم يرد له ذكر في التنزيل، وهذا هو الأقوى؛ ولا أدَّل على ذلك من قلة مَنْ ذكر التوكيد بها من النَّحويين، قال ابن

---

(١) الكتاب: ٢/١١٦.

(٢) ألفية ابن مالك:/ ٤٦ .

(٣) توضيح المقاصد:٢/ ٩٧٢ .

(٤) شرح المكودي على الألفية:/ ٢١٨ .

عقيل: «استعمل العرب للدلالة على الشمول كـ(كل): (عامة) مضافا إلى ضمير المؤكد، نحو: (جاء القوم عامتهم)، وقل من عدها من النحويين في ألفاظ التوكيد، وقد عدها سيبويه؛ وإنما قال مثل النافلة لأنَّ عدَّها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة، أي: الزيادة لأن أكثر النحويين لم يذكرها»(١).

وقال المكودي: «إنما قال: مثل النافلة؛ لإغفال كثير من النحويين عن ذكر (عامة) في ألفاظ التوكيد، فصار كأنه نافلة على ما ذكره النحويون من ألفاظ التوكيد في هذا الباب، و(النافلة): الزيادة» (٢).

على أنَّ المبرد قد خالف في (عامَّة) فجعلها بمعنى: أكثرهم(٣)، قال المرادي: «خالف المبرد في (عامة)، وقال: إنما هي بمعنى: أكثرهم»(٤).

وقال الأشموني: «خالف في (عامة): المبرد، وقال: إنما هي بمعنى: (أكثرهم) » (٥).

أما ما ذهب إليه ابن الناظم من أن مراد والده بـ (مثل النافلة) إنما هو الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإن أكثرهم أغفله، وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه؛ لأن من أجلِّهم سيبويه ــ رحمه الله ــ لم يغفله؛ وذلك إذ قال: «عد (عامة) من ألفاظ التوكيد مثل النافلة، أي: الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإن أكثرهم أغفله،

---

(١) شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٠٨ .
(٢) شرح المكودي:/ ٢١٨.
(٣) ينظر: التصريح :٢ / ١٣٦ .
(٤) توضيح المقاصد:٢/٩٧٢.
(٥) شرح الأشموني: ٢/ ٣٣٨ .

وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه، لأن من أجلهم سيبويه؛ رحمه الله تعالى؛ ولم يغفله» (١) فتوجيه ضعيف عند الشاطبي وهو غير مراد؛ وذلك بقوله: «فسّر ابن الناظم قوله: (مثل النافلة) بأنه يريد أنَّ عدّ (عامّة) من ألفاظ التوكيد مثل النافلة، أي: الزائدة على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإنهم أغفلوه، قال: وليس في الحقيقة بنافلة على ما ذكروه؛ لأنَّ من أجلهم سيبويه، ولم يغفله، هذا ما قاله، وهو توجيه ضعيف؛ لأن معنى (النافلة) إذا كان يقتضى أنّ ذكره زيادة غير مفتقر إليها، فكون (عامة) كذلك غير صحيح، وإلا لزم أن يكون سائر ألفاظ التوكيد كذلك وأيضا فإن (جميعاً) قد أغفله الجمهور فلم يذكروه، وإنما ذكره سيبويه فكان إذا من حقه أن يقيده بمثل ما قيد به (عامة) ولم يفعل ذلك، فدل على أن ما فسر به غير مراد»(٢).

- **إبدال المعرفة من المعرفة إذا كانا مضمرين**:

من أمثلة إبدال الْمُضمر من الْمُضمر قولهم: (ضَربته اياه)، قال ابن هشام: «فإياه بدل، أَو توكيد»(٣)، لكنه لم يرد في كتاب الله تعالى، قال ابن الأثير: « إبدال المعرفة من المعرفة إذا كانا مظهرين، كقوله تعالي:

(١) شرح ابن الناظم:/ ٣٥٩ .
(٢) المقاصد الشافية: ١٣/٥.
(٣) شرح شذور الذهب:/ ٥٧١ .

﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (١)، وإذا كانا مضمرين، كقولك: (ضربته إيّاه)، ولم يجيء في القرآن»(٢).

- **إبدال المضمر من المظهر**:

استشهد النحويون على إبدال المضمر من المظهر بقولهم: (رأيت زيدا إياه)(٣)، قال ابن مالك:« الصحيح عندي أنَّ نحو: (رأيت زيدا إياه)، لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استعمل لكان توكيدًا، لا بدلا»(٤).

أمّا قولهم: (رأيتُ زيداً إياهُ)، فقد جعله ابن هشام من وضع النحويين، وليس بمسموع؛ وذلك بقوله: «لا يبدل مضمر من ظاهر؛ ونحو: (رأيت زيدا إياه) من وضع النحويين، وليس بمسموع» (٥).

«أما المضمر من المظهر؛ فكقولك: (رأيت زيدا إيّاه)، ولم يرد في القرآن»(٦)، وإذا كان من وضع النحويين فقمين به عدم وروده في التنزيل.

---

(١) سورة الفاتحة ، الآية:/ ٦، ومن الآية :/ ٧ .

(٢) البديع :١/ ٣٤٥ .

(٣) ينظر: المقتضب: ٢٦٩/٤، واللمع :/٨٨، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٤٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٦٨/٢، والارتشاف: ٤/ ١٩٦٣، وشرح ابن الناظم:/ ٣٩٦، وتمهيد القواعد :٧/ ٣٣٩٧ .

(٤) شرح التسهيل: ٣ /٣٣٢ .

(٥) أوضح المسالك: ٣/ ٣٦٨.

(٦) البديع:٣٤٧/١ .

- **بدل الغلط والنّسيان**:

مثل النحويون لبدل الغلط والنسيان بقولهم: (مررت برجلٍ حِمارٍ)، كأنّك أردت أن تقول: (مررت بحمارٍ)، فسبق لسانُك إلى ذكرِ (الرجل)، فتَداركتَ، وأبدلتَ منه ما تريده، قال سيبويه: «يجوز أن تقول: (رأيتُ زيدا عمرا)، لأنَّه إنما أراد (عمرا)، فنسى فتدارك»(١).

وقال أيضا: «سألته: هل يكون إن تأتنا تسألنا نعطك؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول؛ لأنَّ الأول الفعل الآخر تفسيرٌ له، وهو هو، والسُّوال لا يكون الإتيان، ولكنَّه يجوز على الغلط والنَّسيان، ثم يتدارك كلامه، ونظير ذلك في الأسماء: (مررت برجلٍ حمارٍ)، كأنه نسي، ثم تدارك كلامه»(٢).

قال الشاطبي مؤكدا صحة وجود هذا النوع من البدل: «سيبويه ذكر بدل الغلط والنسيان، ولم يقلله، ولا استقبحه، بل أطلق القول فيه كسائر أقسام البدل»(٣).

وعند ابن هشام بدل الْغَلَط يختلف عن بدل النسْيَان، فالْغَلَط فِي اللِّسَان، وَالنِّسْيَان فِي الْجنان، بل هناك نوع ثالث وهو الإضراب، قال ابن هشام: «بدل الإضراب، وَبدل الْغَلَط، وَبدل النسْيَان، كَقَوْلِك: (تَصَدَّقت بدرهم دِينَار)، فَهَذَا الْمِثَال مُحْتَمل؛ لِأَن تكون قد أخْبرت بأنك تَصَدَّقت بدرهم، ثمَّ عَنَّ لَك أَن تخبر بأنك تَصَدَّقت بِدِينَار، وَهَذَا بدل الإضراب؛ وَلِأَن تكون قد

(١) الكتاب:٢/٣٤١.
(٢) الكتاب: ٣/ ٨٧.
(٣) المقاصد الشافية:٥/٢٠٤.

أردْت الاخبار بالتصدق بالدينار، فَسبق لسَانك إِلَى الدِّرْهَم، وَهَـذَا بـدل الْغَلَط؛ وَلِأَن تكون قد أردْت الْإِخْبَار بالتصدق بالدرهم، فَلَمَّا نطقت بِهِ تبين فَسَاد ذَلِك الْقَصْد، وَهَذَا بدل النسْيَان، وَرُبمَا اشكل على كثير من الطّلبَـة الْفرق بَين بدلي الْغَلَط وَالنِّسْيَان وَقد بَيناهُ ويوضحه أَيْضا أَن الْغَلَط فِـي اللِّسَان، وَالنِّسْيَان فِي الْجنان»(١).

أما الشاطبي فقد رأى أنه قد يكون من باب التقارب من جهـة المعنـى بقوله: «(بدل النسيان) قد يدخل تحت (بدل الغلط)؛ لتقاربهما من جهـة المعنى»(٢).

أمَّا التَّنزيل فقد تضافرت أقوال العلماء على منع وقوعه فـي كتـاب الله تعالى، قال المبرد: «للبدل مَوضِع آخر، وَهُوَ الَّذِي يُقَال لَهُ: بدل الْغَلَـط؛ وَذَلِكَ قَوْلك: (مَرَرْت برَجُل حمارٍ)، أَراد أَن يَقُول: (مَرَرْت بِحِمَار) فإِمَّا أَن يكون غلِط فِي قَوْله: (مَرَرْت برَجُل)، فتدارك، فَوضع الَّذِي جاءَ بِهِ، وَهُوَ يُرِيدهُ فِي مَوْضِعه، أَو يكون كأَنَّه نسِي فَذكر، فَهَذَا الْبَدَل لَا يكون مثْلُه فِي قُرْآن وَلَا شعر، وَلَكِن إِذا وَقع مثْلُه فِي الْكَلَام غَلطـا أَو نِسْـيانا فَهَكَـذَا إِعرابه» (٣).

وقال ابن يعيش: «بدلُ الغَلَط والنسْيانِ، ومثلُ ذلك لا يكون في القـرآن، ولا في شعرٍ، أمّا القرآن فهو مُنزَّهٌ عن الغلط، وكذلك الشعرُ الفصيحُ؛ لأنّ الظاهر من حال الشاعر مُعاوَدةُ ما نَظَمَه، فإذا وجد غلطًا أصلحَه،

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى:/٣١٠.
(٢) المقاصد الشافية:٥/٢٠٤.
(٣) المقتضب: ١/ ٢٨.

وإنّما يكون مثلُه في بَدْأةِ الكلام، وما يجيء على سبيلِ سَبْق اللسان إلى ما لا يريده، فيُلْغِيه، حتى كأنّه لم يذكُره؛ وذلك نحوُ: (مررت برجلٍ حِمارٍ)، كأنّك أردت أن تقول: (مررت بحمارٍ)، فسبق لسانُك إلى ذكرِ (الرجل)، فتَداركتَ، وأبدلتَ منه ما تريده، والأولى أن تأتي بـ (بل) للإضراب عن الأوّل»(١).

وقال ابن الصائغ: « بدل الغلط والنّسيان؛ ولا يقع شيءٌ من ذلك في القرآن»(٢).

على أن الماردي قد أنكر هذا النوع من البدل أصلا، قال الشاطبي: «قال الماردي(٣): قد عنيت بطلب هذا البدل في الكلام والشعر فما وجدته، ولقد طالبت به غيري فما عرفه»(٤) .

- **الجمع بين حرف النداء والميم المشددة في الكلام**:

الأَكْثَر فِي دُعَاءِ اسْمِ (اللهِ) ــ تَعَالَى ــ أَنْ يُحْذَفَ حَرْفُ النِّدَاءِ، وَتُعَوّضَ المِيمُ المُشَدَّدَةُ فِي آخِرِهِ (٥) ، فَتَقُولُ : (اللَّهُمَّ اغْفِر لَنَا) ، وَجَاءَ فِي الشِّعْرِ الْجَمْعُ بَيْنَ حَرْفِ النِّدَاءِ وَالمِيمِ، ومن ذلك قول الراجز:

---

(١) شرح المفصل: ٢/٢٦٢ .

(٢) اللمحة في شرح الملحة :٢/٧١٦ .

(٣) ينظر: الارتشاف:٤/ ١٩٧٠، وخطاب الماردي ومنهجه في النحو:/١٢٢.

(٤) المقاصد الشافية: ٥/ ٢٠٥ .

(٥) عوضوا (الميم) دون غَيْرها؛ لأنَ (الميم) يُعَرَّفُ بها في لُغَة (طيء)، وحَرْف النِّدَاء يفِيد التَّعريف بالقصد، فبَيْنَ (الميم) وحَرْف النِّدَاء شبه مَعنوي، وقيل: لأنَّهم ألفوا زِيَادَة (الميم) آخرًا كثيرًا، كـ (زُرْقُم)، فكَانَت أَوْلى بالزِيَادَة لذَلِكَ، وقال النَّضر ==

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ ألما أقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا(١).

وقول الآخر:

ومَا عَلَيْكِ أنْ تَقُولِي كُلَّما صَلَّيْتِ أوْ سَبَّحْتِ: يَا اللَّهُمَّ مَا(٢).

وَهُو شَاذّ؛ لمَا فِيه مْن الْجَمْعِ بَيْنَ العِوضِ وَالمُعَوَّضِ عنــه، وذلــك لأنَّ الميم فِي (اللَّهُمَّ) عوض من ياء النِّدَاءِ المحذوفةِ، ولا يصحُّ أن يجمعَ بَيْنَ حَرْف النِّدَاء والميم المشددة.

==

بن شميل: لأنَّ (الميم) تشعر بالجَمْع كمَا في (عليكم)، فإذَا قلت:(اللَّهُمَّ) فكأنَّك دعــوت الله سبحانه بجميع أسمَائه.

ينظر: المحصول في شرح الفُصُول:٥٢٨/٢، والصفوة الصفِية :٢٤١/٢، والتَّفســير القَيّم لابن قَيِّم الجَوزِيَّة:/٢٠٥

(١) بيتان من (الرَّجز المشطور)، لأُمَيَّة بن أبي الصَّلت، ونسبا لأبي خراش الهُذَلِي.

وموطن الشَّاهد قوله: (يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا)؛ إِذْ جمعَ الشَّاعر بَيْنَ حَرْف النِّدَاء، و(الميم المشددة) فِي نداء لفظ الجلالة ، وهو شاذ ؛ لأنَّه جمعَ بَيْنَ العوض والمُعَوَّض عنه.

ينظر: ديوان أمية بن أبي الصلت:/١٩١، ونوادر أبي زيد :/١٦٥، وفِيه: (إِنِّي إِذَا مَا لممٌ أَلما أَقُولُ يَا لَّلهُمَّ يَا لَّلهُمَا)، والتبصرة والتذكِرة للصيمريّ:٣٥٦/١، والمخصص لابن سِيده : ١٣٧/١.

(٢) بيت من (الرَّجز) ، قال الْبَطْلَيَوْسِي: لا أعلم قائل هَذَا الرَّجز.

موطن الشَّاهد قوله : (يااللَّهُمَّا)؛ إِذْ جمعَ بَيْنَ العوض والمُعَوض عنه وهــو حَــرْف النِّدَاء والميم المشددة، وهو جائز عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، ضرورة عِنْدَ البَصْرِيِّينَ.

ينظر: مَعَاني القرآن للفــراء:٢٠٣/١، والحُلَــل:/٤٢٣، وأســرار العربيَّــة:/٢٣٣، والإنصاف:٣٤٢/١، والتَّبيين: /٤٥١، والمقرب:١٨٣/١، ورصف المبــاني:/٣٠٦، والدُّر المصون:٩٨/٣، والهَمْع:١٥٧/٢.

والذي جاء به الاستعمال القرآني الكريم هو حذف حَرْفُ النِّدَاءِ، وَتعويض المِيم المُشَدَّدَة فِي آخِرِهِ، قال الله تعالى:﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾(١)،وهَذَا التَّعْوِيض خاص بهَذَا الاسْم الشَّرِيف، ذَكَر ذَلِكَ السَّمين الحلبي بقوله: «فقال البصريون: الأصل (يا الله)، فَحُذِفَ حَرْفُ النِّدَاء، وعُوِّض عنه هَذِهِ الميم المشددة، وهَذَا خاص بهَذَا الاسْم الشَّرِيف، فلا يجوز تَعْوِيض الميم من حَرْف النِّدَاء فِي غَيْرِه»(٢).

وقد أَجْمَعَ نحاة البصرة عَلَى أَنَّ الميمَ المشددة فِي آخر الاسْم قائمة مقام حَرْف النِّدَاء المحذوف، ولا يصح الْجَمْعُ بَيْنَ العِوضِ والمعَوَّضِ عنه(٣)، يقول سِيبَوَيْهِ :«قال الخليل ــ رحمه الله ــ :(اللَّهُمَّ) نداءٌ، و(الميم) هاهنا بدلٌ من (يَا)، فهي هاهنا فِيمَا زعم الخليل ــ رحمه الله ــ آخِرَ الْكَلمة بمنزلة (يا) فِي أَوَّلِها، إلا أَنَّ (الميم) هاهنا فِي الْكَلمة، كمَا أَنَّ (نُون) المسلمين فِي الْكَلمة بنيت عَلَيها، فالميم فِي هَذَا الاسْم حَرْفان أَوَّلِهمَا مجزوم ، و(الهاء) مرتفعة ؛ لأَنَّه وقع عَلَيها الإِعْرَاب»(٤).

وقد نصَّ على إجمَاع البصريين الشَّرِيفُ الكوفِيُّ؛ إِذْ قال: «الميم المشددة فِي آخر هَذَا الاسْم قائمة مقام (ياء) فِي أَوَّلِه ، فيكون حَرْفان بإزاء

(١) سورة الزمر، من الآية:/ ٤٦.

(٢) الدر المصون: ٣ / ٩٧.

(٣) ينظر: كتاب المجالس لأبي عبد الله الخطيب:/ ٢٧٠، وأسرار العربية:/ ٢٣٢، والإنصاف:١/ ٣٤١، وتوجيه اللُّمع:/ ٣٢٩، وائتلاف النّصرة :/ ٤٧ ، والنَّجْم الثَّاقِب : ١/ ٣٣٣.

(٤) الكِتَاب:٢/ ١٩٦.

حَرْفين(١) أَجْمَعَ عَلَى ذَلِكَ نحاة البصرة ؛ والدَّليل عَلَى صحة ذَلِكَ أَنَّ (اللَّهُمَّ) لا يكون إلا فِي النِّدَاء» (٢).

- **النداء بغير (يا)**:

قال ابن الخشاب: «النداء أحد أركان معاني الكلام، وهو رفع الصوت بالمنادى بإحدى أدواته»(٣)، وقد عني العلماء رحمهم الله تعالى بحصر أدواته، وعلى سبيل المثال قول ابن جني:

«الحروف الَّتِي يُنَادى بهَا الْمَدْعُو خَمْسَة، وَهِي: (يَا، وأيا، وهيا، وأيْ، وَالْألف)، تَقول: (يَا زيد)، و(أيا زيد) و(هيا زيد)، وَ(أي زيد)، و(أزيد)»(٤)، وهي عند أبي حيان سبعة: وهي:(يا)، و(أي)، و(آ)، و(أيا)،و(هيا)، و(وا)، و(الهمزة) (٥) ، وقال ابن الناظم: «للمنادى من الحروف في غير الندبة إن كان بعيدا أو نحوه، كالنائم والساهي :(يا،

(١) رأى ابن إياز: أنَّ تشديدها لئلا تلتبس بـ (الميم) الزَّائِدَة التي لَيْسَت بعوض؛ إِذْ قال: « قالوا : إِنَّمَا كَانَت (الميم) مشددة؛ لتَكُون بإزاء مَا هي عوض مِنْهُ، وهي (يا) وهو ضعيف، فإنه لا يراعى ذَلِكَ في العوض... والأولَى عِنْدي أن يكون تشديدها؛ لئلا تلتبس بـ (الميم) الزَّائِدَة التي لَيْسَت بعوض»، المحصول في شرح الفُصُول:٢/٥٢٩،٥٢٨.

(٢) البيان فِي شرح اللُّمع:/٣٨٣.

(٣) المرتجل:١/١٩١.

(٤) اللمع:/ ١٠٧.

(٥) ينظر: الارتشاف:٤/ ٢١٧٩ .

وأي، وأيا، وهيا)، وزاد الكوفيون: (آ)، و(آي)، وإن قريبا فله الهمزة، نحو: (أزيد أقبل)»(١).

والذي عليه أبو حيان أنَّ النداء بهذه الأدوات ما عدا النداء بـ (يا) ليس بجيد؛ لقلة النداء بهذه الأحرف، حتي إنها لم يجيء شيء منها في القرآن الكريم، ولا في كلام الفصحاء، قال أبو حيان: «أما ما ذكر من اعتبار صحة النداء بـ(أيا، وهيا، وأي) فليس بجيد؛ لأن هذه الحروف يقل النداء بها، حتى إنها لم يجيء شيء منها في القرآن، ولا في كلام الفصحاء، إلا إن كان بعضها ورد، وإلا في الشعر، فالأولى اعتبار النداء بحرفه المشهور الذي هو (يا) » (٢).

ومن هنا حكم ابن هشام على قَول الْفراء؛ إذ رأي أن (الهمزة) للنداء في قِرَاءَة الحرميين في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾(٣) بالبعد، قال ابن هشام : «قد أُجِيز الْوَجْهَانِ فِي قِرَاءَة الحرميين: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾، وكَون (الْهمزَة) فِيهِ للنداء هُوَ قَول الْفراء، ويبعده أَنه لَيْسَ فِي التَّنْزِيل نِدَاء بِغَيْر (يَا)»(٤).

---

(١) شرح ابن الناظم:/ ٤٠١.

(٢) التذييل:١/٥٢ .

(٣) سورة الزمر، من الآية:/ ٩ ، وفيها قرأ ابن كثير، ونافع، وحمزة: (أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ) بتخفيف الميم ، وقرأ الباقون: (أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ) بتشديد الميم.
ينظر: السبعة في القراءات :/٥٦١ ، والنشر:٢/ ٣٦٢ .

(٤) مغني اللبيب:١/ ١٨.

- **القول في (هَلُمَّ):**

للعرب في (هَلُمَّ) لغتان:

الأولى: أَن تلْزم طرْيقَة وَاحِدَة، وَلَا يخْتَلف لَفظهَا بِحَسب من هِيَ مُسندَة إِلَيْهِ، فَتَقول: (هَلُمَّ يَا زيد)، و(هَلُمَّ يَا زَيْدَانَ)، و(هَلُمَّ يَا زيدون)، و(هَلُمَّ يَا هِنْد)، و(هَلُمَّ يَا هندان)، و(هَلُمَّ يَا هندات)، وَهِي لُغَة أهل الْحجاز.

قال السيرافي: «أهل الحجاز يقولون للواحد: (هَلُمَّ)، وللاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد: (هلم يا زيدان)، و (هلم يا زيدون)، و(هلم يا امرأة)، و(هلم يا نسوة)» (١).

الثانية: أَن تلحقها بالضمائر البارزة بِحَسب من هِيَ مُسندَة إِلَيْهِ، فَتَقول: (هَلُمَّ، وهَلُمَّا، وهَلُمُّوا ، وهَلْمُمْن) بالفك وَسُكُون اللَّام، و(هلمي) وَهِي لُغَة بني تَمِيم، قال ابن جني: «بنو تميم يلحقونها علم التثنية، والتأنيث، والجمع»(٢).

والذي عليه التنزيل هو لزومها طريقة واحدة، وَلَا يخْتَلف لَفظهَا بِحَسب من هِيَ مُسندَة إِلَيْهِ، نص على ذلك ابن هشام؛ إذ قال: «فَأَما (هَلُمَّ) فَاخْتلف فِيهَا الْعَرَب على لغتين: إِحْدَاهمَا: أَن تلْزم طرْقَة وَاحِدَة، وَلَا يخْتَلف لَفظهَا بِحَسب من هِيَ مُسندَة إِلَيْهِ، فَتَقول: (هَلُمَّ يَا زيد)، و(هَلُمَّ يَا زَيْدَانَ)، و(هَلُمَّ يَا زيدون)، و(هَلُمَّ يَا هِنْد)، و(هَلُمَّ يَا هندان)، و(هَلُمَّ يَا هندات)، وَهِي لُغَة أهل الْحجاز، وَبهَا جَاءَ التَّنْزِيل، قَالَ الله تَعَالَى:

(١) شرح كتاب سيبويه: ٤/٢٦٣.

(٢) الخصائص: ١ /١٦٩.

﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ (١)، أَي: ائْتُوا إِلَيْنَا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾ (٢)، أَي: أحضروا شهداءكم، وَهِي عِنْدهم اسْم فعل لَا فعل أَمر؛ لِأَنَّهَا وان كَانَت دَالَّة على الطّلب، لَكِنَّهَا لَا تقبل يَاء المخاطبة والثانية: أَن تلحقها بالضمائر البارزة بِحَسب من هِيَ مُسندَة إِلَيْهِ، فَتَقول: (هَلُمَّ، وهَلُمَّا، وهَلُمُّوا، وهَلْمُمْنَ) بالفك وَسُكُون اللَّام، و(هلمي) وَهِي لُغَة بني تَمِيم، وَهِي عِنْد هَؤُلَاءِ فعل أَمر؛ لدلالتها على الطّلب، وقبولها يَاء المخاطبة»(٣) .

والذي جاء به القرآن الكريم هو الأولى؛ لأنه الأفصح، قال ابن السكيت: «تقول: (هَلُمَّ يا رجل)، وكذلك للاثنين والجميع والمؤنث مُوَحَّد، قال الله جل وعز: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾ (٤)، وقال: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾(٥)، ولغة أخرى يقال للاثنين: (هَلُمَّا)، وللجميع: (هَلُمُّوا)، وللمرأة: (هَلُمِّي)، وللاثنتين: (هَلُمَّا)، وللجميع: (هَلْمُمْن)، والأولى أفصح»(٦).

(١) سورة الأحزاب ، من الآية:/ ١٨ .
(٢) سورة الأنعام ، من الآية:/١٥٠.
(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى:/٣١.
(٤) سورة الأنعام ، من الآية:/١٥٠.
(٥) سورة الأحزاب ، من الآية:/ ١٨.
(٦) إصلاح المنطق لابن السكيت :/ ٢٠٨ .

- **تأكيد فعل الشرط بـ(النون):**

ذكر النَّحويون أنَّ توكيد الفعل المضارع يكون قريبًا من الواجب إذا كان شرطا لـ (إنْ) المؤكدة بـ (ما) الزائدة؛ دلَّهم على ذلك الاستقراء الذي بنوا قواعدهم عليه، وتفصيله على هذا النحو:

أولا : بالنسبة للقرآن الكريم الذي جاء به التنزيل هو التأكيد بالنون، ولم يرد الفعل المضارع غير مؤكد، نصَّ على هذا الاستقراء أبو البقاء بقوله: « (فإمَّا) هِيَ (إنْ) الشّرطِيَّة زيدت عَلَيْهَا (مَا) للتوكيد، و(تَرين) مجزوم بهَا، وَأكْثر مَا يَأْتِي هَذَا الْفِعْل مؤكدا بالنُّون، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ﴾(١)، وَلم يَقع فِي الْقُرْآن إِلَّا على ذَلِك؛ لأَن زِيَادَة (مَا) للتوكيد، فَيَقْتَضِي أَن يكون الْفِعْل مؤكدا»(٢).

ثانيا: بالنسبة للشعر كثر مجيئه غير مؤكد، قال الأشموني: «قد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد»(٣)، وقال برهان الدين: «تجرده من التوكيد لا يكاد يوجد إلا في الشعر»(٤)؛ ومما يدلك على كثرته في الشعر خاصة قول ناظر الجيش بعد أن ساق جملة من الشواهد: «هذه الشواهد فيها دلالة كافية على أن نون التوكيد لا تلزم بعد (إمّا) الشرطية» (٥)، ومن ذلك قول الشاعر:

---

(١) سورة مريم، من الآية:/ ٢٦.

(٢) إعراب لامية الشنفري:/ ١٢١.

(٣) شرح الأشموني:٣/ ١١٥ .

(٤) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك:٢/٧٢٦ .

(٥) تمهيد القواعد: ٨/ ٣٩٢٩ .

يا صاح، إمَّا تَجِدْني غيرَ ذي جِدَةٍ فما التَّخلِّي عن الإخوانِ من شِيمي (١).

وأما النثر فقليل لدرجة أنَّ منهم من ذهب إلى أنَّ وروده في النثر بغير توكيد ليس بجائز؛ وذلك للزوم التوكيد به، وممن جوز الحذف على قلة ابن يعيش؛ إذ قال: «قد يجوز أن لا تأتي بهذه (النون) مع فعل الشرط»(٢)، والشيخ ابن مالك؛ إذ قال: «زعم بعضهم أنَّ ذلك لازم، وأنَّ نحو: (إما تفعل أفعل)غير جائز، وليس بصحيح، بل هو جائز قليل»(٣).

والأفصح والأقوى توكيد الفعل المضارع بـ(النون)؛ والسبب في ذلك أنَّه لم يرد في التنزيل غير مؤكد، ولأنَّ (إمَّا) لا تكاد تأتي إلا بدخول (النُّون) على الفعل الذي بعدها، قال سيبويه: «لأنَّ (إمَّا) لا تكاد تأتي إلا بدخول (النُّون) على الفعل الذي بعدها، نحو قول الله عز وجل:﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾(٤)، و﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾(٥)،

---

(١) من البسيط ، قال العيني: لم أقف على اسم قائله، وموطن الشاهد قوله: (تجدني)؛ وذلك لأنَّ الفعل المضارع الواقع شرطًا لـ (إنْ) المؤكدة بـ (ما) الزائدة لم يؤكد، وهذا خاص بالشعر.

ينظر: شرح الكافية الشافية:٣/ ١٤١٠ ، وشرح ابن الناظم:/٤٤١ ، وتمهيد القواعد: ٣٩٢٧/٨ ، وخزانة الأدب:٤٣١/١١ ، والمقاصد النحوية:١٨١٤/٤ .

(٢) شرح المفصل:١١٥/٥.

(٣) شرح الكافية الشافية:٣/ ١٤٠٩.

(٤) سورة الأنفال، من الآية :/ ٥٧.

(٥) سورة الأنفال، من الآية :/ ٥٨.

و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ﴾ (١)، وليس في القرآن ــ فيما أعلم ــ فعل بعد (إمَّا) إلا بـــ (النون) »(٢) .

وقال ابن مالك: «الفعل بعد (إمَّا) يقل وقوعه بلا (نون)، ولذا لم يجـــيء في القرآن بعدها إلا مؤكدا، كقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى﴾(٣)» (٤).

وأمَّا القول بلزوم التأكيد بالنون فهو مذهب المبرد، والزجـــاج(٥)، قـــال المرادي: «لم يرد في القرآن بعد (إمّا) إلا مؤكدا، وذهب المبرد، والزجاج إلى أن توكيده بعد (إمّا) واجب في غير الضرورة»(٦)، فيرده ما ثبت من من شواهد جرى ذكرها على ألسنة المتحدثين ببنت عدنان، والذي عليه القرآن هو الأولى؛ لكثرته، وقلة ما جاء بدون توكيد.

- **صرف الأعجمي المعرفة الثلاثي الساكن الوسط**:

من العلماء من فصل القول في (نوح)، و(لوط) فجوز فيهمـــا الصـــرف والمنع على أنه لغة أخرى قليلة(٧)، قال ابن الناظم :« منهم من زعم أنَّ أنَّ الثلاثي الساكن الوسط ذو وجهين»(٨)؛ ووجهة نظرهم أمران:

---

(١) سورة مريم ، من الآية:/ ٢٦.

(٢) الكتاب: ٣/٢٥٩ .

(٣) سورة الأنعام ، من الآية:/٦٨ .

(٤) شرح الكافية الشافية:٣/ ١٤٠٩ .

(٥) ينظر: المقتضب:٣/ ١٤ .

(٦) الجنى الداني:/ ١٤٢.

(٧) المفصل في صنعة الإعراب:/٣٦ .

(٨) شرح ابن الناظم:/ ٤٦٣.

الأول: وجود العجمة والتعريف، قال أبو علي: «أبو إسحاق يرى ألا يصرف الأعجمي المعرفة وإن كان ثلاثيًا وأوسطه ساكن، وكذلك (هِند)، وقال: لأن فيهما علّتين: إحداهما: العجمة، والأخرى: التعريف، فعرضت ذلك على أبي بكر، فقال: يدخل عليه (نوحٌ، ولوطٌ)، وقد صرفا في التنزيل»(١).

الثاني: القياس على نحو: (هند)، أي: الثلاثي المؤنث الساكن الوسط(٢).

الوسط(٢).

ولكنهما وردتا مصروفتين في التنزيل، وهو الأولى؛ لأنه اللغة الفصيحة، قال الزمخشري: «ما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو، كـ (نوح)، و(لوط) منصرفٌ في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل؛ لمقاومة السكون أحد السببين»(٣).

والإلحاق في الصرف بـ (محمد) ـ صلى الله عليه وسلم ـ، و(صالح)، و(شعيب)، و(هود) ـ عليهم الصلاة والسلام ـ قال الفاكهي:« جميع أسماء الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ أعجمية إلا أربعة: (محمد) ـ صلى الله عليه وسلم ـ، و(صالح)، و(شعيب)، و(هود) ـ عليهم الصلاة والسلام ـ؛ فلهذا صرفت، وألحق بها في الصرف: (نوح)، و(لوط)، و(شيث)؛ لخفتها»(٤).

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه: ٣/ ٥٨ .

(٢) ينظر: المرجع السابق:٣/ ٥٨.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب:/٣٦ .

(٤) شرح كتاب الحدود في النحو:/١٣٠ .

ولأنَّ العجمة أضعف العلل التسع، قال ابن الأثير: «فإن كان الاسم الأعجمي ثلاثيا صرفوه؛ لخفّته، نحو: (نوح)، و(لوط)؛ لأنّ العجمة أضعف العلل التّسع»(١).

وكذلك الخفّة قاومت إحدى العلتين فكأنّه بقي علّة واحدة، فانصرف، قال الفارسي: «(نوحٌ)، و(لوطٌ)، و(هند) وإن كان قد اجتمع فيها العلتان، فقد قاومت الخفّة التي فيها إحدى العلّتين، فكأنّه بقي علّة واحدة فانصرف، وليس الثلاثي المتحرك الأوسط من هذا؛ لأن الحركة قد صار بها الاسم بمنزلة ما هو على أربعة»(٢).

انعقاد الإجماع على رعاية الخفة في (نوح)، و(لوط)، قال الشاطبي: «رعاية الخفة في (نوح)، و(لوط) إجماعًا يرد على الزجاج في قياسه»(٣).

قال ابن هشام: «انْصَرف (نوح)، وَ(لُوط)، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ (٤)، وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ (٥)، وَمن زعم من النَّحْوِيين أَن هَذَا النَّوْع يجوز فِيهِ الصّرْف وَعَدَمه فَلَيْسَ بمصيب»(٦)

(١) البديع:٢/٢٦١.
(٢) التعليقة على كتاب سيبويه : ٣/٥٨ ، ١٥٩ .
(٣) المقاصد الشافية:٥/٦٣٥.
(٤) سورة القمر، من الآية:/٣٤ .
(٥) سورة نوح، من الآية:/ ١
(٦) شرح قطر الندى:/ ٣١٣.

القياس لا يصح؛ لوجود الفرق بين الفرع والأصل، قال الشاطبي: «لا يقال: إنها تمنع؛ قياسا على (هند)، فإن القياس لا يكون إلا مع تساوي الفرع والأصل في الحكم من غير فارق، وقد ثبت الفارق، فلا يصح القياس»(١).

- **إظهار (أَنْ) بعد اللام**:

يصح إظهار (أَنْ) بعد لام التعليل، فتقول: (جئتك لأنْ تكرمني)، و(ضربته لأنْ يتأدب)، و (أَنْ) تضمرها، فتقول: (جئتك لتكرمني)، و(ضربته ليتأدب)، والاستعمالان صحيحان، والذي جاء به التنزيل هو إضمار (أَنْ)، نص على ذلك ابن يعيش؛ إذ قال: «قال الشارح: قد تقدّم الكلام على هذه الحروف، وأنَّها ليست الناصبة بأنفسها، وإنما النصب بإضمار (أَنْ) بعدها، وأتينا على العلّة في امتناع ظهور (أنْ) بعدها.

فأما (اللام) فإن الفعل ينتصب بعدها بإضمار (أَنْ)، كقوله تعالى:﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ﴾(٢)، و﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ﴾ (٣)، ويجوز ظهورُ(أَنْ) بعدها، فتقول: (جئتُك لأنّ تُكرِمَني)، و(قصدتُك لأن تزورَني)، ولا خلاف بين أصحابنا في صحة استعمال ذلك، ولا أعلمُه جاء في التنزيل، وإنما جاز ظهورُ (أَنْ) بعد (اللام) في الموجب، لأنّ (أنْ) والفعل مصدرٌ، و(اللام) تدخل على المصادر التي هي أغراضُ الفاعلين، وهي قابلةٌ أن يسأل بها عن كل فعل، فيقال: (لِمَ فعلتَ؟) فتقول:

---

(١) المقاصد الشافية:٥/٦٤٦ .

(٢) سورة الجن، من الآية :/ ٢٨.

(٣) سورة نوح، من الآية:/٧.

(لكذا)؛ لأنّ لكلّ فاعل غرضًا في فعله، وبـ(اللام) يُتوصل إلى ذلك، ولذلك كنت مخيَّرًا بين حذفها وإظهارها»(١)، وما جاء به التنزيل هو الأولى؛ لأن (اللام الموجودة) كالعوض من (أَنْ) الناصبة المضمرة.

- (إِذَنْ) **المصدرة**:

تعمل (إِذَنْ) مصدرة وغير مصدرة حال كونها مسبوقة بالفاء أو الواو، أمَّا كونها متأخرة مع غير الواو أو الفاء فلا تعمل مطلقا بلا خلاف، قال السيوطي: «أَن تكون مصدرة فَلَا تنصب مُتَأَخِّرَة، نَحْو: (أكرمك إِذَنْ) بِلَا خلاف»(٢)، وهي عند التصدير يجب إعمالها على ما هو المشهور من لسان العرب(٣)، ومن ذلك قول الشاعر:

أُزِدُكْ حِمارَك لا يَرْتَع برَوْضَتِنا ... إذَنْ يُرَدَّ وتَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ(٤).

وعند سبقها بـ(الفاء)، أو (الواو) يجوز إعمالها وإلغاؤُها، قال ابن يعيش: «أن يكون ما قبلها (واوًا) ، أو (فاءً)، فيجوز إعمالها وإلغاؤُها، وذلك قولك: (زيدٌ يقوم، وإِذَنْ يذهبُ)، فيجوز ها هنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفَيْن: وذلك أنَّك إنْ عطفت، (وإِذَنْ يذهب) على (يقوم)

---

(١) شرح المفصل:٤/٢٤٢.

(٢) الهمع: ٢/ ٣٧٥ .

(٣) الارتشاف: ٤/ ١٦٥١ .

(٤) من البسيط ، لعبد الله بن عنمة الضبي، وموطن الشاهد قوله: (إذن يردَّ)؛ فقد جاءت (إذن) ناصبة للفعل المضارع وذلك لتصدرها.

ينظر: شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافي: ١/ ١٠٨ ، والصاحبي :/ ١٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٢٢٦ ، و اللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٨٢٤ .

الذي هو الخبر، ألغيتَ (إِذَنْ) من العمل، وصار بمنزلة الخبر؛ لأنّ ما عُطف على شيء صار واقعًا موقعه، فكأنّك قلت: (زيد إِذَنْ يذهبُ)، فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها؛ لأنَّه خبر المبتدأ، وإن عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنَفة، وصار في حكم ابتداء كلام، فأُعمل لذلك، ونُصب به» (١).

وذلك تشبيها لها بـ (أري)، و(حسب)، قال السيرافي: «اعلم أنَّ (إِذَنْ) إذا كانت بين (الفاء)، و(الواو)، وبين الفعل، فإنك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمال (أرى)، و(حسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين؛ وذلك قولك: (زيدا حسبت أخاك)، وإن شئت ألغيت (إِذَنْ) كإلغائك (حسبت) إذا قلت: (زيد حسبت أخوك)»(٢).

وجعلها أبو البقاء كـ (ظن)؛ وإنما لم يلزم إلغاء (ظن) عند توسطها أو تأخرها، كـ (إِذَنْ) أنَّ عواملَ الْأَسْمَاء أقْوى من عوامِلِ الأفعالِ؛ وذلك إذ قال: «فَتَقول مجيبا: (إِذَنْ أُكرمَك)، فَإِذا قلت: (أَنا إِذنْ أكرمُك)، فقد وقعتْ إِذن بَين الْمُبْتَدأ وَخَبره، فيبطلُ عَملهَا، ويعتمد الفعلُ على (أَنا)، وكَذَلِكَ إِن قلت: (أَنا أكرمُك إِذَنْ)، فَإِن قيل: (إِذن) هُنَا يلزمُ إلغاؤها، و(ظننت) فِي مثل هَذَا لَا يلْزم، قيلَ: الفَرْقُ بَينهمَا أنَّ عواملَ الْأَسْمَاء أقْوى من عوامِلِ الأفعالِ خُصُوصا إِذا كَانَت أفعالاً، وعاملُ الْفِعْل لَا يكونُ إلاَّ حرفا»(٣)؛ ولا إشكال في هذا فالباب واحد.

---

(١) شرح المفصل: ٤/ ٢٢٧ .

(٢) شرح كتاب سيبويه:٣/٢٠٢ .

(٣) اللباب: ٢/ ٣٦ .

وقد وردت (إِذَنْ) المسبوقة بـــ(الفاء)، و(الواو) في التنزيل عاملة، وغير عاملة، قال السيرافي: «بلغنا أنّ هذا الحرف في بعض المصاحف (وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلا)(١)، وسمعنا بعض العرب قرأها، فقال: (وإِذَنْ لا يلبثوا)، وأمّا الإلغاء فقولك: (فإِذَنْ لا أجيئك)، وقال تعالى: ﴿فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾(٢)» (٣).

هذا بالنسبة للمسبوقة بـــ (الواو)، أو(الفاء)، أما المصدرة الناصبة للمضارع فلم ترد في التنزيل، قال الشيخ عضيمة: « (إِذَنْ) الناصبة للمضارع المصدرة لم تقع في القرآن الكريم، والذي جاء من (إِذَنْ) الواقع بعدها المضارع جاء مسبوقًا بحرف العطف، مسبوقًا

(١) في الآية الكريمة: ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾، سورة الإسراء، من الآية:/ ٧٦ .

(يَلْبَثُون): قرأ الحَسَن، وعَطَاء ، وقَتَادة بضم (الياء) وفتح (اللام) وتشديد (الباء)، وقرأ الباقون: بفتح (الياء) وسكون (اللام) وتخفِيف (الباء)، وقرأ أُبَيّ بن كعب: (لا يلبثوا) بإسقاط (النُّون).

(خلفك): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم(خَلْفَكَ) بفتح (الخاء) وسكون (اللام)، وقرأ الحضرمي: (خَلْفَكَ) ، و(خِلَافَكَ) جميعًا ، وقرأ الباقون: (خِلافَكَ) بكسر (الخاء) و(الألف).

يُنْظَرُ: السبعة فِي القراءات:/٣٨٣، ٣٨٤، ومختصر ابن خالويه:/٨٠، ومَعَاني القراءات:/٢٥٩ ، والنَّشر: ٢ / ٣٠٨

(٢) سورة النساء، من الآية:/ ٥٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه:٣/٢٠٣.

بـــ(الفاء) في آية واحدة:﴿فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّـــاسَ نَقِيـــرًا﴾(١) ومســـبوقًا بـــ(الواو) في آيتين:

١ - ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٢).

٢ - ﴿وَإِذًا لَا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٣).

وقد قريء في الشواذ بنصب المضارع في آيتين من الثلاث، في قولـــه تعالى: ﴿فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ قريء: (فإذا لا يؤتوا) ، ﴿وَإِذًا لَـــا يَلْبَثُونَ﴾، قريء: ﴿وإذا لا يلبثوا﴾»(٤).

ووجه عدم ورود (إِذَنْ) الناصبة للمضارع في التنزيل؛ تنبيهـــا علـــى أنَّ الأصل فيها عدم العمل؛ وإنما عملت تشبيها لها بـــ (أَنْ)، قـــال نـــاظر الجيش: «كان حقها أن لا تعمل، ولكنَّهم شبهوها بـــ (أنْ)؛ لغلبة استقبال الفعل بعدها، ولأنَّها تخرج الفعل عما كان عليه إلى جعله جوابـــا، كمـــا تخرج (أَنْ) الفعل عما كان عليه إلى جعله في تأويل المصـــدر، وعملـــت عمل (أَنْ) فنصبت المضارع وإن لم تختص به، كما عملت (مـــا) عمـــل (ليس) وإن لم تختص بالأسماء، هذا مذهب أكثر النحويين»(٥).

ولا أدل على أن من حقها عدم العمل من أن بعض العـــرب ألغاهـــا، وإن كان خلاف المشهور من لسان العرب ، قال أبو حيان: «المشـــهور مـــن

---

(١) سورة النساء، من الآية:/ ٥٣.

(٢) سورة الإسراء، من الآية:/ ٧٦

(٣) سورة الأحزاب، من الآية:/ ١٦ .

(٤) دراسات لأسلوب القرآن : ١/١٥٤.

(٥) تمهيد القواعد:٨/ ٤١٥٨ .

لسان العرب النصب في المضارع، وحكى عيسى بن عمر أن بعض العرب يلغيها، وقيل: نقله في ذلك البصريون، وأحمد بن يحيى على ندور هذه اللغة، ولم يجز ذلك الكسائي ولا الفراء ولا غيرهما ممن وافقهما»(١).

- **النصب بإضمار (أَنْ) في جواب الاستفهام**:

ينصب بـ (أَنْ) مضمرة وجوبا بعد (فاء) السببية، أو (واو) المعية حال كونهما مسبوقين بنفي، أو طلب محضين، ومن ذلك بعد (الواو):

لاَ تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَه ... عارٌ عليكَ إذا فَعَلْتَ عظيمُ(٢).

ومثاله بعد (الفاء):

يا ناقُ سِيْري عَنَقا فَسِيحا ... إلى سليمانَ فَنَسْتريحا(٣).

---

(١) الارتشاف: ٤/ ١٦٥١ .

(٢) من الكامل، يروى لأبي الأسود الدؤلي ــ رضي الله عنه ــ، وقيل: للمتوكل بن عبد الله بن نهشل، ونسب إلى الأخطل.

ينظر: ديوان أبي الأسود الدؤلي ــ رضي الله عنه ــ:/ ٤٠٤ ، والجمل للخليل:/٩٦، والكتاب:٣/٤٢، والصاحبي:/٧٩، وإيضاح شواهد الإيضاح:١/٣٤٨، وشرح المفصل: ٤/ ٢٣٦، والدر المصون:١/ ٣٢١ .

(٣) من الرجز لأبي النجم العجلي، وموطن الشاهد قوله: (فنستريحا)؛ حيث جاء منصوبًا؛ لأنه جواب الأمر بـ(الفاء).

ينظر: اللمع لابن جني:/ ١٢٨، وسر صناعة الإعراب:١/ ٢٨٥، والدر المصون:٩/ ٤٨٢، والهمع:٢/ ٣٨٦.

أمَّا النَّصب بعدهما في الواجب غير مسبوقين بنفي، أو طلب محضين فضرورة، قال ابن الناظم: «لا ينصب الفعل بعد (الفاء) مسبوقة بغير نفي، أو طلب إلا لضرورة»(١)، ومن وروده بعد (الفاء) حال كونها غير مسبوقة بنفي، أو طلب في الضرورة قول الراجز:

سأترك منزلي لبني تميم .... وألحق بالحجاز فأستريحا (٢).

وأما النصب بعد (الواو) في الواجب غير مسبوق بنفي، أو طلب محض فلم يرد في التنزيل ــ وإن كان جائزا ــ بل الذي ورد في التنزيل هو الرفع، وهو الأجود، قال الزَّجاج: «لو قيل: (وتكتموا الحق)(٣) لجاز على قولك: (لم تجمعون هذا وذاك)، ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب»(٤).

- **(أَنَّى) الشرطية لم ترد في التنزيل**:

يفهم من قول الإمام ابن مالك:

واجْزِمْ بإنْ ومَنْ وما ومهما ...أيٍّ متى أيانَ أينَ إذْمَا

---

(١) شرح الألفية:/٤٨٣.

(٢) من الوافر، للمغيرة بن حبناء.

الشاهد قوله: (فأستريحا)؛ حيث نصب بعد (الفاء)، وليس بمسبوق بنفي أو طلب.

ينظر: الكتاب:٣/ ٣٩ ، والمقتضب: ٢/ ٢٤ ، والأصول :٢/ ١٨٢ ، وتمهيد القواعد:٨/ ٤١٩٨ ،والمقاصد النحوية:٤/١٨٧٢ .

(٣) في قوله تعالى:(يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)، سورة آل عمران، الآية:/ ٧١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه:١/٤٢٨.

وحيثما أنَّى وحَرفٌ إذْمَا ... كإنْ وباقي الأدوات اسْمَا(١).

أنَّ (أَنَّى) من أدوات الشرط، ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ أنَّى تَأتِيَانِي تأتِيَا ... أخًا غَيرَ ما يُرْضِيكمَا لا يُحَاولُ (٢).

وقول الآخر:

فأصْبَحْتَ أنَّى تأتِها تَلْتَبِس بها ... كِلا مَرْكَبَيْها تحتَ رجلِك شاجِرُ(٣).

وأمَّا (أَنَّى) شرطية فلم ترد في التنزيل، لكنَّها قد وردت استفهاميةً، كقول الله عزّ وجلّ:﴿قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾(٤)، وقوله سبحانه: ﴿يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾(٥)، وقد يستعمل للدلالة على الأحوال، كـ (كيف) (٦)، نحو:﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾(٧) .

---

(١) ألفية ابن مالك:/٥٨ .

(٢) من الطويل لم أقف على قائله، والشاهد في(أنى)؛ فقد جاءت هنا للشرط، فجزمت الفعلين: (تأتياني)، و(تأتيا).

ينظر: شرح التسهيل: ٤ /٧٠ ، وشرح ابن الناظم:/ ٤٩٥ ،وإرشاد السالك :٧٩٩/٢ ، وتمهيد القواعد :٩/ ٤٣٢٤.

(٣) من الطويل للبيد بن ربيعة ، وموطن الشاهد قوله: (أنَّى تأتِها تَلْتَبِس)، جزمت (تأتي) بـ(أنّى)، وهو شرط، و(تلتبسْ) لأنَّه جزاء.

ينظر: الديوان:/ ٢٢٠، والكتاب: ٥٨/٣، والمقتضب:٢/ ٤٨ ، والمرتجل في شرح الجمل:١/ ٢٧٥ ، وشرح التسهيل: ٤/ ٧٠ ، واللمحة: ٨٧٧/٢.

(٤) سورة البقرة، من الآية:/٢٥٩.

(٥) سورة آل عمران، من الآية:/٣٧.

(٦) ينظر: إرشادالسالك:٧٩٩/٢.

(٧) سورة البقرة، من الآية:/ ٢٢٣.

- **حذف جواب (لو)**:

من الجدير بالتسجيل كثرة حذف جواب (لو)، وإن كان لا بد لـ (لو) من جواب وهو أمر جليّ واضح للمتأمل لما ورد في كتاب الله تعالى، وكذا المستقرئ لكلام العلماء.

يقول ابن يعيش في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾(١): «فلم يأتِ لـ (لو) بجواب، فلم يقل: لكان هذا القرآنَ»(٢).

ومن خلال ذلك نبهوا على الأغراض التي جاء الحذف من أجْلها، ومِنْ أجلِّها:

ـ الوصول إلى أبلغ غايات الثَّوَاب وَالْعِقَاب؛ فَيكون أبلغ فِي الطَّاعَة، والانزجار:

قال أبو البقاء: «حذف الْجَواب كثير فِي الْقُرْآن وَالشعر، فَمِنْهُ قَوْله تَعَالَى:﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾(٣)، وَفِي هذه السُّورَة: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾(٤)، وَالتَّقْدِير: لهلكتم وَقَوله تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ﴾، أَي: لَكَانَ هَذَا الْقُرْآن، وَحذف الْجَواب أبلغ فِي هَذَا

(١) سورة الرعد ، من الآية :/ ٣١.
(٢) شرح المفصل:٥/ ١١٨ .
(٣) سورة النور، الآية :/١٠.
(٤) سورة النور، الآية :/٢٠.

الْمَعْنى من ذكره؛ ولأنَّ الموعود أَو المتوعد إِذا لم يذكر لَهُ جَوَاب، ذهب وهمه إِلَى أبلغ غايات الثَّوَاب وَالْعِقَاب؛ فَيكون أبلغ فِي الطَّاعَة، والانزجار»(١).

ـ الخروج عن المألوف، وذهاب النفس فيه كل مذهب:

قال السمين الحلبي: «حَذْفُ الجواب أبلغُ، قالوا: لأنَّ السَّامع تَذْهَبُ نفسُه كلَّ مذهب ، فلو صُرِّح له بالجواب وَطَّن نفسَه عليه، فلم يَخْشَ منه كثيرا؛ ولذلك قال كثير:

فقلتُ لها يا عَزُّ كلُّ مصيبةٍ ... إذا وُطِّنَتْ لها النفسُ ذَلَّتِ(٢)» (٣).

ـ القياس على جواب (إنْ):

قال ابن الناظم «قد يستغنى عن جواب (لو) لقرينة، كما يستغنى عن جواب (إنْ) »(٤).

ـ الحذف؛ لفَهْمِ المعنى:

قال السمين الحلبي في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٥): «﴿وَلَوْ

---

(١) اللباب : ١/٤٢٠ .

(٢) من الطويل

ينظر: الديوان :/ ٩٧، والمقاصد النحوية: ٢/ ٨٦٤ ، وخزانة الأدب:٥/ ٢١٨.

(٣) الدر المصون:٤/ ٥٨٣.

(٤) شرح ابن الناظم:/ ٥٠٨ .

(٥) سورة الأنعام ، الآية:/ ٢٧ .

تَرَى﴾ جوابها محذوف؛ لفَهْمِ المعنى ، التقدير: لرأيت شيئا عظيما، وهَوْلا مُفْظِعا، وحَذْفُ الجواب كثيرٌ في التنزيل، وفي النظم»(١).

ـ الإبهام أوقعُ في النفس:

يؤدي الحذف إلى الإبهام، ولكنه هنا أوقعُ في النفس، قال ابن يعيش : « منه قوله تعالى: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ (٢)، ولم يعيِّن العقوبةَ، بل أبْهَمَهَا؛ لأن إبهامها أوقعُ في النفس، فاعرفه»(٣).

ـ طلب الإيجاز، والاختصار:

قال ابن الأنباري: «قد جاء حذف الجواب في كتاب الله تعالى، وكلام العرب كثيرًا، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعاً﴾ (٤)، فحذف جواب (لو) ولا بدّ لها من الجواب، والتقدير فيه: ولو أنَّ قرآنا سُيِّرَت به الجبال أو قطعت به الأرض لكان هذا القرآن، فحذفه؛ للعلم به توخيا للإيجاز، والاختصار»(٥).

---

(١) الدر المصون:٤/ ٥٨٣ .

(٢) سورة النمل ، من الآية:/ ٢١ .

(٣) شرح المفصل:٥/ ١٢٠ .

(٤) سورة الرعد ، من الآية :/ ٣١ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٣٧٧ .

- **التنبيه على أنَّ الأصل حذف الجواب**:

قال ابن يعيش: «يجوز حذف الجواب أصلا، كقولك: (لو كان لي مالٌ) وتسكت، أي: لأنفقت، وفعلتُ»(١).

- **حذف (اللام) من جواب (لولا)**:

جواب (لولا) الماضي المثبت يقترن بـ(اللام)، ومن ذلك : (لولا زيد لأكرمتك)، وقد ورد في كلامهم مجردا عن اللام، ومنه قول الشاعر:

لولا الحياء وباقي الدين عبتكما ... ببعض ما فيكما إذ عبتما عوري(٢).

والاستعمال الذي جاء به القرآن الكريم هو اقتران جواب (لولا) الماضي المثبت بـ(اللام)، نصَّ على ذلك السيوطي بقوله: «أَو مُثبت مَعَ (اللَّام)، نَحْو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ﴾ (٣)، وحذفها، أَي: (اللَّام) ضَرُورَة خَاص بالشعر، أَو قَلِيل فِي الْكَلَام، اخْتلف فِيهِ كَلَام ابْن عُصْفُور؛ فَمرَّة قَالَ: بِالْأولِ، وَمرَّة قَالَ: بِالثَّانِي، وَلم يَقع مِنْهُ فِي الْقُرْآن شَيْء»(٤).

---

(١) شرح المفصل: ٥/١٤٤.

(٢) من البسيط، لتميم بن مقبل، وموطن الشاهد قوله: (عبتكما)؛ وذلك لحذف (اللام) من جواب (لولا).

ينظر: الديوان:/ ٧١، ورسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي:/٤٢، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٠٥، والجنى الداني:/٥٩٨ ، والهمع:٢/ ٥٧٥.

(٣) سورة النور، من الآية:/ ١٤.

(٤) همع الهوامع: ٢/ ٥٧٥ .

- **اتصال تمييز (كَأَيِّنْ) بها**:

يتصل تمييز (كَأَيِّنْ) بها، نحو: (كأيِّنْ من رجل رأيت)، ويفصل بينهما بالجملة، والظرف ومن الفصل بالجملة قول الشاعر:

وكائِنْ رَدَدْنَا عَنْكُمُ مِنْ مُدَجّج ... يَجيءُ أمامَ القومِ يَرْدي مُقَنَّعا (١).

ومن الفصل بالجار والمجرور:

وكَائِنْ بالأبَاطِحِ مِن صَدِيقٍ ... يَرَانِي لو أُصِبْتُ هو المُصابا (٢).

والاستعمال الذي جاء به التنزيل هو اتصال التمييز بها مباشرة من غير فاصل، نص على ذلك ناظر الجيش بقوله: «لكنّ الأفصح اتّصال تمييزها بها، كما في القرآن العزيز» (٣).

والسيوطي بقوله: «الأفصح اتِّصَال تَمْيِيز (كَأَيِّنْ) بهَا، وكَذَا وَقعت فِي الْقُرْآن»(٤).

---

(١) من الطويل لعمرو بن شأس، وموطن الشاهد قوله: (رَدَدْنَا عَنْكُمُ)؛ وذلك للفصل بين (كأين) وتمييزها بالجملة والجار والمجرور.

ينظر: الديوان:/ ٣٢، والكتاب : ٢/ ١٧٠، وشرح أبيات سيبويه : ١/ ٣٤٣ ، والتذييل:١٠/ ٥٣، والارتشاف: ٧٩٢/٢، وتمهيد القواعد: ٥/ ٢٥١٣ ، والمقاصد الشافية:٦/ ٣١٨

(٢) من الوافر لجرير، وموطن الشاهد قوله : (بالأباطح) وذلك للفصل بين (كَأَيِّنْ) وتمييزها والجار والمجرور.

ينظر: شرح كتاب سيبويه:٤٦٩/٢، و شرح المفصل لابن يعيش: ٣٣٠، والمقرّب: ١١٩/١ ، وشرح التسهيل: ١/ ١٦٨ ، وخزانة الأدب:٣٩٧/٥.

(٣) تمهيد القواعد:٥/ ٢٥١٦ .

(٤) همع الهوامع: ٢/ ٣٧٥ .

- **جر تمييز (كَأَيِّنْ):**

ورد تمييز (كَأَيِّنْ) منصوبا مرة في النثر، ومن ذلك ما حكاه سيبويه: «(كَأَيِّنْ رجلا قد رأيت)، زعم ذلك يونس، و(كَأَيِّنْ قد أتاني رجلا)»(١)، والنظم، ومن ذلك قول الشاعر:

وَكَائِنْ لنا فَضْلًا عليكم وَمِنَّةً ... قَدِيمًا ولا تَدْرُونَ ما مَنَّ منعمُ (٢).

وقول الآخر:

اطْرُدِ اليأسَ بالرَّجَا فكَأَيِّنْ ... آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ(٣).

ومجرورا مرة أخرى، ومن ذلك:

وَكائِنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ، لكَ مُعجبٍ ... زِيادَتُهُ، أو نَقْصُهُ، في التَّكَلُّمِ! (٤).

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٧٠ .

(٢) من الطويل، لم أقف على قائله، وموطن الشاهد قوله :(فَضْلًا)؛ وذلك لورود تمييز (كَأَيِّنْ) منصوب.

ينظر: التذييل: ١٠/ ٥٠ ، ومغني اللبيب :/ ٢٤٧ ، وتمهيد القواعد : ٥/ ٢٥١١، والهمع : ٢/ ٣٥٦ .

(٣) من الخفيف، لم أقف على قائله، وموطن الشاهد قوله: (آلِمًا)؛ وذلك لورود تمييز (كَأَيِّنْ) منصوب.

ينظر: التذييل:١٠/ ٥٠ ، ومغني اللبيب:/ ٢٤٧ ، والمقاصد النحوية: ٤/ ٢٠٠٣ .

(٤) من الطويل لزهير، وقيل: لِلْأَعْوَرِ الشَّنِّيِّ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، وموطن الشاهد قوله: (مِنْ صَامِتٍ)؛ وذلك لجر تمييز (كَأَيِّنْ) بـ (مِنْ).

ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٣١٥ ، والدلائل في غريب الحديث : ١/ ٣٥٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٨٠ ، ورصف المباني :/ ٢٠٥ .

وأما ما ذهب إليه ابن عصفور من القول بلزوم جر مميز (كَأَيِّنْ)؛ وذلك إذ قال : «مما يجري مجرى(كم) في الخبر (كَأَيِّنْ)، ويلزم تمييزها(مِنْ)، ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالجمل، فتقول: (كَأَيِّنْ جاءك مِنْ رجل)، تريد: (كَمْ مِنْ رجل جاءك)»(١)، ففيه نظر؛ وذلك لثبوته في كلام العرب كما تقدم ، ويكفي أنَّ نَص سِيبَوَيْه على خِلَافه.

وأمَّا ما ورد به التنزيل فالجر ليس غير، قال السمين الحلبي: « قوله : ﴿مِنْ نَبِيٍّ﴾ (٢) تمييز لـ (كَأَيِّنْ)؛ لأنها مثل (كَمْ) الخبرية، وزعم بعضُهم أنه يلزمُ جَرُّه بـ (مِنْ)، ولهذا لم يَجِيء في التنزيل إلا كذا ، وهذا هو الأكثرُ الغالِبُ» (٣).

والذي جاء به التنزيل هو الأولى؛ لأنَّه الأكثر عند العرب، قال سيبويه: «كذلك (كَأَيِّنْ رجلا قد رأيتُ) زعم ذلك يونس، و(كَأَيِّنْ قد أتاني رجلا) إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (مِنْ)»(٤)، وقال ابن هشام : «إِلَّا أَن أَكثر الْعَرَب لَا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ إِلَّا مَعَ (مِنْ)»(٥).

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ٥١/٢، ٥٢.

(٢) سورة آل عمران ، من الآية:/ ١٤٦ .

(٣) الدر المصون:٤/ ٤٣٠ .

(٤) الكتاب : ٢/ ١٧٠ .

(٥) مغني اللبيب:١/ ٢٤٧ .

- **جر تمييز (كَأَيِّنْ) بحرف الجر (مِنْ) دون غيره:**

جاء تمييز (كَأَيِّنْ) مجرورا بـــ (من) مرة، ومن ذلك : (كَأَيِّنْ مِـــنْ رجـــلٍ ضربتُ) (١)، وبدونها مرة أخرى، نحو: (كَأَيِّنْ رجل رأيت) (٢)، والـــذي عليه التنزيل هو استعمالها مجرورة بـــ (مِنْ) وهو الأولى؛ فهو الأفصح عند أبي حيان؛ إذ قال: «﴿الأفصح اتصال تمييزها بها مجرورًا بـــ (مِنْ)، وكذا وقعت في القرآن: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ﴾ (٣)، و﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾(٤) ...،﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾(٥)، و﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ﴾(٦)»(٧).

والأكثر عند ابن الناظم؛ إذ قال: «أكثر ما يقع مميز (كأين) مجرورا بـــــ (مِنْ)، كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ﴾ ، وكقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾» (٨).

وهو الصحيح والقياس والمطرد عند الشاطبي؛ إذ قال: «ثم قال النـــاظم: (أو به صل من تصب)(٩) الضمير عائد على التمييز، يعنـــي: أن تصـــل

---

(١) التذييل: ٤٦/١٠ .

(٢) المقاصد النحوية: ٢٠٠٣/٤.

(٣) سورة آل عمران، من الآية:/ ١٤٦.

(٤) سورة يوسف، من الآية:/ ١٠٥.

(٥) سورة الحج ، من الآية:/ ٤٥ .

(٦) سورة الطلاق، من الآية:/ ٨ .

(٧) التذييل:٥٩/١٠ .

(٨) شرح ابن الناظم:/٥٢٩.

(٩) في قول الإمام ابن مالك:

==

بالتمييز هنا لفظ (مِنْ) فتجره بها، فإنه صحيح وقياس مطرد، بل هو الأغلب في (كَأَيِّنْ)، ألا تراه إنما جاء في القرآن مجرورًا بها، كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾(١) ، وقوله:﴿ فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾(٢)»(٣).

وهو الغالب عند العيني إذ قال: «(كَأَيِّنْ) مثل (كَمْ) في الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير في الغالب، ويكون مميزها مجرورًا بـ(مِنْ) غالبًا» (٤).

وعليه فتمييز (كَأَيِّنْ) يأتي مجرورا بـ (مِنْ) وهو الأكثر والغالب والأفصح ... والذي جاء به التنزيل وبدونها وهو القليل.

أمَّا القول بلزوم (من) كما ذهب إلى ذلك ابن عصفور؛ إذ قال: «مما يجري مجرى(كَمْ) في الخبر: (كَأَيِّنْ) ويلزم تمييزها (مِنْ)، ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالجمل، فتقول: (كَأَيِّنْ جاءك مِنْ رجل)، تريد: (كَمْ مِنْ رجل جاءك)»(٥)؛ ففيه نظر من جهتين:

الجهة الأولى: وروده مجرورا بدون (مِنْ).

==

ككم كأيِّن وكذا وينتصب ... تمييز ذين أو به صل من تصب

ألفية ابن مالك:/ ٦٢.

(١) سورة آل عمران، من الآية:/ ١٤٦.

(٢) سورة الحج ، من الآية:/ ٤٥ .

(٣) المقاصد الشافية:٦/٣١٧ .

(٤) المقاصد النحوية : ٤/٢٠٠٤.

(٥) شرح الجمل: ٢/ ٥١ ، ٥٢ .

الجهة الثانية: خلافه لمذهب كثير من العلماء.

- **ورود (كَأَيِّنْ) مبتدأ**:

لم ترد (كَأَيِّنْ) إلا مبتدأ في القرآن الكريم، نصَّ على ذلك أبو حيان؛ إذ قال: « (كَأَيِّنْ) تكون مبتدأة، ولم تجيء في القرآن إلا مبتدأة»(١).

وقال ناظر الجيش: «حكمها في ذلك حكم (كَمْ)، وعلى هذا ينبغي أن تجرى في مجال الإعراب مجراه، فتكون مبتدأة، قال الله تعالى:﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾، ولم تجيء في القرآن إلا مبتدأ»(٢).

وقد جاءت مفعولا، ومنه قول الشاعر:

وكائنْ رَدَدْنا عَنكُمُ مِنْ مُدَجَّجٍ ... يَجِيءُ أمامَ القومِ يَرْدي مُقَنَّعا.

وأما جرها بالحرف والإضافة فجائز؛ قياسا على (كَمْ)، قال ناظر الجيش:« أما كونها مجرورة بحرف، أو بإضافة إليها، فالظاهر جواز ذلك، كما أنّه جائز في (كَمْ)»(٣).

ومن أمثلة ورودها مجرورة عند ابن عصفور، وابن مالك بالحرف: (بكَأَيِّنْ تبيع هَذَا الثَّوْب)، نص على ذلك السيوطي إذ قال: «مثالها استفهامية قَوْلك: (بكَأَيِّنْ تبيع هَذَا الثَّوْب) كَذَا مثله ابْن عُصْفُور، وَمثله ابْن مَالك»(٤).

---

(١) الارتشاف: ٢/ ٧٩١ .

(٢) تمهيد القواعد: ٥/ ٢٥١٣ .

(٣) المرجع السابق: ٥/ ٢٥١٤ .

(٤) الهمع: ٢/٦٠٤.

قال أبو حيان: «القياس يقتضي أن تكون في موضع نصب على المصدر، وعلى الظرف، وعلى خبر كان، كما كان ذلك في (كَمْ)»(١).

والأولى في ذلك ما جاء به التنزيل؛ لأنَّ لها لزوم التصدير، قال ناظر الجيش:«(كَأَيِّنْ) انفردت عن (كذا): بلزوم التصدير، فيكون حكمها في ذلك حكم (كَمْ)، وعلى هذا ينبغي أن تجرى في مجال الإعراب مجراه، فتكون مبتدأة، قال الله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾(٢)، ولم تجيء في القرآن إلا مبتدأ»(٣).

(١) تمهيد القواعد: ٥/ ٢٥١٤.

(٢) سورة آل عمران، من الآية:/ ١٤٦.

(٣) تمهيد القواعد: ٥/ ٢٥١٣ .

المبحث الثاني: (دراسة المسائل التصريفية).

- **استعمال اللسان مذكرا:**

(اللسان): المِقْوَل وجارحة الكلام، و(اللسان): اللغة والمكنى به عن الكلمة، أما اللسان المِقْوَل وجارحة الكلام فيذكر ويؤنث، قال الخليل: «اللسان: ما ينطق، يذكر ويؤنث، والألسن بيان التأنيث في عدده، والألسنة في التذكير»(١)، وقال ابن السراج: «ومَنْ أَنَّثَ اللسانَ قالَ: (أَلْسنٌ)، ومَنْ ذَكَّرَ قالَ: (أَلسنةٌ)» (٢)، وقال السيوطي: «فمن أنثه قال في جمعه:(ألسن)، ومن ذكَّره قال: (ألسنة)»(٣).

ولغة التنزيل استعماله مذكرا ، قال السجستاني: «(اللسان): يُذكر ويؤنثُ، قال: وما في القرآن منه يدل على التذكير؛ لأنَّ في القرآن (ألسنة) في غير موضع، وهو جَمْعُ المذكر»(٤).

وقال ابن سيده : « يُقَالُ: (إنَّ لِسَانَ النَّاسِ لَحَسَنَةٌ، وحَسَنٌ)، أي: ثَنَاؤهُم... وقوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾(٥) ، معناهُ: اجْعَلْ لِي ثَناءً حَسَنا باقِيا إلى آخر الدَّهر، و(اللسانُ) اللُّغَةُ مؤنَّثَةٌ

(١) العين:٧/ ٢٥٦.
(٢) الأصول: ٣/ ٨ .
(٣) المزهر:٢/ ١٩٨ .
(٤) المذكر والمؤنث : ١/ ٣٩٠
(٥) سورة الشعراء، الآية:/ ٨٤ .

لا غير، و(اللّسانُ): الرِّسالةُ كذلك، و(أَلْسَنَهُ ما يقُول)، أي: أَبْلَغَهُ، و(أَلْسَنَ عنه): بلَّغ، و(اللِّسْنُ): الكَلَامُ واللُّغَةُ» (١).

وممن نص على أنه خاص بالتنزيل ــ أيضا ــ ابن هشام؛ إذ قال: «هو لغة التنزيل؛ لجمعه فيه على (ألسنة)»(٢).

وإنما خصوا جمع المؤنث بـ (ألسن)، والمذكر بـ (ألسنة)؛ لأنَّ ما كَانَ على (فَعِيلٌ)، أَوْ (فَعَالٌ) بِفَتْحِ الْفَاءِ أَوْ ضَمِّهَا أَوْ كَسْرِهَا مُؤَنَّثًا جُمِعَ عَلَى (أَفْعُلٍ)، نَحْوُ: (يَمِينٍ، وَأَيْمُنٍ)، وَ(عُقَابٍ، وَأَعْقُبٍ)، وَ(لِسَانٍ، وَأَلْسُنٍ) وَ(عَنَاقٍ، وَأَعْنُقٍ)، وَإِنْ كَانَ مُذَكَّرًا جُمِعَ عَلَى (أَفْعِلَةٍ)، نَحْوُ: (رَغِيفٍ، وَأَرْغِفَةٍ)، وَ(غُرَابٍ، وَأَغْرِبَةٍ)(٣)

أما (اللسان) الذي هو اللغة فهو مؤنث ليس غير، قال ابن سيده : «(اللسانُ): اللُّغَةُ مؤنَّثَةٌ لا غير» (٤).

- **المضارع من (ضار):**

المضارع من (ضار): يضير، قال ابن فارس:«(الضاد، والياء، والراء) كلمة واحدة، وهو من (الضير) و(المضرة)، و(لا يضيرني كذا)،أي: لا يضرني»(٥)، قال الزبيدي:«(الضَّيْرُ)، و(الضُّرُّ) وَاحدٌ»(٦).

---

(١) المحكم: ٤٩٧/٨.

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:/ ٢٩٢.

(٣) ينظر: المصباح المنير:/٥٥٣.

(٤) المحكم: ٤٩٧/٨.

(٥) معجم مقاييس اللغة: ٣: ٣٧٩.

(٦) تاج العروس:٤١٠/١٢.

ومن ذلك قول أبي ذؤيب:

فقيل: تحمل فوق طوقك إنها ... مطبعة، من يأتها لا يضيرها(١).

وجاء منه : (يضور)، سَمِع الكسائيّ بعضَ أهلِ الْعَالِيَة يَقُول: (مَا يَنْفَعنِي ذاكَ ولَا يَضُورُني)(٢).

والاستعمال الوارد في كتاب الله تعالى هو (يضير)، قال الرعيني: «هُوَ بِاليَاءِ كَثِيرٌ، ولَمْ يَأْت فِي القُرْآنِ إلاَّ بِاليَاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾(٣)» (٤)، وهو الأولى؛ لكثرته، قال الشاعر:

وَقَالُوا لاَ يَضِيرُكَ نَأْيُ شَهْرٍ ... فَقُلْتُ لِصَاحِبَيَّ فَمَا يَضِيرُ؟(٥).

---

(١) من الطويل ، وموطن الشاهد قوله: (لا يضيرها) المضارع من (ضار).
ينظر: ديوان الهذليين: / ١٥٤ ، والمسائل الحلبيات:/ ٢٣٩ ، وخزانة الأدب: ٩/ ٥٧ .

(٢) ينظر: تهذيب اللغة:١٢/ ٤٢ ، وتاج العروس:١٢/٤١٠.

(٣) سورة آل عمران، من الآية:/١٢٠.

(٤) اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر: / ١٥٤ .

(٥) من الوافر نسب لجميل بثينة ، وقيل لابْن أبي دباكل الْخُزَاعِيّ، وموطن الشاهد قوله: (لا يضيرها) المضارع من (ضار).
ينظر: ديوان جميل بثينة :/٩٩ ، والصناعتين:/ ٩٢، وأمالي القالي:١/ ٢٠٢ ، وسمط اللآلي في شرح أمالي القالي: ١/ ٣١٢ ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي:/١٣٣.

- **المضارع من (عضل):**

قال أبو عمرو الشيباني: «(العضل): أنْ يحبس الرجل المرأة في البيت، فلا يتركها تزوج ولا ينفق عليها، عضلها: يعضل» (١)، وقال ابن فارس: «عضلت المرأة عضلا، وعضلتها تعضيلا: إذا منعتها من التزوج ظلما»(٢)، وقال ابن السكيت: «(العضل): الكثير لحم العضل» (٣).

والمضارع منه: (يَعْضُلُ) بالضم، و(يَعْضِلُ) بالكسر، قال الجوهري :«عَضَلَ الرجلُ أيْمَهُ: إذا منعها من التزويج، يَعْضُلُ ويَعْضِلُ عَضْلا»(٤)، وقال النووي: «(العضل): الْمَنْع، عضل الْمَرْأَة يعضل بِضَم الضَّاد وَكسرهَا: إِذا امْتنع من تَزْوِيجهَا»(٥)، وعلى هذا ففي المضارع من (عضل) استعمالان، ولَمْ يَأتِ فِي القُرْآنِ إلاَّ بِالضَّمِّ، نص على ذلك الرعيني؛ إذ قال: «عَضَلَ الرَّجُلُ أَيِّمَهُ يَعْضُلُ وَيَعْضِلُ: إِذَا مَنَعَهَا مِنَ التَّزْوِيج، ولَمْ يَأتِ فِي القُرْآنِ إلاَّ بِالضَّمِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾(٦)»(٧).

---

(١) الجيم:٢/٢٥٨ .

(٢) معجم مقاييس اللغة:٤/ ٣٤٦ .

(٣) كتاب الألفاظ:/ ٩٦.

(٤) الصحاح :٥/ ١٧٦٧.

(٥) تحرير ألفاظ التنبيه :/ ٢٥١.

(٦) سورة البقرة، من الآية:/ ٢٣٢ .

(٧) اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر: / ١٦٤ .

- **حذف همزة القطع في فعل الأمر من (يأمر):**

حَقُّ الأمر من (أَمَرَ يَأْمُر)، و(أخذ يأْخُذُ)، و(أكل يأْكلُ) أن يقال: (أُؤمُــرْ)، (أُؤْخُذْ)، (أُؤْكُل) بهمزتين، فتُرِكَتْ الهمزةُ الثانيةُ، وحُوِّلتْ (واوا)؛ للضَّمَّةِ، فاجتمعَ في الحَرْف ضَمَّتَان بينهما (واوٌ)، و(الضَّمَّةُ) مِن جنس (الــواو)، فاستَثْقَلَتِ العربُ الجَمْع بين ضَمَّتَين و(واوٍ)، وطَرَحُوا هَمْزَه والواوَ؛ لأنه بَقِيَ بعد طَرْحِهما حرفان فقالوا: (مُرْ فلانا بكذا وكذا)، و(خُذْ من فــلانٍ)، و(كُلْ)، ولم يقولوا: (أُكُلْ)، و(أُخُذْ)، ولا (أُمُرْ) كما تقدّم(١).

أما التنزيل فالوارد منه (أمر) بالهمزة، وعدم حذف الفــاء، قــال ابــن بابشاذ: «فأما (مر) فإن الذي جاء في التنزيل: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾(٢) ، فإن (واو العطف) أغنت عن (همزة الوصل)، فلم تحذف (الفاء)، ولــو جاء على حد (خذ)، و(كل) لجاز»(٣).

ومع أنَّ الخليل يرى أنَّ العلة في إثبات (الألف) في الفعــل (أمــر) دون أخويه : (خذ، وكل) هو التفريق بين (الواو)، و(الميم)؛ لأنهما من مخرج واحد؛ إذ قال: « فَمنهمْ من يَقُول: بِــ(الْألف)، كَمَا قَالَ الله جلّ وَعز فِــي طه: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا﴾؛ وَإِنَّمَا فعلــوا ذَلِك لِأَن (الْوَاو)، وَ(الْمِيم) مخرجهما من مَكَان وَاحِد، ففرقوا بَينهمَا بِمدَّة، وَمِنْهُم من يَقُول بِغَيْر(الْألف)»(٤).

---

(١) تاج العروس:١٠/٨٦ .

(٢) سورة طه، من الآية:/ ١٣٢.

(٣) شرح المقدمة المحسبة:١/ ٢٠٧.

(٤) الجمل في النحو:/ ٢٤٩ .

وابن الخباز بوقوع (واو العطف) المتحركة قبلها؛ وبذلك يمكن الابتداء بها بقوله: «أثبتوا (الهمزة) في (مر) إذا وقع قبلها حرف العطف، وفي التنزيل: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾، وهذا هو الأصل» (١).

والزبيدي برد الأمر إلى سعة كلامِ العربِ بقوله: «فإنْ قيل: لِمَ رَدُّوا (وأْمُرْ) إلى أصلها، ولم يَرُدُّوا (كُلَا)، ولا (خُذَا)؟ قيل: لسَعَةِ كلامِ العربِ، ربما رَدُّوا الشيءَ إلى أصله، وربما بَنَوْه على ما سَبَقَ له، وربما كَتَبُوا الحرف مهموزاً، وربما كَتَبُوه على ترك (الهمزة)، وربما كَتَبُوه على الإدغام، وربما كتبوه على ترك الإدغام، وكلٌّ ذلك جائز واسع» (٢).

والرضي بالأكثر: «أما إذا وقع في الدرج، نحو: (وأْمر)، و(فأْمر)، وقلت لك: (اؤْمر) فإن إبقاء (الهمزة) فيه أكثر من الحذف»(٣)

وأبا حيان بالأجود؛ إذ قال: «إن ولي (مر) فاء، أو واو، فالإثبات أجود»(٤).

وناظر الجيش بأنه الأقل استعمالا من أخويه؛ إذ قال: «استعمل: (مر)،على الأصل دون أخويه؛ لأنه أقلّ استعمالا منهما» (٥).

إلا أنَّ سيبويه ــ رحمه الله تعالى ــ لم يجعل لذلك علة سوى السماع المحض؛ وذلك إذ قال: «فليس كل حرفٍ يحذف منه شيء، ويُثْبَتُ فيه،

(١) توجيه اللمع:/ ٥٩٧ .
(٢) تاج العروس: ٨٦/١٠ .
(٣) شرح الشافية: ٣ /٥٠ .
(٤) الارتشاف: ١/ ٢٤٣ .
(٥) تمهيد القواعد:٥١٩٩/١٠ .

نحوُ: (يَكُ، ويَكُنْ)، و(لم أُبَلْ، وأُبالِ)، لم يَحملهم ذاك علـــى أن يَفعلـــوه بِمثله، ولا يحملهم إذا كانوا يُثْبِتون، فيقولون في (مر): (أومر) أن يقولوا فِي (خُذْ):(أُوخُذْ)، وفي(كُلْ): (أوكل)، فقف على هذه الأشياء حيث وقَفوا، ثم فسِّرْ»(١).

(١) الكتاب:١/٢٦٦.

الخاتمة

في نهاية هذه الرحلة المباركة مع التنزيل المبارك يطيب لي أن أسجل أهم النتائج التي انتهى إليها هذا البحث، والتي منها:

ـ قوة ما جاء به التنزيل، وأنه في المقام الأعلى، والمنزلة الأسمى، وهو على درجة واحدة من الفصاحة، والبيان، والبلاغة، والإعجاز، وصحة ما ثبت عن العرب نظما ونثرا على اختلاف المستويات من مطرد، وكثير، وقليل، ونادر، وشاذ، وضرورة ... وما إلى ذلك.

ـ تعد هذه المسائل ركنا مهما عند أصحاب المدارس النحوية من بصريين، وكوفيين، وأندلسيين وبغداديين، وشاميين، ومصريين وغيرهم؛ إذ يكفى في استدلال أحدهم على صحة ما اختار، وصواب ما رأى الإشارة إلى مجرد وقوعه في التنزيل.

ـ قوة ما اعتمد عليه البحث من استقراء دقيق لتتبع هذه الظاهرة؛ ولا أدل على ذلك من قول سيبويه: «ليس في القرآن ـ فيما أعلم ـ فعل بعد (إمَّا) إلا بـ (النون)»(١)، وابن يعيش؛ إذ قال: « إعمال المصدر، وفيه الألف واللام، فنحو قولك: (عجبت من الضرب زيدٌ عمرًا)، أي: من أن ضرب زيدٌ عمرًا، ولا أعلمُه جاء في التنزيل»(٢)، وغير ذلك مما يراه القارئ الكريم لهذا البحث.

---

(١) الكتاب: ٣/٢٥٩ .

(٢) شرح المفصل: ٤/ ٧٩ .

ـ أثبتت الدراسة في جميع مراحلها أن القرآن الكريم لم يحو كل ما نطقت به العرب في نثرها ونظمها، وأن الذي جاء به التنزيل هو الأفضل، والأحسن، والأقوى، والأصح، والأفصح، والأكثر بنص العلماء على ذلك.

ـ ناقشت الدراسة العديد مما أطلقه العلماء من أحكام، ومن ذلك: مذهب المبرد في أنَّه لا يصح وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) مطلقا، واصطدامه بما صحَّ من كلام العرب، وانعقد الإجماع عليه، وكذا قول الإمام ابن هشام أنَّ المفعول معه لم يأت فِي التَّنْزِيل بِيَقِين ....، وغير ذلك من أحكام مطلقة.

ـ تعلق هذا المسائل بكثير من لغات القبائل من حجازيين، وتميمين، وتهاميين، ونجديين، وكذا عقيل، وأزد شَنوءَةَ، وطيء، وقيس ... وغير ذلك الأمر الذي يدلك على أصالة البحث وأهميته، وما ترتب على ذلك من نتائج، كورود بعض هذه اللغات في كتاب الله تعالى، وعدم ورود بعضها الآخر.

ـ عوَّلت هذه الدراسة عند التحقيق والبحث على استنطاق كثير من أصول الصناعة من سماع، وقياس، وإجماع، واستصحاب أصل، وكذا أدلتها الكثيرة، كالاستدلال بالاستقراء، والاستحسان، وعدم النظير، وعدم الدليل، والاستدلال بالتقسيم، والاستدلال بالأولى، والاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بالأصول، والاستدلال بالباقي.

ـ لقد كان للذي ورد في التنزيل أثر بالغ الإقناع في قبول الأحكام وردها، كحكم ابن هشام على مذهب الفراء أنَّ (الهمزة) للنداء في قِرَاءَة

الحرميين في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾(١) بالبعد؛ معتمدا على التنزيل الذي لم يرد فيه النداء بغير (يا).

ـ القرآن الكريم من عند الله تعالى، ولو كان من عند النبي صلى الله عليه وسلم لبرز خبر (كاد) في القرآن الكريم مقترنا بـ (أَنْ)، كما جاء في حديث من لا ينطق عن الهوى صلى الله عليه وسلم:(كاد الفقر أَنْ يكون كفرا)(٢)، وغير ذلك مما جاء على سمت كلام العرب مما نطق به النبي الكريم صلى الله عليه وسلم ولم يأت به القرآن الكريم.

وصلى الله وسلم، وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا.

(١) سورة الزمر، من الآية:/ ٩ .

(٢) سبق تخريجه.

ثبت المصادر والمراجع

- ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق الدكتور/طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ١٩٨٧م .

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي، تحقيق/ أنس مهرة، دار الكتب العلمية ـ لبنان، الطبعة الثالثة ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م.

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين إبراهيم بن قيم الجوزية، تحقيق الدكتور/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

- الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية كافية ابن الحاجب للإمام يحيى بن حمزة العلوي، القسم الأول: تحقيق الباحث/ محمد علي سالم، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية اللغة العربية ـ جامعة الأزهر.

القسم الثاني: تحقيق الباحث/عبد الحميد مصطفى يوسف السيد، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية اللغة العربية ـ جامعة الأزهر.

- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق/ محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ــ بيروت.

- إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه/ عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ــ بيروت، الطبعة الأولى١٤٢١ هـ.

- إعراب لامية الشنفري للعكبري، تحقيق/ محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي ــ بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٤ه ـــ١٩٨٤م.

- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق الدكتور/أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة القاهرة ١٣٩٦هـ ــ ١٩٧٦م .

- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر للرعيني، تحقيق/ عبد الله حامد النمري، رسالة ماجستير بكلية الشريعة، جامعة أم القرى ١٤٠٢ه ـــ١٩٨٢م.

- الأمالي لأبي علي القالي، عني بوضعها وترتيبها/ محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية الطبعة الثانية ١٣٤٤ هـ ــ ١٩٢٦م.

- أمالي ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار ــ الأردن، دار الجيل ــ بيروت ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م.

- أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى١٤١٣ هـ ــ ١٩٩١م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لابن الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤ه ـــ ٢٠٠٣م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام ، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، دراسة وتحقيق الدكتور/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ١٩٨٧م.

- الإيضاح العضدي للفارسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م.

- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر ـ بيروت١٤٢٠هـ .

- بحوث ومقالات في اللغة للدكتور/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة: الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٠ هـ .

- البيان في شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق الدكتور/ علاء الدين حموية ، دار عمان الأردن للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .

- تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، دار الهداية.

– التبصرة والتذِكْرة للصيمريّ، تحقيق الدُّكْتُور/ فتحي أحمد مصطفى ، جامعَة أم القري ، مركز البحث العلمي وإحياء التُّراث الإسلامي ، الطَّبْعة الأُولَى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

– التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢١ه ـ ٢٠٠٠م.

– تحرير ألفاظ التنبيه للنووي، تحقيق/ عبد الغني الدقر، دار القلم ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

– تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي

دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م.

– تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور/ عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور/حسن هنداوي

دار القلم ـ دمشق ، ودار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.

– التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .

– التطبيق النحوي للدكتور عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

– التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ١٩٩٠م .

– تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م .

– التَّفْسِيرُ البَسِيْط لأبي الحسن الواحدي، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة الأولى١٤٣٠ هـ.

– التَّفسير القَيِّم لابن قَيِّم الجَوزيَّة، جمَعَهُ/ مُحَمَّد أُوَيس النَّدَوي، حققه/ مُحَمَّد حامد الفقي، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطَّبعة الثالثة ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤م.

– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر وآخرون

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

– توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمةـ جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.

- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

- الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور/ يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ، الأستاذ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤١٣ هـ ـ١٩٩٢م.

- الجيم للشيباني ، تحقيق الشيخ/ إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م.

- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القاضي وكِفَايةُ الراضي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، دار صادر ـ بيروت .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ـ١٩٩٧م.

- حجة القراءات لابن زنجلة ، تحقيق/ سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي، دراسة وتحقيق الدكتور/ مصطفى إمام ، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق وشرح الشيخ/ عبد السلام محمد هارون

مكتبة الخانجي ــ القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ ــ ١٩٩٧م.

- الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

- خطاب الماردي ومنهجه في النحو، تأليف حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

العددان: التاسع والسبعون والثمانون، السنة العشرون ــ رجب ــ ذو الحجة ١٤٠٨هـ.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث، القاهرة.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق.

- الدلائل في غريب الحديث للسرقسطي، تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان الرياض، الطبعة الأولى١٤٢٢ هـ ــ ٢٠٠١م.

- ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه وقدم له/ مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م .

- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق الشيخ/ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

- ديوان امرئ القيس، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخامسة، دار المعارف ـ مصر.

- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمَعَهُ وحققه الدكتور/ سجيع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت، الطَّبْعة الأُولَى ١٩٩٨م.

- ديوان جران العود النميري، رواية/ أبي سعيد السكري ، مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

- ديوان جميل شعر الحب العذري، تحقيق الدكتور/ حسين نصار، دار مصر للطباعة١٩٧٩م.

- ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي، رواية ثعلب ، تحقيق/ عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان ـ جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م

- ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به/ حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية

١٤٢٦هـ ـ٢٠٠٥م.

- ديوان زيد الخيل الطائي، صنعه الدكتور/ نوري حمودي القيسي ، مطبعة النعمان، النجف الأشرف.

– ديوان عبد الله بن رواحة، ودراسة في سيرته وشعره، تحقيق/ وليد قصاب، دار العلوم للطباعة والنشر١٤٠٢ ــ١٩٨٢م.

– ديوان عمر بن أبي ربيعة، بعناية/ أحمد أكرم الطباع، دار القلم ــ بيروت.

– ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور/ إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ــ لبنان١٣٩١هـ ــ ١٩٧١م.

– ديوان ابن مقبل، عني بتحقيقه الدكتور/ عزة حسن ، دار الشرق العربي ــ بيروت ــ لبنان ١٤١٦هـ ١٩٩٥ م .

– ديوان النابغة الذبياني، شرح/ محمد بن إبراهيم الحضرمي، تحقيق الدكتور/ علي الهروط، المكتبة الوطنية ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م .

– ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق:/ محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ــ جمهورية مصر العربية١٣٨٥ هـ ــ ١٩٦٥م.

– رسائل في اللغة للبطليوسي، تحقيق الدكتور/ وليد محمد السراقبي ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ــ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ ــ ٢٠٠٧ م.

– رسالة في إعراب (لا إله إلا الله) لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الحادية والعشرون ــ العددان: الواحد والثمانون، والثاني والثمانون ــ المحرم ــ جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق الدكتور/ أحمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥ه ـــ ١٩٨٥م.

- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق/ شوقي ضيف، دار المعارف ـ مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

- سر صناعة الإعراب لابن جني، دار الكتاب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولي ١٤٢١ه ـــ ٢٠٠٠م.

- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي للبكري، تحقيق الدكتور/عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

- سنن البيهقي، وبذيله الجوهر النقي للعلامة/ علاء الدين بن علي بن عثمان الرديني الشهير بابن التركماني، الطبعة الأولى ١٣٤٦هـ ، دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد ـ الدكن ـ الهند .

- سنن ابن ماجه، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسى البابي الحلبي

- شرح أبيات سيبويه للسيرافي ، تحقيق الدكتور/ محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى١٤١٩ه ١٩٩٨م.

- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد ، والدكتور/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح.

- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، تحقيق/ غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان،الطبعة الأولى١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

- شرح ديوان الحماسة ليحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، دار القلم ـ بيروت.

- شرح ديوان الفرزدق، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه/ عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى الطبعة الأولى ١٣٥٤هـ ـ١٩٣٦م.

- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له الدكتور/إحسان عباس، التراث العربي ـ الكويت ١٩٦٢م .

- شرح شافية ابن الحاجب للرضي مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق/محمد نور الحسن ،محمد الزفزاف ، محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان١٣٩٥هـ ـ١٩٧٥م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجَوجَري، تحقيق/ نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٣ه ـ٢٠٠٤م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ،تحقيق/ عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع ـ سوريا.

- شرح شعر زهير بن أبي سُلْمى ، صنعة /أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ــ القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ ــ ١٩٨٠م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد،القاهرة، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣ه.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى ــ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ،الطبعة الأولى.

- شرح كتاب الحدود في النحو لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق الدكتور/ المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة ــ القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ ــ ١٩٩٣م.

- شرح كتاب سيبويه للرماني، أطروحة دكتوراه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) للباحث/ سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ــ الرياض ــ المملكة العربية السعودية ١٤١٨ هـ ــ ١٩٩٨م .

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

- شرح مغني اللبيب المسمى بشرح المزج للدماميني، تحقيق الدكتور/عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م.

- شرح المفصل لابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق/ خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية ـ الكويت، الطبعة الأولى١٩٧٧ م.

- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للمكودي، للدكتور/ عبد الحميد هنداوي ،المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين بن مالك، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

- شعب الإيمان لأبي بكر البيهقي، تحقيق الدكتور/ عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ـ الرياض، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

- شعر عمرو بن شأس الأسدي للدكتور/ يحيى الجبوري، دار القلم ـ الكويت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م .

- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك، تحقيق الدكتور/ طَه مُحسِن مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ ه ـ ١٩٨٧م.

- صحيح البخاري، تحقيق/محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .

- صحيحُ ابن خُزَيمة، تحَقيق الدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

- صحيح مسلم ، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين ، المعروف بالنيلي البغدادي، تحقيق الأستاذ الدكتور / محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية ١٤١٩هـ .

- الصناعتين لأبي هلال العسكري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية ـ بيروت ١٤١٩ هـ.

- عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْنَد الإِمَام أَحْمد للسيوطي، تحقيق الدكتور/ سَلمان القضَاة، دَار الجيل، بَيروت ـ لبنان ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤م.

- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور/ مهدي المخزومي، والدكتور/ إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال.

- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) لشرف الدين الحسين الطيبي تحقيق الدكتور/ جميل بني عطا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ ـ ٢٠١٣م .

- الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي، تحقيق/ حسن موسى الشاعر، دار البشير ـ عمان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

- فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م

- الفوائد والقواعد لعمر بن ثابت الثمانيني، دراسة وتحقيق الدكتور/ عبد الوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .

- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م.

- الكتاب لسيبويه، تحقيق الشيخ / عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ ـ١٩٨٨ م

- كتاب الألفاظ لابن السكيت، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى١٩٩٨م.

- كتاب المجالس لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب، تحقيق الدكتور/ غانم قدُّوري الحَمَد ، دار عمار للنشر والتوزيع، الطَّبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

- الكناش في فني: النحو والصرف لأبي الفداء، دراسة وتحقيق الدكتور/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان ٢٠٠٠ م .

- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح لشمس الدين البِرْماوي، تحقيق ودراسة/ لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر ـ سوريا ، الطبعة الأولى١٤٣٣ هـ ـ ٢٠١٢م.

- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق الدكتور/ عبد الإله النبهان، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦ه ـ١٩٩٥م.

- لسان العرب لابن منظور، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تحقيق الدكتور/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤ه ـ٢٠٠٤م.

- لمع الأدلة لابن الأنباري، تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغاني، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٩٥٧م.

- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق/ فائز فارس، دار الكتب الثقافية ـ الكويت.

- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، العدد ٥٨ ، الجزء ٢٧، موقع الجامعة على الإنترنت.

- المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري، تحقيق الدكتورة / بهيجة باقر الحسني، جامعة بغداد ، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٧٣م.

- المحصول في شرح الفصول لابن إياز، رسالة دكتوراه ، إعداد الدكتور / محمد صفوت محمد علي ، محفوظة بمكتبة كليـــة اللغـــة العربيـــة ــ جامعة الأزهر بالقاهرة ١٩٧١م ، برقم /١٨٢.

- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ــ بيروت

الطبعة الأولى١٤٢١ هـــ ــ ٢٠٠٠ م.

- مختصر في شواذ القرآن عن كتاب البديع لابن خالويه ، القاهرة.

- المخصص لابن سِيده ، لجنة إحياء التُّراث العربي، دار الآفاق الجديدة ــ بيروت.

- المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية ــ وزارة الأوقاف ــ المجلس الأعلـــى للشؤون الإسلامية ــ لجنة إحياء التراث ١٤٠١هـــ ــ ١٩٨١م .

- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق ودراسة/ علي حيـــدر، دمشق، ١٣٩٢ هـــ ــ ١٩٧٢م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للســـيوطي، تحقيـــق/ فـــؤاد علـــي منصور، دار الكتب العلميـــة ــ بيـــروت الطبعـــة الأولـــى ١٤١٨هـــــ ــ١٩٩٨م.

- المسائل الحلبيات للفارسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلـــم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع ــ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـــ ــ ١٩٨٧م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

- مسند البزار، تحقيق/ عادل بن سعد، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى١٩٨٨م.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، المكتبة العلمية ـ بيروت.

- معاني القراءات، تصنيف/ أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، حققه الشيخ / أحمد فريد المزيدي منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

- معاني القرآن للفراء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الدر المصرية للتأليف والترجمة.

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.

- معجم الشيوخ لابن عساكر، تحقيق الدكتورة/ وفاء تقي الدين، دار البشائر . دمشق، الطبعة الأولى

١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م.

- معجم القراءات، تأليف الدكتور/ عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ـ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق الشيخ/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر١٣٩٩هـ ـ١٩٧٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله دار الفكر ـــ دمشق، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.

- مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الثالثة١٤٢٠هـ.

- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق الدكتور/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال ـ بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٣م .

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى) للعيني، تحقيق الدكتور/علي محمد فاخر، والدكتور/أحمد محمد توفيق السوداني، والدكتور/عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى١٤٣١هـ ـ٢٠١٠م.

- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ/محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت.

- المقرب لابن عصفور، تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة الدكتور/ علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى١٤٠٥ه ـ ١٩٨٥م .

- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية ــ بيروت، الطبعة الأولى١٤١٢ ــ ١٩٩٢م.

- النجم الثَّاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم

دراسة وتحقيق / محمد جمعة حسن، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ــ اليمن ٢٠٠٣م.

- النَّشر في القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحيحه الأستاذ / علي محمد الضباع ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، تأليف/ أبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق الأستاذ / رشيد بلحبيب، المملكة المغربية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م.

- النَّوادر في اللُّغة لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٧م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق/عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ــ مصر.